الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر03

كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية

الرهانات الأمنية في المنطقة المغاربية 2011-2019

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه L.M.D

تخصص: دراسات اقليمية

اعداد الطالب:

لعيفاوي بدرالدين

اشراف الاستاذ

أ .د امحند برقوق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
أ.د عامر مصباح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	رئيساً
أ.د امحند برقوق	أستاذ التعليم العالي	م. و. ع. ع. س	مشرفاً ومقرراً
أ.د فاروق العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	عضوا
د. أمينة حلال	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة الجزائر3	عضوا
د. أمينة إيجر	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة الجزائر3	عضوا
د. مراد حجاج	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بومرداس	عضوا

السنة الجامعية 2020-2021

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى:

جميع أساتذة جامعة الجزائر 03

وعلى رأسهم البروفيسور مختار مزراق

كل أساتذة وإطارات كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية على دعمهم المتواصل لنا

وتوفيرهم كل الظروف المادية والمعنوية لتسهيل التحصيل والبحث العلمي

أستاذنا الفاضل المشرف على الرسالة

أ.د امحند برقوق

الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة،

ومده يد العون لي من أجل إتمام هذا العمل

الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذا العمل

وما توفيقي إلا بالله العلي القدير

الإهـداء

قال الله تعالى:

﴿واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

﴿ الإسراء الآية 24﴾

إلى أعز ما أملك في الدنيا، أمي الحبيبة أطال الله عمرها.

إلى أعز حبيب في الدنيا، أبي الكريم أطال الله عمره.

إلى من ساندتني طوال مرحلة انجاز هذا العمل، زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي

بسمة أمل، محمد سند و الصغيرة إيناس

إلى أخي مفتاح رد الله إليه بصره.وجميع إخوتي وأخواتي

إلى إخواني الذين لم تلدهم أمي: عامر بونويقة، كمال بلعسل وجمال

إلى زملاء العمل

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص:

يشهد المغرب العربي تهديدات تقليدية وغير تقليدية تمس بأمنه الإقليمي، مما شكلت تحديات مشتركة لكل دول المنطقة. وهو ما يستلزم اعتماد سياسات أمنية جديدة وحديثة تتوافق مع طبيعة التحديات بغية الحيلولة دون تعرض المنطقة لاختراقات أمنية داخلية والوقوف ضد الأجندة الأمنية الخارجية.

وقد تشكل كل من عملية بناء الدولة، بناء الهوية المغاربية المنسجمة وكذا تحقيق مستوى عالي من السيادة، تشكل في حد ذاتها رهانات أمنية من شأنها أن تحقق الأمن الإقليمي المغاربي والانتقال به من حالة تشكيل الصراع، إلى حالة الجماعة الأمنية حسب ما يراه "فيرنن".

الكلمات المفتاحية: التحديات، التهديدات، الأمن الإقليمي، الرهانات الأمنية.

Résumé

Le Grand Maghreb subit des menaces traditionnelles et non traditionnelles à sa sécurité régionale, qui ont posé des défis communs à tous les pays de la région. Cela nécessite l'adoption de nouvelles stratégies politiques, sécuritaires et modernes qui correspondent à la nature des défis afin que la région ne soit pas exposée à des ennuis de sécurité intérieure et qu'elle ne s'oppose pas à l'agenda de sécurité extérieure.

Le processus d'édification de l'État, la construction d'une identité maghrébine harmonieuse, ainsi que l'atteinte d'un haut niveau de souveraineté, constituent en eux-mêmes des enjeux sécuritaires qui réaliseraient la sécurité régionale maghrébine et en feraient passer de l'état de formation de conflit à l'état de la communauté sécuritaire, selon « Vernan ».

Mots clés : le Grand Maghreb, défis , des menaces, sécurité régionale, des enjeux sécuritaires.

مقدمة

مقدمة:

يعرف المغرب العربي اهتماما كبيرا في العلاقات الدولية وكذا رهانات وتحديات مركبة ذات أبعاد إقليمية ودولية، كونه يحضَ بموقع جيوستراتيجي يمثل نقطة اتصال مباشرة بين القارتين الإفريقية والأوربية، ويشرف على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط (مضيق جبل طارق)، كما أنه يمثل الجناح الغربي للوطن العربي، ويطل أيضا على المحيط الأطلسي، فهو بذلك يمثل نقطة تماس حضاري واستراتيجي بين الشرق والغرب وكذا الشمال والجنوب.

وقد استمدت منطقة المغرب العربي خلال مرحلة الحرب الباردة أهميتها المتوسطية في سياق الصراع شرق – غرب، إلا أنها وبعد الحرب الباردة أضحت ساحة للتنافس المتوسطي تخوضه فرنسا ضد الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص. وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) طيلة أكثر من قرن. إضافة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ظل ولا يزال متصلا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة الشراكة في «شمال إفريقيا والشرق الأوسط في بداية التسعينيات و»مبادرة الشرق الأوسط الكبير» مطلع 2004.

كما تعرف منطقة المغرب العربي مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية حيث وبعد إعلان استقلال الجزائر شهدت الحدود الجزائرية عدوان مغربي مسلح ومباشرة سنة 1963 وهو ما عرف بحرب الرمال، كما كان لمسألة الصحراء الغربية تداعياتها الإقليمية العالقة خاصة على مسار الاتحاد المغاربي والذي أصبح مرهونا بحل هذه القضية.

لكن وبعد نهاية الحرب الباردة عرف المغرب العربي تهديدات أمنية غير تقليدية ذات أبعاد عابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة وكذا الهجرة غير النظامية، مما جعل المنطقة المغاربية في وضع أمني هش وملغم.

وأضحت المنطقة تعرف وضعا أمنيا مصيريا تتحدد من خلاله الخارطة الأمنية المستقبلية لمكانة المغرب العربي. هذه التهديدات المتنوعة تتطلب استراتيجيات محكمة وفعالة تتماشى وطبيعة المخاطر المحدقة بالمنطقة، لكن السياسات الأمنية المعتمدة من طرف الدول المغاربية اختلفت باختلاف الرؤى والأهداف والعقائد وكذا الإمكانات والوسائل المتاحة.

انطلقت مطلع عام 2011 «ثورات الربيع العربي» وهو ما زاد المشهد المغاربي تعقيدا على مستوى الدول، ما يعني دخول المنطقة في سياق جديد سار بخطوط مختلفة، خط الانتقال السلمي المتمثل في النموذج التونسي بإسقاط نظام زين العابدين بن علي وما تبعه من تغيرات سياسية، وخط النموذج الليبي(الفوضى) الذي خلص بصراع وحرب داخلية بين قوات الرئيس المخلوع معمر القذافي وقوات المعارضة، ما انتهى بتدخل أجنبي وتداعيات أمنية إقليمية أدت إلى زعزعة أمن واستقرار دول المغرب العربي. أما الخط الثالث فهو خط الاستمرارية عن طريق القيام بإصلاحات، وتمثل ذلك في كل من المغرب، موريتانيا وكذا الجزائر، والذي تضمن إصلاحات شاملة تكيفت مع السياق العام المصاحب لموجة «الربيع العربي».

أما على المستوى الإقليمي وفي الوقت الحاضر فقد عرف المغرب العربي ارتباكا إزاء ما يحدث في البيئة الإقليمية والدولية، الذي قد يرجع لطبيعة السياق المغاربي في بعديه البيني والخارجي المفسر لحالة الانسداد الإقليمي، وكذا التفاعل الحاصل بين الدوائر المغاربية الثلاث (المغاربية، الإقليمية والدولية)، حيث يمثل المغرب العربي مركبا أمنيا فرعيا للمركب الأمني الشرق أوسطي، كما يشكل مركبا أمنيا فرعيا لغرب المتوسط، وأيضا مركبا فرعيا للساحل وشمال إفريقيا. وهو بالتالي خاضع لتأثير النظم الفرعية الثلاث، مما يجعل من شبكة تفاعلاته معقدة ومتعددة الأبعاد.

I. أهمية الموضوع:

تم بناء هذه الأطروحة على أساس الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن الإقليمي المغاربي، إضافة للتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية/ العابرة للحدود الوطنية، وكذا النظر في الكيفية التي يمكن أو لا يمكن بها للجهات الفاعلة الإقليمية أن تشكل معًا ردودًا على تلك التهديدات وإنشاء استراتيجيات أمنية إقليمية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تفترض الأطروحة أن الدولة في المنطقة المغاربية هي الفاعل الرئيسي وكيان التحليل الأساسي للأمن الإقليمي المغاربي، فمن الممكن للدول التي تعمل معًا على المستوى الإقليمي أن تشكل استجابات مشتركة لتهديدات الأمن الإقليمي أو يمكن أن تكون هي نفسها مولدة لتلك التهديدات وتستجيب لها

II. إشكالية الدراسة:

كيف يمكن لدول المغرب العربي أن تحقق نظام أمنها الإقليمي لكسب الرهانات الأمنية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي طبيعة الواقع الجيو–سياسي والأمني للمنطقة المغاربية؟
2. كيف تتعاطى الدول المغاربية مع الرهانات الأمنية الإقليمية في ظل التنافسية الأجنبية حول التموقع الاستباقي في المنطقة ؟
3. إلى إي مدى يمكن للرهانات الأمنية أن تحدد شكل ومضمون الأمن المغاربي ؟

III. حدود الدراسة:

يتطلب ضبط حدود الدراسة التطرق إلى حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود زمانية:

1. حدود موضوعية:

يتمحور موضوع دراستنا للرهانات الأمنية في المغرب العربي حول تداعيات الحراك العربي على أمن منطقة المغرب العربي حيث أنتج هذا السياق الجديد، العديد من التهديدات والتحديات الأمنية المركبة والعابرة للحدود، ما دفع بدول المنطقة المغاربية بالعمل على إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها التقليدية، لمواجهة هاته التحديات الجديدة. الأمر الذي

فرض على الدول المغاربية رهانات على أمن المنطقة، خاصة في ظل التجاذبات الإستراتيجية للقوى الدولية الساعية دوما إلى التمركز الاستباقي في المنطقة بهدف زيادة قوتها ونفوذها.

2. **حدود مكانية:**

تشمل الحدود المكانية كل دول المغرب العربي كما جاء في ميثاق اتحاد المغرب العربي وهي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية)، لكن تركيزنا كان حول الجزائر تونس والمغرب بشكل أكبر وذلك لاعتبارات بحثية.

3. حـدود زمـنية:

تنطلق دراستنا لهذا الموضوع من سنة 2011 باعتبارها سنة بداية الاحتجاجات في الوطن العربي وكذا منطقة المغرب العربي التي انطلقت من تونس وامتدت نحو ليبيا، والتي كانت لها ارتدادات إقليمية كبيرة. كما توقفت الدراسة عند 2019 باعتبارها سنة انطلاق الحراك في الجزائر وهو الذي ادخل معطيات جديدة على الساحة السياسية في الجزائر والمغرب العربي بصفة عامة .

IV. الفرضية العامة:

إن تحقيق أمن إقليمي مغاربي، مرهون ببناء الدولة الوطنية في المغرب العربي بناءا قائما على أسس الديمقراطية المشاركاتية والتعاون المتبادل في إطار هوية مغاربية ذات سيادة مُحصّنة من الإختراقات الخارجية.

الفرضيات الجزئية:

1. إن طبيعة الواقع الجيو–سياسي والأمني للمنطقة المغاربية عرضها للتجاذبات الدولية من طرف القوى الكبرى؟
2. إن تعاطي الدول المغاربية مع الرهانات الأمنية الإقليمية ينبغي أن يكون على أسس التعاون الاقليمي والتكتل الاقليمي.

3. يمكن للرهانات الأمنية المتمثلة في رهان بناء الدولة الوطنية والهوية المغاربية المشتركة وكذا القدر الكافي من السيادة أن تحدد شكل ومضمون الأمن المغاربي .

V. شبكة المفاهيم الأساسية:

إن غياب الإجماع حول علمية أي مفهوم و دقته، يجعله عرضة للتوظيف السئ في العملية البحثية،وعليه فإن المفهوم أساسا له وظيفتان، وظيفة ابستمولوجية (معرفية)، و وظيفة تحليلية (أداتية) . فأما الوظيفة الابستمولولوجية و هي التي عادة ما يحدث حولها اختلاف و تباين في وجهات النظر، و ذلك راجع لاختلاف المرجعيات و الإيديولوجيات "فأي اختيار ابستمولوجي يفرض اختيارا سياسيا، أما الوظيفة التحليلية فهي تتمحور حول استعمال المفهوم كأداة للتحليل بعيدا عن الجدل الحاصل حول مضمونه الايديولوجي.

1. **الرهان:** يعد مفهوم الرهان من بين المفاهيم شديدة التعقيد والتي تتسم بالغموض، نتيجة للصفة النسبية التي تتصف بها، ونحن في هذا الاطار نحاول أن نعطي تعريفا يمكننا من التحكم والتوظيف الصحيح لهذا المفهوم.

أ. تعريف الرهان عند بيليز باسكال[1]:

يقول في الرهان عن وجود الله: (فلنوازن بين الربح والخسران مراهنين أن الله موجود، ولنعتبر هذين الواقعين: إذا ربحت فقد ربحت كل شيء، وإذا خسرت فإنك لا تخسر شيئا).[2]

[1] فيلسوف فرنسي ولد في مدينة كليرمون عام 1623، توفي في باريس عام 1662، شهد باسكال الحرب الأهلية المعروفة بثورة "الفروند" وتميز بالنضال العقائري العنيف القائم بين اليسوعيين أصدقاء السلطة وبين جماعة "بور رويال" معلمي باسكال.

[2] بليز باسكال، **خواطر**. ترجمة ادواردر البستاني، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1972.ص84.

ب. تعريف الرهان حسب قاموس أكسفورد:

وهو أمر يتم وضعه، أو توقيعه، أو التعهد به عادة بين طرفين بشأن نتيجة المسابقة أو قضية طارئة. والرهان يتم استخدامه بشكل مجازي في عبارات مثل كل الرهانات غير المؤكدة للتأكيد على عدم اليقين في النتيجة[1].

2. **الأمن المجتمعي:** قدم "**ويفر**" الأمن المجتمعي باعتباره « قدرة المجتمع على الثبات في خصائصه الأساسية حين مواجهة الظروف المتغيرة وعند مواجهته تهديدات محتملة أو حقيقية»[2]

3. **تعريف الإقليم:** يعرف جوزيف ناي الإقليم بأنه « مجموعة دول مرتبطة ببعضها البعض من خلال العلاقة الجغرافية ودرجة من الاعتماد المتبادل».

VI. الهدف من الدراسة:

تسعى الأطروحة إلى تقديم تصور نظري للوصول إلى نظام أمن إقليمي مغاربي، وذلك من خلال استعراض الأساس النظري لتحليل الأمن الإقليمي، وكيفية بناء نظام أمن إقليمي، كما تهدف إلى استعراض وتقييم الدول المغاربية من خلال أمننة التهديدات سواء التقليدية منها أو التهديدات غير التقليدية، وعليه فإن الديناميات الحاصلة داخل الإقليم وخارجه اتجاه التحديات الأمنية الإقليمية، لها انعكاساتها في تشكيل التصورات الإقليمية المشتركة لمعالم نظام الأمن الإقليمي المغاربي، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1/ تسعى الدراسة لاختبار أحد النظريات وإخضاعها إلى محك الواقع، في مجال تحليل مركبات الأمن الإقليمي.

2/ كذلك تصبوا الدراسة إلى حصر وتحديد وتصنيف المركبات الأمنية الأساسية والفرعية في منطقة العربية ومنطقة المغرب العربي.

[1] www.merriam-webster.com/dictionary/bet

[2] Ayse Ceyhan**, « Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres»,** Cultures & Conflits [Enligne], 31-32 | printemps-été 1998, mis en ligne le 16 mars 2006, consulté le 30 avril 2019. URL: http:// journals.openedition.org/conflits/541; DOI: 10.4000/conflits.541

3/ تحديد التهديدات التقليدية وغير التقليدية في المنطقة المغاربية التي تشكل تحديات أمنية في المنطقة.

4/ تحديد أهم الرهانات الأمنية التي تواجهها منطقة المغرب العربي.

5/ محاولة الانتقال من مستوى حالة تشكيل الصراع إلى مستوى نظام امن إقليمي في المنطقة.

VII. الإطار النظري والتحليلي:

نظرية مركب الأمن الإقليمي: شكلت نظرية مركب الأمن الإقليمي تحولا كبيرا وانتقالا من المستوى الوطني في تحليل العلاقات الدولية إلى المستوى الإقليمي، وكذا التحول الحاصل في مضامين المفاهيم التقليدية المتعلقة بالأمن. وهو ما أعطى لها أهمية كبيرة وجديدة في فهم وتحليل السياسة الدولية، وقد رسمت من قبل باري بوزان في كتابه:» الشعب، الدول والخوف 1983»[1]. لا شك ان هذا المفهوم لم يتنصل تماما من أن الدولة هي طرف أساسي في تحليل العلاقات الدولية لكن يركز في المقام الأول على الديناميات الأمنية الخارقة لحدود الدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني مرهونا بأمن المنطقة المحيطة بالدولة[2].

VIII. خطة الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري، والذي تضمن تطور مفهوم الأمن وصولا إلى توسيع المفهوم أفقيا وعموديا، وعرض مقوماته مستوياته. ثم تطرقنا فيه إلى الأمن الإقليمي ماهيته ونظرياته والنماذج النظرية للأمن الإقليمي.

وجاء في الفصل الثاني عرض للواقع الجيوسياسي للأمن المغاربي معرجا على الأهمية الجيوستراتيجية للموقع وأبعاده وأيضا التهديدات الأمنية التقليدية من النزاعات الحدودية

[1] Barry Buzan. Peopl. states. and Fear :The National Security Problem in International Relations. London: Wheatsheaf Books ,1983

2 عامر مصباح، المرجع السابق، ص 294.

ومشكلة الصحراء الغربية. وغير التقليدية مثل الإرهاب، الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة وكذا تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في المنطقة المغاربية.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان التحديات الأمنية بين السياسات المغاربية والاستراتيجيات الأجنبية، وهو ما تضمن طبيعة مواجهة الدول المغاربية لمختلف التهديدات الأمنية. ثم المرور إلى مستويات التنسيق الأمني المغاربي. لنصل إلى كيفية مواجهة الدول المغاربية للمشاريع الإندماجية الأجنبية. القادمة من أوربا مثل الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط. وأيضا المشاريع الإندماجية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية كمشروع الأفريكوم ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والحوار الأطلسي.

أما الفصل الرابع فقد تناول الرهانات الأمنية للمغرب العربي، حيث ارتكزنا على ثلاث رهانات أولها رهان بناء الدولة في المغرب العربي التي تعد اللبنة الأساسية في بناء الأمن المغاربي وعليه فقد تم عرض مسار تطور الدولة في المغرب العربي ثم ما تعرضت له من هزات خلال فترة الربيع العربي، وفي الأخير عرض نماذج عن دول الاستقرار ودل الانهيار.

أما الرهان الثاني فهو في نظرنا رهان الهوية المغاربية تضمن مكوناتها، تأثيرات التدفقات الخارجية عليها وكذا التصورات المغاربية المشتركة للهوية المغاربية. أما الرهان الثالث فهو رهان السيادة الذي يعد أساس تحقيق الأمن المغاربي، تضمن مظاهر اختراق السيادة المغاربية فيمن خلال الأجندة الأجنبية في المنطقة المغاربية. في المبحث الرابع تم تقديم التصورات المشكلة للأمن الإقليمي المغاربي وذلك من خلال الانتقال من حالة تشكيل الصراع إلى مستوى الجماعة الأمنية كما تم عرض متطلبات الوصول إلى نظام أمن إقليمي مغاربي.

الفصل الأول

الأمن الإقليمي مقاربة معرفية

المبحث الأول: الأمن: مقاربة مفاهمية

عرف مفهوم الأمن تطورا في ومضمونه وكذا مقوماته، الامر الذي يتطلب منا تتبع هذا التطور للإحاطة به شرحا وتوضيحا.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد مثله مثل غالبية المفاهيم في العلوم الاجتماعية.

نحاول في هذا المطلب الإحاطة بمفهوم الأمن من جوانبه اللغوية بغية تحديده وضبطه معترفين بصعوبة المهمة.

التعريف اللغوي.

يعرف الأمن في **اللغة العربية** على أنه **الاطمئنان من الخوف،** قال تعالى: ﴿ **وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾؛ الآية: 125، سورة البقرة، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني: أن الله سبحانه وتعالى يضع من التشريعات ما يريح الناس من تقاتلهم ويحفظ لهم كبرياءهم فيأتي إلى مكان ويجعله آمنا.. ويأتي إلى شهر ويجعله آمنا لا قتال فيه لعلهم حين يذوقون السلام والصفاء يمتنعون عن القتال[1].

واشتقَت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي «**الإيمان**»، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس إذ نجد قوله تعالى: ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾؛الآية: 04، سورة قريش، وقوله تعالى أيضا: ﴿ وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾؛ الآية: 55، سورة النور،

[1] محمد متولي الشعراوي، **تفسير الشعراوي (خواطري حول القرآن الكريم)**. أخبار اليوم، 1991.

وقوله كذلك: ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به﴾؛ الآية: 83، سورة النساء، وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم.

وفي **اللغات الأجنبية** ترجع الكلمة الإنجليزية security إلى أصلها اللاتيني securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة cura، sine، حيث تعني sine: «بدون» وتعني cura: التي أصلها curio «اضطراب»، ومنه تعني cura، sine «بدون اضطراب أو الأمن»[1].

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن حسب المقاربات النظرية

شهد مفهوم الأمن عبر تطوره مرحلتين فاصلتين، الأولى تدعى المرحلة التقليصية وتميزت باختزال المفهوم في الدولة كموضوع مرجعي وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل، والثانية تدعى التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والافراد وافقيا نحو القطاعات الاقتصادية، السياسية، المجتمعية والبيئية[2].

أولا: الأمن حسب المنظور التقليدي الضيق

ارتبط مفهوم «الأمن» في دراسات السياسات الدولية تقليديا بمفهوم» الدولة «التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز توماس هوبز بين حالة» المجتمع» وحالة «الطبيعة» واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون « حالة المجتمع»، بينما تعيش الدولة «حالة الطبيعة» في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال «عقد[3] اجتماعي». تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. والتي أنشئت من أجل حماية

[1] Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd edn (Boulder, CO, 1991), 18.19.

[2] سيد أحمد قوجيلي "**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**" **دراسات استراتيجية**، العدد (169)، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.2012)، 09.

[3] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)** المجلة العربية للعلوم السياسية، (19) صيف 2008، 09.

الشعب من العدوان الخارجي، وعليه فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[1].

ويعد تعريف وولفرز Arnold WOLFERS لمفهوم «الأمن» عام 1952، الركيزة الأساسية التي ينطلق منها الدارسون والباحثون في الدراسات الأمنية، حيث عرف ولفرز الأمن بأنه «غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي اما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من ان يتم المساس بأي من هذه القيم «[2]

"security, in an objective sense, measures the absence of threats toacquired values, in a subjectivesense, the absence of fear that such values will be attacked".

لدرجة أن الباحث « **بالدوين»**DAVID A. BALDWIN قال: «سيكون من المبالغة القول إن التحليل النظري للأمن بدأ وانتهى بمقال ولفرز في عام 1952لكن ليس بشكل كبير».

«It would be an exaggeration to say that conceptual analysis of security began and ended with Wolfers' article in 1952-but not much of one»[3]

كما لاحظ ريتشارد سموك عام 1975 أن هذا المجال من الدراسات قد أولى اهتماما غير كافٍ لمجموعة من معاني «الأمن». [4]

وقد وظف الباحثون مفهوم الأمن لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة. ساد هذا الاستخدام في الفترة 1950–1985، أي في الفترة التي حددها ستيفن والت Stephen Walt [5]، ودافيد بالدوين David Baldwin والممتدة منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل دراسة إلى غاية منتصف الثمانينيات.

بقيت التعريفات السابقة للأمن سائدة ومتداولة حتى عهد الثمانينات عندما أعلن عدد من الباحثين مثل باري بوزان وريتشارد يولمان وكين بوث وأو وايفر وريتشارد يولمان وغيرهم،

---

[1] المرجع نفسه، 09.

[2] Arnold Wolfers, **"National Security" as an Ambiguous Symbol'**, Political Science Quarterly, 67 (1952), 485.

[3] DAVID A. BALDWIN. The concept of security,) **Review of International Studies**.British International Studies Association. 1997). 08 .

[4] Ibid, 08.

[5] V. Stephen WALT, **" The Renaissance of Security Studies"**, International Studies Quarterly, vol. 35, n°2, June 1991, 211-239.

عن عدم رضاهم التام عن البنى المفهومية التقليصية المقدمة للأمن واختزاله في مرجعية الدولة والقطاع العسكري[1]. كما أن باري بوزان رأى أن الأمن «**مفهوم متخلف**» «**Underdeveloped concept**» من حيث المضمون، أي أنه لا يواكب المستجدات المرافقة لاستخداماته، ويقر بمسألة أنه لم يأخذ القدر الكافي من الاهتمام المفاهيمي اللازم، الأمر الذي يترجم غياب أدبيات مفاهمية حول الأمن أثناء الحرب الباردة. وهو ما دفعه لتكريس جهوده لسد الفجوة المفاهمية وتقديم تعريف يواكب المستجدات الحاصلة في الميدان العلمي.[2]

ثانيا: الأمن الموسع حسب المنظور غير التقليدي

يشير معنى التوسيع الى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي الى القطاعات الاخرى، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية. التي يفترض أن تكون الحقل المجالي للدراسات الامنية. أما التعميق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن. [3]

نشأ النقاش بين أنصار «**التوسيع** في مفهوم الأمن « مقابل أنصار «**التضييق**» في المفهوم من منظري الدراسات الأمنية بسبب عدم الرضا عن تضييق مجال هذا الحقل، الذي فرضته الهواجس العسكرية والنووية خلال الحرب الباردة. لكن تم تعزيز هذا التوسع أولاً من خلال بروز جداول الأعمال الاقتصادية والبيئية في العلاقات الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ثم بروز التصورات حول الهوية والجريمة عبر الوطنية خلال التسعينيات. أثار اتساع نطاق القضايا الأمنية في نهاية المطاف إلى نداءات من أجل حصر الدراسات الأمنية في القضايا التي تركز على استخدام القوة أو التهديد بها. كانت الحجة أن التوسع التدريجي يعرض التماسك الفكري لمفهوم الأمن للخطر. فيصبح المعنى

[1] قوجيلي، **مرجع سابق**. 09 12.

[2] Marianne STONE. **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**.**(SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES,** Spring.09) Groupe d'Etude setd, Expertise " Sécurité et Technologies" GEEST – 2009. 03.

[3] قوجيلي، **مرجع سابق**، 13.

الأساسي له « لاغيا»[1].

وهنا يقدم ستيفن والت ربما أقوى الحجج حول موقف التقليديين. وهو يقول إن الدراسات الأمنية تدور حول ظاهرة الحرب وأنه يمكن تعريفها بأنها « دراسة التهديد باستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها «. وفقًا لهذا المنطق –حسبه– فإن التوسيع المفرط «للدراسات الأمنية، يمكنه من اعتبار جميع القضايا مثل التلوث والمرض وإساءة معاملة الأطفال أو الركود الاقتصادي تهديدات «للأمن». ويضيف «إن توسيع هذا المجال من شأنه أن يدمر تماسكه الفكري ويزيد من صعوبة إيجاد حلول لأي من هذه المشاكل المهمة[2].

وقد جاءت المحاولات الأولى لتوسيع مفهوم الامن من خارج الدراسات الاستراتيجية، فقد كان منظروا « بحث السلام» هم السباقين في ايجاد طرق تفكير جديدة حول ظواهر السلم والامن الدوليين. جاء كينيث بولدينغ[3] Kenneth Boulding بمصطلح «السلام المستقر في الوقت الذي نادى فيه يوهان غالتونغ JORAN GAL TUNG[4]بـ «السلام الايجابي» فلأمن حسب هذين المفكرين يجب أن يقوم على السلام الإيجابي والمستقر. [5]لتأتي بعدها المدرسة النقدية لتوسع المفهوم بشكل أوضح أفقيا وعموديا.

I. الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من بين أبرز المدارس التي عمدت الى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب « **باري بوزان[6]**« **barry buzan (1983)**، وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، ومن ابرز مفكريها نجد: **باري بوزان، وجاب دو ويلد jaab de wilde، وأول ويفر OLE**

[1] Barry buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, **Security: A new Framework for Analysis** (America: Lynne rienner publishers, 1998), P 02.

[2] Stephen M. Walt.**The Renaissance of Security Studies**. Blackwell Publishing on behalf of The International Studies Association. International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2 (Jun. 1991),P 211-239.

[3] Kenneth E. Bouldlng. **Stable peace**. University of Texas Press. 1978.

[4] Johan Galtung. **PEACE BY PEACEFUL MEANS Peace and Conflict, Development and Civilization**. International Peace Research Institute, Oslo 1 996.

[5] قوجيلي، **مرجع سابق**، 13.14

[6] Buzan, Op.Cit, .

Weaver، وتنطلق مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى **une démarche**، وان الفاعلين **Actor** ينزعون الى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار الأمننة **sécurisation**،

وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء، إذ يعتبر بوزان الأمن بأنه: « العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فانه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا الى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود [1]». وقد كان لهذه المدرسة الفضل في ادخال عدة مفاهيم جوهرية في حقل الدراسات الأمنية مثل مفهوم الأمن المجتمعي ومفهوم الأمننة.

I. 1 ـ مفهوم الأمن المجتمعي

مع نهايه الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، ظهرت العديد من الصراعات والنزاعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفياتية السابقة وكذا في افريقيا بمنطقة البحيرات العظمى، وأيضا عرفت أوربا تدفقات متزايدة من المهاجرين ماتسبب في تراكم الضغوط المجتمعية والإرهاب والجريمة في أوربا، وهو الأمر الذي دفع بظهور خطاب أمني يرتكز أساسا على المجتمع وما يتعرض له من تهديدات[2]. الأمر الذي ذكره باري بوزان وأول وايفر وجاب دي وايلد في كتابهم المعنون بـ(الأمن: إطار عمل جديد للتحليل 1998) [3]، حيث جاء فيه أنه «.. . في أوروبا، يتعلق الأمن المجتمعي أساسًا بالأمم والجماعات العرقية الشبيهة بالوطنية – الأقليات والمناطق.... «. بحيث تم ربط الأمن المجتمعي بعناصر الهوية المجتمعية.

---

[1] Barry Buzan, Op.Cit, 432-433.

[2] سيد احمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (عمان، الأردن، المركز الإعلامي للدراسات السياسية)، 80، 81.

[3] Barry buzan, Op.Cit .

وعرفه باري بوزان في كتابه (الشعب الدولة والخوف 1991)[1]أيضا بقوله .: «. .. الأمن المجتمعي يدور حول الاستدامة (الاستمرارية)، في ظل ظروف مقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والعرقية والعادات. .. « وهو ما يعني تأمين المجتمع من التهديدات الوجودية، وعليه فإن الكائن المرجعي للأمن هو هوية المجتمع وهي القيمة التي يجب حمايتها وليس سيادة الدولة. وعليه فإن مفهوم الأمن أخذ بعدا آخر تعلق بأمن المجتمع. كما يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع الحفاظ على خصائصه الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة سواء من التهديدات المحتملة أو الفعلية» [2].

I. 2 ـ مفهوم الأمننة:

تقليديا، كانت الاعتبارات الأمنية لدولة ما تركز على قدرة الجيش على الاستجابة للتهديدات الخارجية. وبعبارة أخرى، كان من المفترض أن الأمن القومي للدولة يعززه اقتناء الأسلحة والتقدم في التكنولوجيا العسكرية. ومع ذلك، فقد أصبحت الاعتبارات الأمنية للدول اليوم أكثر تعقيدًا، وطور باري بوزان فكرة الأمننة كنمط استجابة للدول التي تشعر بوجود تهديدات وجودية لأمنها. سلط مفهوم الأمننة الضوء على مدى سهولة تفسير الدول للظروف والشروط التي قد تشكل تهديدًا لأمنها القومي[3].

تركز نظرية الأمننة على جعل الأمن ممارسة خطابية وذلك من خلال جعل مسألة غير أمنية على أنها تهديد ومشكلة أمنية وهنا يقول أولي ويفر[4] «يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك «وهو ما يعني أنها عملية خطابية موجهة من طرف النخب إلى قضية ما وإعطائها صبغة أمنية على أنها تشكل تهديد. وهي مستوحاة من «قانون الكلام»

[1] Ibid.
[2] Žaneta Ozoliņa, **Societal Security inclusion-Excusion Dilemma A portait of the Russian-speaking community in latvia**. Zinātne Publishers, 2016. 43.
[3] Pine Roehrs, **weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity.research institute for european and american STUDIES**.RESEARCH PAPER.No. 97.(2005).P6. www.rieas.gr
[4] Ole waever **« securitization and desecurization »**In On security, ed .Ronnie D.Lipschutz, 6.

لأوستن وسيرل، واللذان ويعتبران من أبرز الشخصيات في تطوير الأداء اللغوي في الفلسفة[1].

ويعتبر باري بوزان أن الأمننة نسخة أكثر تطرفًا من التسييس. فمن الناحية النظرية، يمكن أن توجد أي قضية عامة غير مسيسة، لكن من خلال تسييسها فإنها تدخل كأحد أجندة السياسة العامة للدولة، ويتم اعتبارها تهديد وجودي ويتطلب اتخاذ تدابير طارئة وتبرير الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للإجراءات السياسية. [2] وهو ما يفضي إلى إعطاء غطاء شرعي لاتخاذ إجراءات استثنائية في مواجهة المشكلات الأمنية.

II. الأمن حسب مدرسة ابريستويث (الانعتاق):

تعد المدرسة الويلزية جزءًا من مدرسة فرانكفورت وتم إنشاؤها بواسطة كتابات كل من بوث وجونز Booth and Jones. ويعني الأمن في نظر هذه المدرسة «الانعتاق» وهو ما يعكس حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر[3]. ويعود أصل هذا المصطلح إلى الفعل اللاتيني «emancipare»، الفعل التعددي الذي يعني «التحرر من السلطة الأبوية» [4] ويعني أيضا «التحرر من العبودية أو الوصاية»[5].

تضع المدرسة الويلزية الأفراد كأساس مرجعي للأمن بدلاً من الدول. وعليه فإن كين بوث يدحض الدولة باعتبارها هدفًا مرجعيًا للأمن لأنه يعتقد أن الدول لا يمكنها توفير الأمن للأفراد، وأحيانًا ما تستخدم الدول نفسها القوة ضد مواطنيها. علاوة على ذلك، حتى لو قدمت الدولة الأمن للأفراد، فهي بدورها وسيلة أمنية وليست غاية. لذلك، لا تنظر المدرسة الويلزية إلى العالم كما هو، ولكن كما يجب أن تكون[6].

---

[1] Thierry Balzacq, **Securitization Theory How security problems emerge and dissolve Series: PRIO New Security Studies**, Series Editor: J. Peter Burgess, PRIO, Oslo, 04.

[2] Barry buzan, Op.Cit, 23, 24

[3] قوجيلي، المرجع السابق 37، 38.

[4] Félix GAFFIOT**. Dictionnaire LATIN FRANÇAIS.** Nouvelle édition revue et augmentée, dite GAFFIOT 2016. 534.

[5] Ken booth. Op.Cit, 111.

[6] Hawre Hasan Hama. **State Security, Societal Security, and Human Security**.Jadavpur Journal of International Relations 21.1.2017.12.

وفي مقاله لعام 1991، حدد كين بوث boothK الصلة بين الأمن والانعتاق بالكيفية التالية «بأنه يعني عدم وجود تهديدات، فالانعتاق هو تحرير الناس (كأفراد وجماعات) من تلك القيود المادية والبشرية التي تمنعهم من تنفيذ ما يختارونه بحرية. الحرب والتهديد بالحرب هو أحد تلك القيود، إلى جانب الفقر وسوء التعليم والقمع السياسي وما إلى ذلك. الأمن والانعتاق وجهان لعملة واحدة. الانعتاق، وليس القوة أو النظام، ينتج عنه الأمن الحقيقي «. [1]كخطاب سياسي، يسعى الانعتاق إلى تأمين الناس من الاضطهاد الذي يمنعهم من تنفيذ ما يختارونه بحرية، بما يتوافق مع حرية الآخرين. إنه يوفر إطارًا ثلاثي الأبعاد للسياسة: مرسى فلسفي للمعرفة، ونظرية التقدم للمجتمع، وممارسة المقاومة ضد القمع[2].

لكن تجدر الاشاره هنا إلى أن المدرسة الولزية تعرضت للكثير من الانتقادات من طرف عدد من المفكرين أمثال نيوكليوس Neocleous براون وشو وومحمد أيوب Ayoob. بحيث يرى هؤلاء ان هده المدرسة تبني أفكارها على المثالية وليس لديها مشروع قابل للتجسيد. وأنه لا يمكن اهمال دور الدولة في تحقيق الأمن، علاوة على ذلك فأنه إذا تم تصدير هاته الافكار الي الدول الهشة من القارة الافريقية فإنها تفهم من طرف المجموعات الأقلية على أنها تقرير مصير مما يسبب المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار[3].

III. الأمن حسب مدرسة باريس للدراسات الأمنية:

ركزت دراسات الأمن النقدي على مواضيع الأمن الداخلي كتقنية حكومية، ظهرت في باريس وركزت على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والاختطاف والتهديدات المرتكزة على الأمن المجتمعي وكالجريمة المنظمة, نقاط العبور, موجات شغب والعنف والاحتجاج ومع بروز العولمة وتلاشي فكرة الحدود الوطنية برزت الاتجاهات النقدية في الدراسات الأمنية وظهرت معها عدة مدارس منها مدرسة باريس، ممثلة العديد من الأفكار أهمها:

[1] Paul D. Williams. **SECURITY STUDIES:AN INTRODUCTION. This edition published in the Taylor & Francis e-Library**, USA and Canada 2008.p100.
[2] Ken both. Theory of World Security. **Op.Cit**. 111.
[3]Hawre Hasan Hama**. Op.Cit**. 13.14.

- دمج الأمن الداخلي والخارجي هذه العملية يعتبرها رواد هذه المدرسة بمثابة توسيع أنشطة الأمن الداخلي وإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي كتوسيع نشاط الأمن الداخلي بتصدير أسلوب الشرطة على المستوى الدولي (الشرطة العالمية – انتربول–) والعكس بإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي من خلال الميزة الروتينية للعملية العسكرية على الساحة العالمية[1].
- توجيه نقد لاذع للدراسات الأمنية التقليدية التي أهملت دور ممتهني الأمن الذين تعتبرهم هذه المدرسة بمثابة التمثيل العملي للدراسات الأمنية ويشير – فيغو– إلى الفواعل والأجهزة والتقنيات المنتجة للحقيقة الأمنية من خلال البيانات والأرقام والمعلومات بهدف بناء استراتيجيات أمنية بالإضافة إلى ممارستها لفعل القوة والإكراه.

المطلب الثالث: مستويات التحليل

نعني بالمستويات مواضيع التحليل التي يتم تعريفها بواسطة مجموعة من المقاييس المكانية، فهي قد تكون من الأعلى إلى الأسفل (من بنية النظام إلى سلوك الوحدة) أو من القاعدة إلى القمة (من الطبيعة البشرية إلى سلوك الجماعات البشرية). فالمستويات هي مجرد مراجع وجودية للأماكن التي تحدث فيها الأشياء بدلاً من مصادر التفسير ذاتها في دراسة العلاقات الدولية ولكن لا يوجد شيء جوهري في المستويات ذاتها التي تشير إلى أي نمط أو أولوية معينة للعلاقات فيما بينها[2].

بدون كائن مرجعي لا يمكن أن يكون هناك تهديدات ولا مناقشة لمفهوم الأمن لأنه لا معنى له بدون شيء لتأمينه. وعليه فقد استمرت المناقشات حول الهدف المرجعي النهائي للدراسات الأمنية لعدة عقود، وكانت الدولة هي المرجع المركزي لها.

يمكن أن يعود مسألة مستويات التحليل الأمني في العلاقات الدولية إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي. حيث قدم مورتون كابلان (1957) التحليل النسقي للنظام

[1] قوجيلي، مرجع سابق، 59-60.

[2] Barry buzan, Op.Cit,6 .

الدولي وهنا برز مفهوم الإقليم على أنه «نظام فرعي، لكن ليونارد بيندر، قام في عام 1958 بتطبيق مفهوم «النظام الدولي التابع» وجادل بأن أيًا من القوى الأصغر يمكن أن تتلاعب بالوضع الثنائي القطبية لمصلحتها أو لعزل نفسها عنه. تساءل ليونارد بيندر عن افتراض المقاربة المنهجية (الواقعية في المقام الأول) بأن السياسات الدولية شاملة وعالمية. وشدد على أن وجهة نظر القوى الكبرى في السياسة العالمية ليست بالضرورة متبادلة من قبل القوى الأقل[1].

ومن جهته قدم كينث والتز Waltk. في كتابه الموسوم بـ: Man, the State, and War: A Theoretical Analysis[2]. عام 1959. قدم ثلاث صور في تحليل الصراع الدولي حيث تمثلت في الفرد الدولة والنظام الدولي. والتي اصبحت فيما بعد تصنيفات ومستويات مفسرة لأسباب الحرب. فوفقا للصورة الأولى، الصراع الدولي وسلوك الإنسان، فإن الطبيعة البشرية والسلوك الفردي هو السبب الرئيسي للحروب. أما في الصورة الثانية، الصراع الدولي والهيكل الداخلي للدول فإن الدولة ودستورها المجحف يكون السبب في دخولها للحروب. أما في الصورة الثالثة، الصراع الدولي والفوضى الدولية فيرى كينث والتز أن فوضوية النظام الدولي تدفع بالدول للدخول في الحروب. وقد ترك هذا الكتاب تأثيره الواضح في تحليل العلاقات الدولية من خلال تقسيمها إلى مستويات مختلفة من التحليل الفردي، الدولة والمستوى الدولي. [3]

لكن بعد نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص، تعرض هذا الموقف لتحدي متزايد. فقد جادل بعض المحللين في إعطاء الأولوية **للبشر** لأنه بدون الإشارة إلى الأفراد،

[1] Ieva Karpavičiūtė. **analysis of regional security dynamics.internal and external factors and their interplay.** PhD Dissertation, Social Science, Political Science (02 S), VYTAUTAS MAGNUS UNIVERSITY, Kaunas, 2010.p22.

[2] Kenneth N. Waltz. Man**, the State and war a theoretical analysis.columbia university press** .New York.2001.

[3] Exa von Alt. **The Three Levels of Analysis in International Relations**. Classroom. Updated June 27, 2018.24/01/2019.01:25
https://classroom.synonym.com/the-three-levels-of-analysis-in-international-relations-12081975.html

فإن الأمن لا معنى له وهنا يقول بيل ميسويني Bill McSweeney[1]:

يُفترض أن الأفراد البشريين عمومًا هم أصحاب التسلسل الهرمي للمصالح أو الاحتياجات التي تضع البقاء الجسدي في القمة وتدل على الحاجة المترابطة لتعبئة سلطة الدولة كأداة في دفاعها. وهو بذلك يعطي الاولوية في التحليل للأفراد.

لكن ظهر تيار ينادي بضرورة ايلاء الاهتمام بمفهوم «المجتمع» باعتباره أهم كائن مرجعي للدراسات الأمنية لأن البشر لا ينظرون دائمًا إلى هويات المجموعة والجماعات بعبارات مفيدة بحتة على اعتبار، أن تكون إنسانًا كاملاً يعني أن تكون جزءًا من مجموعات اجتماعية محددة[2].

في العقود الأخيرة، اكتسب النهج البيئي أهمية متزايدة، داعياً إلى إيلاء اهتمام أكبر لكوكب الأرض بدلاً من هذه المجموعة أو تلك الكائنات البشرية التي تصادف العيش عليها. يرى هذا المنظور أنه على المستوى الأساسي، يجب أن يكون للسياسات الأمنية معنى بيئي. على وجه الخصوص، يجب أن يدركوا أن البشر جزء من الطبيعة ويعتمدون على النظم البيئية. بعد كل شيء، وفي نفس السياق يقول باري بوزان، فإن البيئة هي نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى. بدون بيئة صالحة للسكن، لا يمكن الحديث عن جميع المراجع الأخرى[3]

إلا أن باري بوزان قدم إطارا تحليليا جديدا للتفكير في القضايا المرجعية المحتملة للأمن، فانطلق من المستوى الادنى الذي هو الفرد وصولا إلى المستوى الأعلى المتمثل في النظام الدولي، كان التركيز فيه على العلاقات والتوترات التي لا يمكن تجنبها بين مستويات التحليل المختلفة[4].

تقسم مدرسة كوبنهاغن الأمن إلى قطاعات مختلفة. والتي يمكن تحليلها من المستوى

[1] Bill Mc Sweeney**. Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations.** Cambridge University Press and the British International Studies.2004[2].p.199.
[2] Paul D. Williams. **SECURITY STUDIES: AN INTRODUCTION**. 2008 .by Routledge USA and Canada. 5.7.
[3] Paul D. Williams.Op.Cit, 5.7.
[4] Barry buzan,Op.Cit, 6.

الدولي إلى المستوى الفردي.

1. الأنظمة الدولية: والتي تعني أكبر تكتلات الوحدات المتفاعلة أو المترابطة التي ليس لها مستوى نظام فوقها. يشمل هذا المستوى حاليًا الكوكب بأسره، ولكن في أوقات سابقة، كانت توجد عدة أنظمة دولية منفصلة [1]. يجادل المستوى الدولي أو النظامي للتحليل بأن كل السياسة الخارجية يمكن فهمها دون النظر حتى إلى الخصائص الداخلية للدول أو الأفراد. وبدلاً من ذلك، **تدفع خصائص النظام الدولي الدول إلى التصرف بطرق معينة بناءً على مقدار القوة التي تمتلكها.** [2]

2. النظم الفرعية الدولية: والتي تعني مجموعات الوحدات داخل النظام الدولي التي يمكن تمييزها عن النظام بأكمله من خلال الطبيعة الخاصة أو شدة تفاعلها مع بعضها البعض أو الاعتماد المتبادل فيما بينها. قد تكون الأنظمة الفرعية متماسكة من الناحية الإقليمية، وفي هذه الحالة تكون أنظمة إقليمية فرعية (رابطة دول جنوب شرق آسيا [الآسيان]، منظمة الوحدة الأفريقية، (وقد تكون أيضا غير متماسكة من الناحية الاقليمية وفي هذه الحالة تصبح مجرد أنظمة فرعية فقط (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الدول المصدرة للنفط).

أ. **الوحدات:** بمعنى الجهات الفاعلة المؤلفة من مجموعات فرعية مختلفة، ومؤسسات، ومجتمعات، والعديد من الأفراد لكنها متماسكة ومستقلة بما فيه الكفاية لتمييزها عن الآخرين والوقوف في المستويات العليا (مثل الدول والأمم والشركات عبر الوطنية).

ب. **الوحدات الفرعية:** والتي تعني مجموعات منظمة من الأفراد داخل الوحدات (الدول) وتكون قادرة أو تحاول التأثير على سلوك الوحدة على سبيل المثال، البيروقراطيات، جماعات الضغط.

ج. **الأفراد:** بيت القصيد لمعظم التحليلات في العلوم الاجتماعية [3].

[1] Ibid, 07.
[2] Exa von Alt. **The Three Levels of Analysis in International Relations**. Classroom. Updated June 27, 2018
[3] Barry buzan, **op. cit**. 08.

توفر المستويات إطارًا يمكن من خلاله التنظير؛ لكنها ليست نظريات في حد ذاتها. إنما تمكن من تحديد أحد مصادر التفسير والنتائج والتي تؤسس للنظريات.

المطلب الرابع: القطاعات الخمسة للأمن

تُستخدم القطاعات التي تدل على منطق محدد ونوع التفاعل بين الوحدات كأداة تحليلية رئيسية. والغرض التحليلي للقطاعات هو التمييز بين أنواع التفاعل (العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية) فطبيعة التهديد تختلف باختلاف القطاعات وأنواع الوحدات المختلفة. بعبارة أخرى، الأمن هو مصطلح عام له معنى واضح ولكنه يختلف في الشكل. ويعني البقاء في مواجهة التهديدات الوجودية، لكن ما يشكل تهديدًا وجوديًا لقطاع معين ليس هو نفسه في مختلف القطاعات[1]. لهذه الأغراض، يرتبط القطاع العسكري بعلاقات القوة، والقطاع السياسي بعلاقات السلطة، والقطاع الاقتصادي يرتبط بالعلاقات الاقتصادية والقطاع البيئي يرتبط بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة، أما القطاع المجتمعي فمرتبط بالعلاقات بين الفئات الاجتماعية. علما أن كل هذه القطاعات تتداخل وتؤثر على بعضها البعض. كما أنه يمكن أن تتضمن معظم مشكلات الأمن مجموعة من عدة قطاعات أمنية، يتم فصلها تمامًا فقط لأغراض التحليل[2].

أولا: الأمن العسكري

يهتم بالتفاعل بين القدرات الهجومية والدفاعية المسلحة لتصورات الدول ونوايا بعضها البعض. كان تفضيل بوزان هو أن دراسة الأمن العسكري يجب أن يُنظر إليها على أنها مجموعة فرعية واحدة من الدراسات الأمنية ويشار إليها بالدراسات الاستراتيجية لتجنب الارتباك غير الضروري[3].

في القطاع العسكري، لا تزال الدولة هي أهم كائن مرجعي – ولكن ليس الوحيد –

[1] **Barry buzan, Op.Cit,** 27.
[2] Branka Panić, "Societal security – security and identity"**; WESTERN BALKANS SECURITY OBSERVER**; No 13 · APRIL–JUNE 2009, p31.
[3] Barry Buzan. **An Introduction to Strategic Studies Military Technology and International Relations**, Op.Cit.

والنخبة الحاكمة في الدول هي أهم الجهات الفاعلة في الأمننة، على الرغم من أن القطاعين السياسي والعسكري متميزان من الناحية المفاهيمية، فإن التبادل الجزئي للقوة والموافقة في عملية الحكومة يربطهما ببعضهما. مثل الدولة نفسها، يجب أن يواجه هذا الرابط في اتجاهين: الداخل، في البناء والحياة المحلية للدولة، والخارج، إلى موقعها في الأعضاء الآخرين في النظام الدولي وعلاقتهم به. يمكن أن تنشأ التهديدات التي قد تكون الردود العسكرية فعالة عليها داخل الدولة أو خارجها – أو في بعض الأحيان، كما في حالة «الأعمدة الخامسة»، على حد سواء. قد تعكس الأمننة مثل هذه التهديدات خوفًا حقيقيًا من الهجوم (مثل تصورات كوريا الجنوبية تجاه الشمال) أو رغبة النخب الحاكمة في تعزيز شرعيتها المحلية والدولية (مثل الفصل العنصري أو معاداة الشيوعية في جنوب إفريقيا) أو كليهما. يعكس مكون الصداقة بين نظرية المركب الأمني نتائج عمليات هذه الأمننة. [1]

ثانيا: الأمن السياسي

وبحسب بوزان، فإن الأمن السياسي يتركز على نظام الحكم، ومدى التماسك السياسي، ومستويات الشرعية، ووجود قوة ذات توجه إيديولوجي تعطي معنى لفكرة الدولة.

هناك بعدان للأمن السياسي البعد الداخلي والخارجي. يمكن أن ينجم انعدام الأمن السياسي الداخلي عن السياسات الحكومية الى تهميش أو تميز ضد مجموعة. «إن مقاومة الحكومة وجهود الإطاحة بها أو الحركات التي تهدف إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال قد تهدد جميعها استقرار الدولة وتعزز عدم استقرار الدولة، إن مدى التطور في التماسك الاجتماعي السياسي هو المحدد الأساسي في الأمن السياسي للدولة، والمناطق التي تقع فيها الدول التي توصف بأنها دول ضعيفة، لديها مستويات منخفضة من التماسك الاجتماعي السياسي، يمكن أن يدعو انعدام الأمن فيها إلى تدخل خارجي والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى توليد عدد من القضايا المؤمننة. في نهاية المطاف، لا يمكن أن يحدث التطور

[1] Barry buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, **OpCit**.52

التدريجي داخل البلد إذا كان هناك مستوى عال من انعدام الأمن السياسي[1].

ثالثا: الأمن الاقتصادي

بالمقارنة مع تعريف الأمن السياسي، فإن مفهوم الأمن الاقتصادي أكثر غموضا. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هناك دائمًا عنصر مخاطرة عند التعامل مع قوى السوق. يرتكز مفهوم الأمن على حقيقة أن انعدام الأمن ناتج عن التهديد الذي يتعرض له شيء ما. من الصعب تحديد الأشياء داخل القطاع الاقتصادي التي يمكن أن تتعرض للتهديد أو تشكل تهديدات للاستقرار. يتعلق الأمن الاقتصادي بالقدرة على تعبئة الموارد بشكل فعال وتوفير الوصول إلى الأسواق بطريقة تجعل النمو كافياً بما يكفي لدعم أنشطة الدولة[2].

رابعا :الأمن البيئي

تواجه الإنسانية الآن مجموعة من المشكلات البيئية العالمية بمعنى أنها تؤثر على الجميع ولا يمكن إدارتها بشكل فعال إلا على أساس التعاون بين جميع دول العالم، أو على الأقل نسبة عالية جدًا منها: ومن بين الأمثلة الرئيسية على ذلك، التحكم في تغير المناخ وانبعاث الغازات الدفيئة وحماية طبقة الأوزون وحماية التنوع البيولوجي وحماية الأقاليم الخاصة مثل أنتاركتيكا أو الأمازون وإدارة قاع البحر وحماية أعالي البحار. [3]

تطورت فكرة الأمن البيئي في الأساس من قضايا السياسة الدنيا إلى قضايا السياسة العليا ويركز الأمن البيئي على التهديدات البيئية التي تستدعي نفس الاعتبارات لقضايا السياسة العليا الأخرى. وعليه فإن فرص أمننة القضايا البيئية يمكن أن تزداد بشكل كبير، ولهذا السبب لا ينبغي التقليل من تهديدات الأمن البيئي[4].

ومن السمات الأكثر لفتا للقطاع البيئي هو وجود جدولين مختلفين: جدول أعمال علمي

[1] Pine Roehrs, **weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity**, research paper no. 97(2005), research institute for european and american studies (rieas).6 www.rieas.gr

[2] Ibid, 07.

[3] Barry buzan, op cit, 85.

[4] Pine Roehrs, **weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity**, RESEARCH PAPER No. 97(2005), RESEARCH INSTITUTE FOR EUROPEAN AND AMERICAN STUDIES (RIEAS).p.8.

وجدول أعمال سياسي. على الرغم من تداخلهما، إلا أن الأجندة العلمية مضمنة في العلوم والنشاط العقلي الفكري. والذي يتم بناؤه خارج الطابع الرسمي للسياسة، من قبل العلماء والمؤسسات البحثية، ويقدم قائمة من المشاكل البيئية التي تعوق أو يمكن أن تعيق تطور الحضارات الحالية. جدول الأعمال السياسي وهو أساس العمل الحكومي والمنظمات الحكومية الدولية. وهو يتكون من عملية صنع القرارات العامة والسياسات العامة التي تتناول كيفية التعامل مع المخاوف البيئية. على هذا النحو، يعكس البرنامج السياسي الدرجة الكلية للتسييس والأمننة. كما تدعم الأجندة العلمية التحركات المؤمنن من طرف الدولة، في حين أن الأجندة السياسية تدور حول ثلاثة مجالات:

1. وعي الدولة والجمهور بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال العلمي.

2. قبول المسؤولية السياسية عند التعامل مع هذه القضايا.

3. إدارة المسائل السياسية التي تنشأ من مشاكل التعاون الدولي وإضفاء الطابع المؤسسي وتوزيع التكاليف والفوائد، ومعضلات التسابق الحر، ومشاكل التنفيذ، وما إلى ذلك[1].

خامسا الأمن المجتمعي.

الأمن المجتمعي هو الأكثر إثارة للاهتمام من بين القطاعات الخمسة للأمن الذين يجب أخذهم في الاعتبار. بينما هومن الصعب فصله عن القطاع السياسي. فالتهديدات المجتمعية تدور حول الهوية والتوازن المجتمعي المنشود داخل الدولة[2]. ويرتبط الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع على الحفاظ على جوهر شخصيته خلال أوقات التغيير والتحول داخل الدولة. علاوة على ذلك، قد ينطوي انعدام الأمن المجتمعي على إدخال تهديدات جديدة لهوية المجتمع، [3]

[1] Barry buzan**, op cit**, 71.72.

[2] Bjørn Møller.**the concept of security: the pros and cons of expansion and contraction**. IPRA Secretary General Paper for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA)A Secretary General .Tampere, Finland, 5-9 August 2000. 10.

[3] Pine Roehrs, **weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity**, research paper no. 97(2005), research institute for european and american studies (rieas).8. **www.rieas.gr**

طور Waever مفهومه للأمن المجتمعي من خلال استلهامه من المفاهيم التي طرحها في البداية زميله باري بوزان Buzan.B. والذي أعاد تجميعها في فئتين: الأمن القومي والأمن المجتمعي. حسب أو لي وايفر، يتعلق الأول بسيادة النظام وبقائه، والثاني يتعلق بهوية المجتمع وبقائه، واقترح نقل الكائن المرجعي من أمن الدولة إلى أمن المجتمع. فقدم **ويفر** الأمن المجتمعي باعتباره «قدرة المجتمع على الثبات في خصائصه الأساسية حين مواجهة الظروف المتغيرة وعند مواجهته تهديدات محتملة أو حقيقية»، ويربويليفر أن الأمن المجتمعي يتعلق ببقاء المجتمع. وهنا يقصد هوية المجتمع بشكل أساسي «يرتكز المجتمع على مفهوم الهوية، وفكرة أن الجماعات والأفراد يصنعون أنفسهم بأنفسهم والتي تسمح لهم بالتعريف بأنفسهم كأفراد في المجتمع. وستركز المخاوف الأمنية المعاصرة على الحفاظ على هوية الثقافة والدفاع عنها[1].

وتمثل الهويات الجماعية مثل الأديان والأمم، تمثل هذه الامور مرجعية للدراسات الأمنية في القطاع المجتمعي المستقل عن الدولة. وعلى هذا الأساس، فإنه يجب حماية اللغة والدين والهوية العرقية والتقاليد الثقافية من الواردات الثقافية. فقد يكون للتهديدات في القطاع المجتمعي مصادر تهديد داخلية وأخرى خارجية[2] فمن المهم هنا التأكيد على أنه من خلال تبني مفهوم الأمن المجتمعي، فإنه يمكن أن تتحول الهوية والثقافة إلى مسألة أمنية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي.

في هذا المبحث نحاول التعريج على مفهوم الأمن الاقليمي من حيث مختلف التعاريف بهدف ضبطه .

[1] Ayse Ceyhan, « Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres », **Cultures & Conflits** [En ligne], 31-32 | printemps-été 1998, mis en ligne le 16 mars 2006, consulté le 30 avril 2019. URL: http://journals.openedition.org/conflits/541 ; DOI: 10.4000/conflits.541

[2] Fakhreddin Soltani Reza Ekhtiari Amiri. Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory**. Journal of Public Administration and Governance**. October 2015. 04.

المطلب الأول:تعريف الأمن الإقليمي

يعرف الأمن الإقليمي عادة على أنه: « يشكل درجة من الحماية للعلاقات المتبادلة بين كوكبة من الدول ضد اللاستقرار والأزمات، والنزاعات العسكرية؛ ذات الأبعاد الاقليمية؛ «كما عرف «**هيتن**»: « الإقليمية الأمنية بأنها محاولات من قبل مجموعة دول وفواعل أخرى ضمن جغرافية معينة لتحويل المركب الأمني في إنتاجه لعلاقات الصراع بين الدول وداخلها نحو جماعة أمنية تتمتع بعلاقات خارجية تعاونية وسلم محلي»[1].

كما يعرف الأمن الإقليمي على أنه: « اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها «، ويَراه آخرون على أنه: « سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم «[2].

مفهوم الأمن الإقليمي له تقاليد عريقة في العلاقات الدولية ويفهم على أنه تنفيذ حماية فعالة لنظام العلاقات المتبادلة بين دول منطقة ما، ضد التهديدات والأزمات المسلحة الصراعات والحروب الإقليمية، وفي معظم الأحيان، يتم بناء الأمن على المستوى الإقليمي على أساس نظام أو تحالف يعمل داخل المنطقة المحددة، و»الإقليمية» وغالبا ما تكون مؤسسات أمنية.

ولكن ليس دائما، على أساس جغرافية حدود المنطقة فحسب بل ايضا التعاون الوظيفي، في الوقت نفسه الوقت تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في بعض الأحيان هذا النطاق

[1] عشور قشي، نظرية مركب الامن الاقليمي: دراسة مقارنة بين اقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الافريقي (جامعة الجزائر 03: أطروحة دكتوراه في الدراسات الاقليمية)، 41، 42.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، 19.

الجغرافي للأمن الإقليمي يمكن أن تكون ضمن مؤسسات مختلفة، لأن الإحساس بالأمان المشترك قد يذهب «عبر» المصالح الوظيفية (مثل التجارة)[1].

فالأمن الإقليمييعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد؛ حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، بل بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة لمجموعة دول النظام»[2].

وتبرز العلاقة هنا بين الإقليمية وتحقيق السلم والأمن؛ فقد ساد الاعتقاد بأن التكامل الإقليمي هو مُسوق جيد للسلام وآلية ممتازة للتوفيق بين مصالح الدول والتغلب على المعضلات الأمنيةكما تعد إقلمة الصراعات محفزا للتعاون الإقليمي بغرض محاصرته والحيلولة دون انتشاره إلى البلدان الأخرى.

ا. ماهية الأمن الإقليمي.

يمكن إرجاع الجذور الفكرية لدراسات الأمن الإقليمي إلى الكتابات الجيوسياسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على الرغم من أن تعريف المناطق الحساسة ومصدر تلك الأهمية قد تغير مع مرور الوقت، وخلال الحرب الباردة تم تحديد الأمن والاستقرار الإقليميين إلى حد كبير من حيث المكان الذي احتلته المنطقة في المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي.

إن الانشغال المعاصر بالأمن الإقليمي يعكس توافقاً بين الأهمية المستمرة للحسابات الجيواستراتيجية التقليدية وظهور تحديات أمنية جديدة أعادت تعريف محتوى ونطاق الأمن الإقليمي في النظام الدولي المعاصر، ولقد أدى ارتفاع أهمية الأمن الإقليمي ونظام[3] الأمن الإقليمي عبر جميع أبعاد التفاعل إلى توليد عدد كبير من الترتيبات الدولية الرسمية التي

[1] Aleksandra KUSZTAL. **theoretical foundations of regional securityin international relations.** journal of science of the military academy of land forces. number 1 2017.

[2] سليمان عبد الله الحربي. **مرجع سابق**، 19.

[3] http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199756223/obo-9780199756223-0048.xml#firstMatch 2015.01.21

تختلف من حيث النطاق والتعقيد والقوة.

وقبل تناول الامن الاقليمي كان لزالا التعريج بمفهوم الاقليم وانواعه.

II. تعريف الإقلـــيم:

لقد شكل مفهوم الاقليم تحديا لدراسي العلاقات الدولية، نظرا لاختلاف المنظورات اتجاه مفهوم الامن، فتشكلت ثلاث أصناف لمحاولة تعريف الاقاليم وتحديدها وتمييزها.

الصنف الاول ركز على (العامل الجغرافي والاعتمادية المتبادلة)، أما الصنف الثاني فقد أكد على الانسجام والاتساق الثقافي كمتغير حاسم في تعريف الاقاليم وتحديدها، أما الصنف الأخير فقد أعتمد على المتغيرات التصورية، و(الفعل الخطابي)، للممارسين مؤكدين أن الأقاليم مبنية على أسس اجتماعية، بدلا من كونها ثوابت جغرافية[1].

لكنجون هيتن يميز بين ثلاثة انواع بنيوية مختلفة للاقاليم: أقاليم القلب، اقاليم الوسطية، الاقاليم الطرفية الهامشية، وكيف تختلف عن بعضها البعض من حيث الاستقرار السياسي.

أ. **أقاليم القلب:** أو المركزية اقتصاديا والتي تسعى أن تكون أحسن موقع للمراقبة والتحكم في بقية دول العالم الخارج عن نظامها الإقليمي، فهي الأقاليم ذات الكفاءة والقدرة السياسية، ولا يهم ما أذا كانت تلك القدرة معبر عنها على شكل تنظيم سياسي أم لا.

ب. **الأقاليم الوسطية:** وهي التي تستوفي معايير التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي على عكس أقاليم القلب فهي مضطربة[2].

ج. **الاقاليم الهامشية:** هامشية وطَرَفية في المجال السياسي وراكدة اقتصاديا، كما أن ترسانتها الاقليمية هشة وغير فعالة، ووضعيتها هذه تجعل الأمن والتنمية الاقليمية

[1] عبد القادر محمودي، النزاعات العربية عربية والنظام الاقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية، (الجزائر: م وق م للنشر، 2002)، 73.

[2] عشور قشي، مرجع سابق، 40.

أهم من خلق نظم للتجارة الحرة مثل المناطق المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفياتي التي تسير أغلب اجزاءه في مسار اعادة الاندماج على شكل كومنولث للدول المستقلة، والتي قد تكون أرضية لنظام اقليمي محوري مستقبلا[1].

المطلب الثاني: تصورات حول الأمن الإقليمي.

مفهوم الأمن الإقليمي هو الآخر من بين مفاهيم الأمن التي تحورت نظرا للتغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فتنوعت مواضيعه وآليات تحقيقه.

بعد فشل المنظورات التقليدية في التوقع وتفسير نهاية الحرب الباردة والأحداث التي تلتها أدى هذا إلى ظهور موجة جديدة من الكتابات، فبرزت معها الدراسات الإقليمية وأنظمة الأمن الإقليمي[2].

يمكن إرجاع السوابق البحثية للدراسات المعاصرة إلى أواخر الأربعينيات عندما أصبح العلماء مهتمين بشكل خاص بمفهوم التكامل الإقليمي ومؤسسات الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (Nye 1968)[3]، كان هذا الأدب المبكر يميل إلى أن يكون وصفياً وتطبيقياً نظرياً، في حين أن الأدبيات اللاحقة قد قسمت بين أولئك الذين شاركوا في المناقشات النظرية الحامية وأولئك الذين يعاملون الأمن الإقليمي كمسألة سياسة.

وكان لباري بوزان واويفر عام 2003[4] أثر كبير على دراسة الأمن الإقليمي بسبب وضع المؤلفين والتطبيق التجريبي لمفهوم المجمعات الأمنية الإقليمية. كما تعتمد دراسةلاك ومورغان عام 1997[5] على مفهوم المجمعات الأمنية الإقليمية في دراسة مقارنة للأنظمة الإقليمية الرئيسية، في حين يضع كيلي 2007 الأمن الإقليمي في الإطار العام لـ «الإقليمية الجديدة»، يقدم كاتزينستين 2005 مفهوم «الأوامر الإقليمية التي يسهل اختراقها»

[1] محمودي، مرجع سابق، 73.

[2] مثل كتابات كل من:

Dase 1993 ،Hurrell et Fawcett 1995 ،Holm et Sorensen 1995 Lake et Morgan 1997 et Schulz2001

[3] Nye ،Joseph S. ،Jr. International Regionalism: Readings. Boston: Little ،Brown ،1968.

[4] Buzan ،Barry ،and Ole Wæver**. Regions and Powers: The Structure of International Security.** Cambridge ،op cit ،2003.

[5] Lake ،David ،and Patrick M. Morgan ،eds. **Regional Orders: Security in the New World**. University Park: Pennsylvania State University Press ،1997.

«لاستكشاف الوكالة الأمريكية في تشكيل آسيا وأوروبا كمناطق. يعامل سولينغن 1998 أوامر الأمن الإقليمية باعتبارها المنتج المشترك لتشكيل الائتلاف المحلي وبين الدول، في حين أن Achyarya و[1]Johnston 2003 مشغولون بمشكلة التصميم المؤسسي. يعمم الاستاذ لامك Lemke 2002[2]نظرية انتقال السلطة لاستيعاب ديناميكية أنظمة الأمن الإقليمية، في حين يمثل فاون Fawn 2009[3]الثغرات الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية والحساب الشامل لارتفاع سلامة نظم الأمن الإقليمية على الرغم من الحاجة الملحة[4].

قد سمحت نهاية الحرب الباردة باستقلالية ديناميكيات الأمن خاصة على المستوى الإقليمي؛ إذ أفرزت ثلاثة تأثيرات رئيسية على مفهوم الأمن الإقليمي أدت إلى تغير في طبيعة الأجندة الأمنية، إذ صارت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية، ورفع غطاء القوى العظمى على بعض الأقاليم، كما أدت أيضا إلى حدوث تغير في طبيعة وكثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث.

وامتدت تأثيراتها بنهاية الحرب الباردة إلى بروز فكرة مفادها أن النظام الدولي فُصل إلى عالمين؛ منطقة سلام ومنطقة نزاع[5].

فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون وتبادل ثقة وتجانس؛ فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهوما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي.

ولهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار

[1] Achyarya ،Amitav ،and Alistair Iain Johnston. "Comparing Regional Institutions: An Introduction." **In Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective.** Edited by Amitav Achyarya and Alistair Iain Johnston ،1–31. Cambridge ،UK: Cambridge University Press ، 2003.

[2] Lemke ،Douglas. **Regions of War and Peace**. Cambridge ،UK: Cambridge University Press ،2002

[3] Fawn ،Rick. Globalising the Regional ،Regionalising the Global. Cambridge ،UK: Cambridge University Press ،2009.

[4] James Sperling.Regional Security.

[5] Barry Buzan and Weaverm **op. cit** ،p18.

الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.

I. خصائص الأمن الاقليمي:

من خلال ما تقدم يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي:

- أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وأن تكون لها صفة الاستمرار.
- يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وأن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته[1].

إن هناك من يعتبر أن الأمن الإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات[2].

II. مستويات السلم الاقليمي حسب بنيامين ميلر:

يسعى الأمن الإقليمي لتحقيق مجموعة من الأهداف؛ إذ يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، وتوحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وبناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

ويتمثل هدف حفظ السلام الإقليمي في منع انتشار النزاعات المحلية [3]، فالدول حسب « محمد السيد سعيد» تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تحقق أهدافها على

---

[1] مصطفى كامل محمد، **"الامن الاقليمي واستقرار الشرق الاوسط: المخاطر والفرص والفرص"**، العدد (126)، (البلد: مجلة السياسة الدولية، اكتوبر 1996)، ص 203.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (الاردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، 79.

[3] Bjorn hettne:security regionalism in theory and practice.

نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي، فالهدف من إقامة أنظمة أمنية إقليمية هو استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الفرقاء للحد من احتمالات حدوث مواجهة مسلحة[1].

أما «**Benjamin Miller**» حدد في دراسته– متى وكيف تصبح الأقاليم سلمية – ثلاثة مستويات السلم الإقليمي:

أ. **السلم البارد:** يتمثل في غياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين دول الإقليم، وهنا القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي، أما العلاقات فتكون أساسا على المستوى الحكومي وليس على المستوى عبر الوطني أو غير الحكومي.

ب. **السلم العادي:** من خلاله معظم القضايا الجوهرية للنزاع إن لم تكن كلها تمحلها، إلا أن هذا لا ينفي احتمال قيام حرب، فهي ليست بعيدة تماما عن الواجهة، وهنا تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين حكومي.

ج. **السلم الدافئ – المعتدل** –: وفقا لهذا المستوى استعمال القوة هو شيء بعيد تماما كخيار، أما طبيعة العلاقات فهي علاقات عبر وطنية واسعة وذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي[2].

المطلب الثالث: النماذج النظرية للأمن الإقليمي.

هناك العديد من النماذج النظرية للأمن الاقليمي والتي تعبر عن مدى التداخل والتعقيد الحاصل على مستوى الامن الاقليمي.

ا. **نظرية مركب الأمن الإقليمي:** شكلت نظرية مركب الأمن الإقليمي تحولا كبيرا وانتقالا من المستوى الوطني في تحليل العلاقات الدولية الى المستوى الاقليمي، وكذا التحول الحاصل في مضامين المفاهيم التقليدية المتعلقة بالأمن. وهو ما أعطى لها

[1] عبد السلام، **مرجع سابق**، 07.

[2] سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الاقليمي- النظام الاقليمي لشرق آسيا**، (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008)، 93.

أهمية كبيرة وجديدة في فهم وتحليل السياسة الدولية، وقد رسمت من قبل باري بوزان في كتابه: « الشعب، الدول والخوف 1983»[1]. لا شك ان هذا المفهوم لم يتنصل تماما من أن الدولة هي طرف أساسي في تحليل العلاقات الدولية لكن يركز في المقام الاول على الديناميات الامنية الخارقة لحدود الدولة، بحيث يصبح الاستقرار الامني مرهونا بأمن المنطقة المحيطة بالدولة[2].

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي، والتي تمثل منطقتهم المحلية– بيئة أمنهم الرئيسية –، وتقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من القواعد أهمها:

أن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب «وولت» الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن؛ لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.

تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه. كما قد يكون مركب الأمن مخترقا من قبل القوى العالمية إذا كان على نطاق واسع، وتتمتع الأقاليم بدرجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكياتها الإقليمية [3].

إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي، ويعتبر التفاعل بين البنية الفوضوية ونتائج ميزان القوة من جهة، وضغوط التقارب الجغرافي

[1] Barry Buzan. op. cit.

[2] عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن. (دار الكتاب الحديث، 2013)، 294.

[3] Barry Buzan and ole wever: op.cit ،4.

المحلي من جهة أخرى عاملا مساعدا في تشكيل مركب أمن إقليمي[1].

إضافة إلى أن أحد أهداف وضع مفهوم مركبات إقليمي هو التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي في تحليل الأمن، فعادة ما يتم التركيز على الأمن الوطني أو الأمن العالمي، فكل من أمن الوحدات السياسية وعمليات تدخل القوة العالمية يمكن إدراكها فقط من خلال فهم ديناميكيات الأمن الإقليمي.

يعد باري بوزان أول من استخدام مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني من أجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي؛ فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني[2].

يقصد بالمركب الأمني: « مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة؛ بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض «[3].

II. متغيرات نظرية مركب الامن الاقليمي:

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط فبدونها لا نستطيع استعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول، وإطلاق هذا المفهوم على مجموعة مترابطة ومتميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها [4].

[1] Dragos Banescu: Op .Cit ،2.

[2] سليمان، **مرجع سابق**، 20.

[3] المرجع نفسه، 43.

[4] المرجع نفسه، 47.

أ. **علاقات القوة:** فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم؛ فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم؛ يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية؛ فنميز بداخلها النمط الأحادي، والثنائي والتعددي.

ب. **أنماط الصداقة والعداوة:** العلاقات الامنية الاقليمية يغلب عليها طابع ثنائية الصداقة /العداوة التاريخية وكذا المنافسة الامنية او التعاون بين الاطراف الاقليمية، كما لا تهمل نظرية مركب الامن نمط العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى.

فالتحليلي الامني لنمط العلاقات العداوة الصداقة يبدأ من المستوى الاقليمي ثم يتم تقفي اثره وامتداده عالميا ومحليا.

فعلى افتراض ان المستوى الاقليمي لنمط العلاقة العداوة الصداقة يفرز الخيارات الاستراتيجية ويحدد مضمون الاهداف الامنية لكل طرف، ثم يفرغها في المستوى المحلي والدولي، الاكثر من ذلك أن هذا المستوى من التفاعل الامني ليس مهما فقط للقوى الاقليمية المعنية بالمركب الامني وانما ايضا بالنسبة للقوى العظمى الخارجية.

حتى وان اختفت بعض هذه القوى العظمى من النظام الدولي التي كانت فواعل مساعدة على تحريك الديناميكيات الامنية الاقليمية[1].

فالاعتماد الأمني المتبادل بين الدول يشير إلى خاصيتين:

- **الخاصية الأولى:** تتواجد في العلاقات بين الدول المستندة على التوازن بين الصداقة والعداوة.
- **الخاصية الثانية:** تتواجد في الفرص والتهديدات الأمنية المشتركة، لكن ليست المماثلة.

[1] مصباح، مرجع سابق، 297، 298.

III. مستويات التحليل لنظرية مركب الامن الاقليمي:

– كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربعة مستويات للتحليل؛ وهي:

1. المستوى المحلي أو الداخلي: يعنى بدول الإقليم من الداخل بالتركيز على نقاط الضعف المتولدة بالداخل.
2. مستوى العلاقات الدولية – دولة –: تحدد ملامح الإقليم في حد ذاته.
3. تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة.
4. دور القوى العالمية في الإقليم؛ أي التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والإقليمية

– وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي أربعة متغيرات:

1. الحد وهو ما يميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه.
2. البنية الفوضوية؛ وتعني أن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد شروط تكوين نظام إقليمي.
3. القطبية التي تغطي توزيع القوة بين الوحدات.
4. البناء الاجتماعي الذي يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات.

يمكن أن نجد ضمن المركب الأمني الإقليمي مركبات فرعية، وهذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أمني إقليمي أكبر، وهي تمثل أنماطا متميزة من الاعتماد الأمني يمكن ملاحظة ذلك في منطقة الشرق الأوسط حيث نميز في المشرق: مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، وسوريا، وفي الخليج: إيران، العراق، ومجلس التعاون الخليجي؛ فمن خلال مثل هذه المركبات الفرعية يتم إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي.

إن نتيجة تباين الأقاليم على المستوى الدولي من حيث البنية ومن حيث التفاعلات أدى هذا إلى تشكل أنواع متعددة من مركبات الأمن، فالبنية الإقليمية للأمن الدولي قائمة بالأساس على توزيع القوة؛ ففي المستوى الأعلى توجد الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بالاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، والبقية في قاع أو أسفل الترتيب.

يمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاثة أقسام من الفضاءات الإقليمية:

القسم الأول: عبارة عن ستار؛ حيث ترتسم فيه قوى خارجية، مثل: الاستعمار، والقوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة، ومثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا اختفت من نهاية الحرب الباردة.

القسم الثاني: قسم يعرف بالأقاليم غير المهيكلة؛ وهنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته، ويمكن أن نجد مثل هذه الأقاليم في أماكن الفراغ الذي خلفته المركبات الأمنية، مثل: جنوب الباسفيك.

القسم الثالث: يعتبر أهم فضاء، ويعرف بمركبات الأمن الإقليمي؛ حيث يشير إلى مستوى تكون فيه الدول أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية ومتقاربة بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر.

كما يمكن تمييز أحد عشر نوعا من مركبات الأمن الإقليمي في العالم مقسمة إلى ثلاثة فئات قائمة على أساس عدد القوى العظمى المتموقعة داخلهم: ثلاثة منهم تسمى المركبات المركزة ممثلة في: شمال أمريكا، الاتحاد الأوروبي؛ وهي مركبات مشكلة إما من خلال قوة عالمية، أو من خلال بعض المؤسسات الجماعية، وهذا ما يسمح لمركب الأمن الإقليمي من العمل الجماعي على المستوى الشامل.

في حال تشكل مركب الأمن من قوة عالمية فإنها ستهيمن على الإقليم، فلن تكون لأيمن القوى الإقليمية الوزن الكافي لتكون قطب إقليميا آخر، وهذا ما ينجر عنه مركب أمن إقليمي أحادي.

أ. **الأنظمة الأمنية:** يعرفها روبرت جيرفيس Rebert Jervis بأنها: «تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء « [29]، وتشمل الأنظمة الأمنية قطاعاً عريضا من القواعد السلوكية؛ مثل: عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعات أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخدامات معينة من الأسلحة، أو أنشطة كالتحركات والشفافية العسكرية،

ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الإقليمية على أنها أنظمة أمنية؛ مثل: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو معاهدة القوات المسلحة في أوروبا لعام 1990م، ويتوقف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسساتها من حوافز وجزاءات.

ب. المنظومة الأمنية– regime security -:

قبل التطرق إلى مفهوم المنظومة الأمنية لابد من التطرق إلى مفهوم المنظومة الدولية باعتبارها مفهوما أشمل وأوسع من المنظومة الأمنية.

يقصد بالمنظومة الدولية شبكة أو مجموعة متراكبة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومات عالمية أو إقليمية أو محلية، ويعرف هيدلي بول المنظومة الدولية على أنها: « منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها، ويكون لديها من التأثير إحداها في قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعها تتصرف كأجزاء من كل واحد «.

في حين رأى كل من تشارلز ماكليلاند وجون بورتن أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط والعلاقات بصفتها شكلا موسعا لاثنين من الأطراف الفاعلة والمتفاعلة فيما بينها، هذه المنظومات تساهم في بناء أمن دولي على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تساهم حسب كراسنر في تقليص الشك وانعدام الثقة، وأخطار الصدام بين الدول.

أما المنظومة الأمنية فهي تصير إلى تلك المبادئ، القواعد والمعايير التي تجعل الأمم مقيدة في سلوكها من خلال الاعتقاد بأن الآخرين . الدول . سوف يفعلون نفس الشيء، وهذا لا يتضمن فقط المعايير والآمال التي تسهل التعاون بل يتضمن شكلا من التعاون الذي هو أكثر من السعي إلى المصلحة الذاتية القصيرة المدى.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مجتمع الأمن التعددي ومنظومة الأمن الجماعي،

فالأول يتعلق بالنزاعات داخل الجماعة، بينما منظومة الأمن الجماعي تتعلق بالنزاعات بين الجماعة وأولئك غير الأطراف فيها، كما أنها مؤسسة على مبدأ المساعدة المتبادلة أو: «لكل من أجل واحد، واحد من أجل الكل»، فعندما يكون أمن أحد الأعضاء مهددا بعدوان فإنه يفترض أن يهب الجميع للدفاع عنه حتى ولو أن أمنهم الشخصي ليس مهددا، كما أن تحقيق الأمن الجماعي يتم من خلال منظومات إقليمية مستقلة نسبيا أو مركبات أمنية، وليس مع أولئك الذين هم خارج الإقليم.

أما **الأنظمة الأمنية** حسب روبرت جارفيس فهي تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها، وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء.

اولا .الأمن المجتمعي: هذا المجال من الأمن يعتبر الأكثر جدة مقارنة بالمجالات الأخرى، فهو ببساطة يتعلق بالبقاء الهوياتي للفواعل الدولتية وكذلك أيضا للفواعل دون الدولة وفوق الدولة التي تساهم في تعديل هوية الدولة بتعبير باري بوزان. فالبقاء الهوياتي يشير إلى – نحن– التي يعاد إنتاجها وتميزها عن الآخرين–، وهذه النظرة البنائية للأمن تعتبر جد ضرورية لفهم النزاعات الجديدة الداخلية التي تمتد وتنتشر منذ نهاية الحرب الباردة، فكل ما يمثل تهديدا وجوديا لبقائنا سواء كان إثنية أو قبيلة أو دولة وديانة يصبح قضية أمنية. [1]

إن عوامل الانكشافية الاجتماعية تتعدد بين الدول والمناطق، فهناك ميزتين تهيمنان على الأمن المجتمعي والانشغالات الراهنة للأمن الإنساني وهي:

- التنافس بين الفواعل لأجل الاستئثار بالهوية والدفاع عنها وتقويتها، عندما لا تتوافق الدولة والأمة معا، فذلك ينبئ بوجود إمكانية كبيرة لزعزعة الاستقرار. **يرى تيدغار أن الانفصال ومطامع الضم والمواجهات الاثنية وعمليات الإقصاء الديني وتهميش الطبقات وسياسات التمييز العنصري كلها تمثل رهانات الأمن** التي تطرح مشاكل لدرجة أنها تعيد تحديد الهويات بداخل الدول وفيما بينها ونتيجة ذلك هو التسبب في توتر بين

[1] Charles-Philippe David ،la guerre et la paix ،op cit ،117.

هؤلاء ومجتمعاتهم، إذا فالتنافس حول الهوية يمثل واحدا من العوامل الأخطر للأمن المجتمعي.

- نشر وتصدير رهانات الأمن المجتمعي خارج الحدود الوطنية يؤدي إلى تعاون العديد من الفواعل (الدول، المنظمات الحكومية وغير الحكومية) التي تساهم في أقلمة ودولنة هذه الرهانات. وتعتبر مسألة اللاجئين مثالا خطيرا عن آثار الأمن المجتمعي على الدول وأفرادها، كعمليات النزوح الداخلي للمواطنين من بلدانهم بسبب النزاعات وأغلبهم من النساء والأطفال ولا يتمتعون بحماية دولية، وعملية تجنيدهم بداخل فصائل مسلحة وحتى من قبل حكوماتهم أيضا، إلى جانب تدفق المهاجرين بسبب العنف الداخلي وانفجار الدول.[1]

ثانيا- الأمن الدولي

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية؛ كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به [(2)].

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية؛ منها: نظام توازن القوى، ونظام الأمن الجماعي.

أ. **نظام توازن القوى:** ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية؛ حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى [3].

---

[1] Ibid.

[2] سليم، مرجع سابق، 257.

[3] محمد نبيل فؤاد، **حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير** (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007 م)، 14- 15.

ويعرفه الدكتور اسماعيل صبري مقلد: على انه ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد الدول الاخرى واستقلالها وهذا التحد هو الذي يدفع الدول محدودة القوة الى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو ائتلاف قوى مضادة.

غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدول الى تحقيقها، فالدولة لا تسعى الى التوازن بل تسعى الى التفوق والهيمنة، وهو ما يؤدي الى نشوء توازن القوة، وبالتالي فإن توازن القوى هو حالة يتوصل اليها بشكل عرضي في لحظة تاريخية ما[1].

خصوصًا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوقا ساحقا في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيًا؛ حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول[2].

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

1- حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

2- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم، والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

ثالثاً: نظام الأمن الجماعي: ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والأساليب

[1] http://www.moqatel.com/openshare أسس توازن القوى 2015.06.12

[2] المرجع نفسه، 15.

السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: « التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك»، وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين «، كما عُرف أيضًا على أنه: « ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها «[1]؛ فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف[2].

ولتطبيق الأمن الجماعي يشترط ما يلي:

1- اعتبار السلام غير قابل للتجزئة، وهذا المبدأ يترتب عليه قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية، والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي واستعدادها للحرب من أجل النظام القائم وعدم الاعتداد بوزن الدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها[3]، وهذا يتطلب الآتي:

1-1- حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ويستثنى منها الآتي:

أ- من خلال جهاز دولي هو مجلس الأمن الدولي الذي هو بموجب المادة: 24 من ميثاق الأمم المتحدة هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية وفقًا للفصل السادس والسابع من الميثاق، وجاءت المادتان: 41 و42 لتعطيه سلطة فرض الجزاءات سواء أكانت جزاءات عسكرية أم غير عسكرية[4]، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والترتيبات الجماعية بالطرق السلمية- التفاوض، التحقيق، التوفيق، الوساطة، التحكيم، والقضاء- أو باستخدام القوة - الردع أو المنع-.

---

[1] إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوى (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998م)، 60- 61.

[2] نشأت عثمان الهلالي، "الأمن الجماعي"، العدد (9)، (القاهرة: مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، 2005م)، ص9.

[3] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: الدار المصرية للطباعة، 1971م)، 252.

[4] أينيس ل. كلود، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة د- عبد الله العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، 1964م)، 350.

ب- حالة الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المادة: 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

1-2- احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

1-3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

1-4- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

2- اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول.

3- في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الأمن الجماعي[1].

رغم أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، إلا أنهما يختلفان في الوسائل.

وتجدر الاشارة الى ان هذه المستويات – على الصعيد النظري – تشكل تكاملا وانسجاما فيما بينها، ولكن إذا اتجهنا الى الصعيد الممارساتي، فإن هذه المستويات قد تخضع لسياقات معينة تجعل منها متنافسة ومناقضة فيما بينها، خاصة إذا ما تعلق الامر بالأمن في المغرب العربي والذي سوف نبين جوانبا منه في الفصول القادمة.

لكن يبقى التوظيف الجيد لمقومات الامن الجيوبوليتيكي، الاقتصادي، الاجتماعي وكذا السياسي، يمكن الدولة من تحقيق ليس امنها القومي فحسب بل حتى أمن افرادها ومجتمعها مما يدفع للسعي نحو تحقيق أمنها الاقليمي والدولي.

[1] إبراهيم العناني، **النظام الأمني الدولي** (القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997م)، ص 87.

الفصل الثاني

الواقع الجيوسياسي والأمني للمغرب العربي

المبحث الأول: الموقع الجغرافي وأبعاده.

يلعب الموقع الجغرافي اهمية أساسية في تشكيل واقع ومستقبل الدول والأقاليم الجيوسياسية من حيث الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية وكذا الجيوأمنية.

المطلب الأول: الموقع الجيوستراتيجي.

إن الحديث عن الموقع الجيوستراتيجي لمنطقة المغرب العربي يلزمنا التطرق الى تحديد الموقع الفلكي للمنطقة وكذا الأبعاد الحضارية للتسمية وصولا الى الأهمية الاستراتيجية والامنية للمغرب العربي.

I. الموقع الفلكي للمغرب العربي:

يمتد المغرب العربي من الغرب إلى الشرق على 42 طولا أي بين خطي طول 17 غرب الساحل الأطلسي لموريتانيا، و25 شرقا (الحدود الليبية المصرية) ومن الجنوب إلى الشمال على 19 عرضا أي بين خطي العرض 15 شمالا (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و37 شمالا بنزرت، وهو بذلك يغطي مساحة تقدر ب 5783,961 كم وهي مساحة تساوي ضعف مساحة الاتحاد الأوروبي [1].

موزعة كالتالي:

الجزائر: 2,381,741 كم ^{2}

ليبيا: 1,759,540 كم ^{2}

موريتانيا: 1,032,455 كم ^{2}

المغرب: 446,550 كم ^{2}

تونس: 163,610 كم ^{2}

الصحراء الغربية:213420كم^2

الشكل رقم 1: خريطة دول المغرب العربي

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كم موزع كالتالي

[1] https://unstats.un.org/unsd/mi/africa.htm

الجزائر: 1200 كم. تونس 1300 كم. المغرب 1835 كم. ليبيا 1770 كم وموريتانيا 754 كم .[1]

وتشكل مساحة المغرب العربي 19% من مساحة إفريقيا و4,43% مساحة اليابسة و42 % من مساحة الوطن العربي وعدد سكانها قارب 100 مليون نسمة حسب احصائيات 2017[2]. وعليه فإن المغرب العربي يشكل نقطة تماس جيو حضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. ومنطقة حساسة لها تأثير متبادل[3].

II. **التسمية:** عرفت منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي عدة تسميات. لكن أشهرها كانت كلمة «المغرب» وهو مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الجغرافي الذي يحدد مغرب الشمس.

أما **اصطلاحا** اي المعنى المتعارف عليه فهي الإقليم الواقع غرب مصر والذي يشمل شمال القارة الإفريقية من طرابلس إلى المحيط الأطلسي ويوصف كذلك بالمغرب الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى، وبالمغرب العربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يطل على البحر الأبيض المتوسط الشيء الذي يعطيه خصوصية مؤثرة على علاقته مع البلدان المتوسطية، وأهلته لأن يلعب دورا حضاريا ضمن المجال المتوسطي، هذه الخصوصية تعني تميز المغرب تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب، وأن هذه الخصوصية هي المصدر الأول في صياغة المشروع الوحدوي المغاربي بمنطلقاته وأهدافه وحدوده [4]

وحسب الباحث سمير أمين فإن كلمة المغرب «OCCIDENT» تشمل الأقطار غرب

---

[1] https://www.statista.com/study/41591/algeria-statista-dossier/

[2] Total population of the Maghreb countries from 2008 to 2018 Published by H. Plecher, Jun 2, 2020
This statistic shows the total population of the Maghreb countries from 2008 to 2018. The Maghreb region is comprised of Algeria, Libya, Mauritania, Morocco, and Tunisia. In 2018, the total population of all Maghreb states amounted to an estimated 99.94 million inhabitants.
Total population of the Maghreb countries from 2008 to 2018 (in milllion inhabitants)

[3] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989– 2007 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، 76.

[4] صبيحة بخوش، المرجع نفسه، 77.

نهر النيل ويقصد بها: ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب وموريتانيا. إلا أنه اقتصر في كتابه « المغرب الحديث «MAGHREBE MODERNELE على الأقطار الثلاثة لإفريقيا الشمالية وهي: تونس، الجزائر، والمغرب، المحتلة سابقا من طرف فرنسا.

ويذهب الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون المغاربية بول بالطا إلى أن المغرب العربي الكبير أثناء الفترة الممتدة بين سنتي 1910- 1964 كان يعرف بثلاثة أقطار وهي تونس الجزائر والمغرب. ويقصد العديد من الكتاب والسياسيين العرب، ببلاد المغرب كل الأقاليم الواقعة غرب مصر من القارة الإفريقية، من طرابلس إلى المحيط الأطلسي[1].

وعلى هذا الأساس سنوظف في هذه الدراسة تسمية المغرب العربي للدلالة على المنطقة الواقعة في شمال إفريقيا والتي تضم كل من الجزائر تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية.

فالمغرب العربي يحض بمكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية لأهميته الاستراتيجية في السابق وفي الوقت الراهن ومستقبلا، وذلك راجع لكونه يقع في القارة الإفريقية في أقرب نقطة فيها من القارة الأوربية، وبذلك يكون منطقة اتصال مباشر بين القارتين. ويشرف على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط ـ مضيق جبل طارق. .. كما أنه يشرف على الجناح الغربي للوطن العربي. كما أنه يستأثر بزهاء 42% من مساحة الوطن العربي، ونحو ثلث إجمالي السكان 30% وتبلغ مساحته (5.380591) مليون كلم2 وهي مساحة تساوي ضعف مساحة الإتحاد الأوربي وكذلك لديه (6.505) كلم من السواحل البحرية التي تشترك فيها جميع الدول المغاربية، في حين تقابل دولا في الإتحاد الأوربي (5+5)، زيادة على ذلك فإن المغرب العربي يجمع بين المساحة والسكان في عناصر قوته، وهو يختص بنصف إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة عربيا، وينعم بسدس إجمالي الموارد السطحية ونصف الموارد المائية الجوفية العربية. فهو نقطة التقاء مختلف التيارات التجارية وغيرها، ومنطقة للمبادلات

[1] عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع** (الجزائر: منشورات دار طليطلة، 2010)، 10.

تربط الشمال بالجنوب والشرق والغرب. وهو في نفس الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلم العالمي[1].

هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري، جعلت منطقة المغرب العربي تحضى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي، إن على المستوى التراث التاريخي الشاهد على تعاقب الحضارات، أو على مستوى الاهتمام بسياسة بلدانه الحاضرة، أو على مستويات التبادل التجاري والسياحي والإستثماري والثروات الطبيعية[2].

III. البعد الأمني للموقع:

كتب الفرد ماهان الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في عام 1892، يقول: « جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا » [3]. وهذا تقييم يصعب تحديه، إذ بمجرد نظرة على خارطة العالم واستعراض موجز لتاريخ منطقة المغرب العربي التي تشكل جزءا أساسيا من المنطقة المتوسطية، تتأكد هذه الحقيقة.

من هذه الزاوية تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية خاصة في السياسات الدولية، نظرا إلى موقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، حيث تعتبر نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بأهم مواقع المرور الدولية وهو مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي

إن الموقع المميز لمنطقة المغرب العربي قد جعل الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه

---

[1] عبدلاني، **مرجع سابق**، 283.

[2] الحاج، **مرجع سابق**، 36.

[3] Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power Upon History, 1660–1783. http://ekladata.com/vouloir.eklablog.com/perso/DOCUS/Mahan-The-Influence-Of-Sea-Power-Upon-History.pdf شوهد بتاريخ 28/03/2016 على الساعة 00:18

المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة.

إن الخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية، قد أضفت عليها منذ القدم أهمية خاصة من النواحي الحضارية والاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، فجعلت تلك الخصائص من المنطقة مهدا للحضارة الإنسانية، ومعبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية، ومن ثم الجوية، وممرا للجيوش، وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى على مر الزمن، ومحورا تدور حوله الكثير من الأحداث. [1]

أما من الجانب الاستراتيجي فتندرج منطقة المغرب العربي باعتبارها جزءا من شمال افريقيا بعد الحرب الباردة ضمن التوجهات والتجاذبات الجديدة والصراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) ومحاولات كل منهما تشكيل النظام الإقليمي لهذه المنطقة وفقا لما يخدم مصالحهما الجيوستراتيجية، والتغيرات التي عرفتها الساحة الجيوسياسية والجيواقتصادية العالمية في إطار ضمان وتأمين المصالح الأمنية بالمفهوم المُوَسع والمُعَمق للأمن مطلع القرن الحادي والعشرين؛ كما تشكل المنطقة الواجهة الجنوبية لأوروبا، ومنطقة نفوذ طبيعية لها. وبذلك تكون نقطة وصل الشمال الصناعي المتقدم بالجنوب، والغرب الرأسمالي الغني بموارد وثروات الجنوب ليصبح سوقا واسعة لبضائع الشمال.

من ناحية اخرى تبنى حلف الناتو مبادرة الحوار المتوسطي[2] عام 1994[3]، ومع أن التصور الأطلسي للمنطقة يعتمد إلى حد كبير على المفهوم الأمريكي «الشرق الأوسط

---

[1] جمعة أحمد سويسي، **المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2005)، ص84.

[2] ينطلق الحوار بين حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول المتوسط من مفهوم إرتباط أمن أوروبا بشكل وثيق بأمن وإستقرار منطقة المتوسط، الأمر الذي تبلور بين الطرفين عام 1994، حيث يجمع بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الحلف كل من الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب وتونس..

[3] الحوار المتوسطي https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_52927.htm?selectedLocale=ar

Oct-2012 12:50

وشمال إفريقيا» إلا أنه اعتلى أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في ظل معطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة بشكل مختلف.

حيث أشار المفهوم الاستراتيجي الاول للحلف بعد الحرب الباردة سنة 1991 إلى «منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط»[1] ليربط بين التصورين الأوروبي والأمريكي في مفهومه الجديد لنظام إقليمي أو تصور لبناء أمني إقليمي محتمل لمنطقة امتازَتْ بالتوتر واللاستقرار طويلا، وقد تأخذ مشاكلها وقضاياها منحا جديدا قد يؤثر إلى حد بعيد على الاستقرار والأمن في كامل المنطقة المتوسطية وتطال آثارها المنظومة الأورو–أطلسية[2].

المطلب الثاني: البعد التاريخي

يعد التاريخ المرجعية الحية للأمم والأرضية الصلبة لبناء تصورات حول المستقبل. ومن بين اهم ما ميز المغرب العربي أن أقطاره مرت بالتجارب والتحديات التاريخية نفسها وبالتالي عرفت تأثيرات سياسية واقتصادية وحضارية وثقافية متشابهة.

لا تتوقف الوحدة في منطقة المغرب العربي على الجغرافيا فقط، وإنما هناك وحدة تاريخية بين شعوب ودول المنطقة، فقد كانت بداية تشكل الكيانات السياسية بشمال إفريقيا متزامنة مع الصراع القرطاجي الروماني، حيث قامت قرطاج في تونس الحالية بينما شغلت مملكتي ماسينيسا وسيفاقس الجزائر الحالية، وسيطر المور على المغرب الحالي، أما بعد الفتح الإسلامي أضحى شمال إفريقيا كيانا واحدا رف ع سياسيا بالمغرب الإسلامي، وصنف جغرافيا إلى ثلاثة أقسام الم: غرب الأدنى والأوسط الأقصى، ولبث كذلك حتى ظهور مجموعة دول تقاسمت السلطة فيه، فكانت أولى دوله الأغالبة بالأدنى والأدارسة بالأقصى وتمركز الخوارج بالأوسط[3].

---

[1] أثير ناظم عبد الواحد، **الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير منشورة، 2008)، 29.

[2] حواس زهيرة، **المرجع السابق**.

[3] قادة دين. **الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ**. (عصور الجديدة– المجلد7 – العدد 2. اكتوبر 2018. جامعة وهران 1 أحمد بن بلة– الجزائر) ص214.عن مخطوط

أما في التاريخ المعاصر فيرجع الكثير من المؤرخين والمختصين في شؤون المغرب العربي الجذور التاريخية للعمل الوحدوي المغاربي إلى بداية القرن العشرين، حيث برزت حركات شبابية متجانسة الأهداف في المغرب العربي، حيث نشأة حركة الشباب التونسي سنة 1907، ثم حركة الشباب الجزائري سنة 1914 وحركة الشباب المغربي سنة 1919.

هذه الحركات رغم افتقارها للدعم القاعدي الواسع، فإنها تمكنت من تأسيس لجنة من اجل استقلال تونس والجزائر سنة 1916، والتي دعت لأول مرة إلى ضرورة تكوين جمهورية شمال إفريقيا.[1]

و قد كان أول ظهور لكلمة»مغرب» تعبيرا عن مدلول سياسي كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك بصدور مجلة الدفاع عن حقوق شعوب المغرب العربي، باسم «المغرب» والتي كانت تصدرها اللجنة التونسية الجزائرية بسويسرا بزعامة محمد باشا حمبة[2]، هذا الأخير الذي يعد احد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين، حيث يعد **محمد باشا حمبة** أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين والمغاربة[3]، ولقد أثمرت اللقاءات بينه وبين قرنائه في الجزائر والمغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة 1923 سميت «**نجم شمال إفريقيا**» التي تحولت إلى جمعية سياسية ابتداءا من مارس 1926 بقيادة «مصالي الحاج»، هذه المنظمة قامت بدور مهم في بلورة فكرة توحيد المغرب العربي.[4]

إذ تمكنت الحركات الوطنية التحررية كالحزب الدستوري التونسي سنة 1920، ونجم شمال إفريقيا سنة 1926، وحزب الاستقلال المغرب سنة 1943، من غرس أفكار الوحدة

---

ber BRUGGER , des frontières de l'Algérie, la revue africaine, N: 24, octobre 1860, p: 414

[1] حسين بوقارة، **إشكاليات التكامل في المغرب العربي**، (الجزائر: دار هومة، 2010)، 13.

[2] عبد المالك تلي، "**اتحاد المغرب العربي**"، متحصل عليه من الموقع:

بتاريخ: 2013/3/22، **htpp//: telliabdemalek.maktoobblog.com/127/%D8AD%D9%88A7%D8%D9%** الساعة:10:12.

[3] محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 18.

[4] حسين بوقارة، **المرجع السابق**، 14.

المغاربية في صفوف الطلبة والمثقفين المغاربة وخاصة العمال، وقد دأبت العديد من الجمعيات والتنظيمات مثل «جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين» و»جمعية العلماء المسلمين» على ترسيخ الوعي القومي المغاربي.[1]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة في ماي 1945 عرف العمل الوحدوي المغاربي نقلة نوعية هامة، بحيث انتقل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوربا إلى القاهرة، وتم عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في فيفري 1947، وقد تم خلال هذا المؤتمر تنصيب مكتب دائم بالقاهرة يدعى «مكتب المغرب العربي» والذي انبثقت عنه لجنة مغاربية سميت لجنة «المغرب العربي» والتي كانت تمثل رمزا حقيقيا لتوحيد بلدان المغرب العربي، وقد امتد التنسيق بين الحركات المغاربية إلى الميدان العسكري خاصة في قضية الجزائر (جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية).[2]

رغم التباين الإيديولوجي والسياسي بين الحركات الوطنية في المغرب العربي، ورغم إفشال إنعقاد مؤتمر تونس بين قادة هذه الحركات من طرف السلطات الاستعمارية، إلا انه تم عقد مؤتمر «طنجة» 1958/4/16 بالمغرب الأقصى. هذا المؤتمر استمر من 27 إلى 30 أفريل 1958 وضم هذا المؤتمر ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، وحزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي، وقد انعقد بعد استقلال كل من تونس والمغرب في حين كانت الثورة الجزائرية لا تزال متواصلة وكانت فكرة مواجهة السوق المشتركة الناشئة[3]، من بين القضايا التي تطرق إليها المؤتمر، وقد خرج بمجموعة من القرارات كان أبرزها:

اختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي وإنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة، وإنشاء أمانة عامة(سكريتاريا) تقوم بتنمية

---

[1] **المرجع نفسه**، 16.

[2] عادل الأزهر، **المسالة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي**، (الرباط: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988)، 149.

[3] هاني غنية، **مسار التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماجستير، 2011)، 62.

قرارات الأجهزة العليا وقد اعتبر الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر والعمل على مساعدتها في كفاحها المسلح ضد المستعمر.[1]

بعد إستقلال الدول المغاربية، بدأت الخلافات فيما بينها لاسيما حول الحدود، فقد ارتبطت الخلافات بين دول اتحاد المغرب العربي بالحدود الموروثة من الفترة الاستعمارية ويتم الحفاظ عليها من خلال الخيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي اعتمدتها دول المنطقة[2].

اجتمع وزراء الاقتصاد المغاربة في سنة 1964، حيث اتخذوا جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية والتصنيع الجهوي كذلك ضرورة التنسيق بين السياسات الوطنية لتنمية الدول الأعضاء واحترام السيادة القطرية، وتقرر إنشاء أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة خصوصا في اللجنة الاستشارية الدائمة the Conseil Permanent Consultatif du Maghreb (CPCM) المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، ثم عقد اجتماع آخر لوزراء الاقتصاد بطرابلس في ماي 1965 الذي تلاه اجتماع الجزائر سنة 1966.[3]

كما شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخا سياسيا سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وقد تجدد الأمل بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب سنة 1988 وعودة العلاقات التونسية الليبية في ديسمبر 1987، وقد تم انعقاد قمة زرالدة بين قادة

[1] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، 20-21.

[2] Rayhana Chabbouh El Asmi.(**Trade and Conflict: The Case of the Arab Maghreb Union**). Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, Issue No. 2, September 2018
http://meea.sites.luc.edu/volume20/PDFs/2.5.%20Rayhana%20Chabbouh_Trade%20and%20Conflict.pdf

[3] محمد الأمين ولد احمد جدو ولد عم، **اثر المتغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007)، 24.

المغرب العربي سنة 1988، وتم الاتفاق على عقد قمة تأسيسية لاتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمراكش.[1]

عقدت القمة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 في مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي وقد نصت معاهدة مراكش على إنشاء مجموعة من المؤسسات التكاملية وما تتوجبه من سياسات ميدانية ولكنها لم تحد د المقاربة التكاملية الملائمة لتحقيق ذلك كما فعل مؤتمر طنجة (اختيار الشكل الفيدرالي لتحقيق الوحدة)، ولعل ذلك يبرز أن مواقعي اتفاقية مراكش كانوا أكثر واقعية من زعماء الأحزاب الموقعين على اتفاقية طنجة.[2]

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي 19 مادة حددت أهدافه، ففي الميدان السياسي أكدت العمل لتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على الحوار وتمتين أواصر الأخوة، أما في الميدان الاقتصادي فقد أكدت على تحيقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، كما حددت أهدافا ثقافية وأمنية وعسكرية[3].

لكن لا شيء وجد تجسيدا له على أرض الواقع، بل لم تعقد أية قمة منذ 1994. حيث رفضت ليبيا في جانفي 1995 تسلم رئاسة الاتحاد احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها. فعادت رئاسته إلى الجزائر. وجاءت الأزمة المغربية-الجزائرية في 1994-1995 لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي. كما جمد المغرب رسميا عضويته سنة 1995 احتجاجا على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية).

ولكن بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في إطار ما يعرف بالحراك العربي أو

---

[1] محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، (سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2004)، 124-125.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، 26.

[3] اتحاد المغرب العربي الاهداف والمهام شوهد بتاريخ: 2016/03/28 على الساعة 20:20 https://maghrebarabe.org

الثورات العربية؛ والتي شكلت تحديات كبيرة وحاسمة للسياسات الخارجية للدول العربية بشكل عام، ودول المغرب العربي بشكل خاص؛ حيث شهدت المنطقة المغاربية سقوط نظام بن علي في تونس، ونظام القذافي في ليبيا، وتشكلت حكومة ذات انتماء اسلامي في المغرب.

لاتختلف الجزائر عن تونس والمغرب من حيث رغبتها في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وذلك بهدف مواجهة التحديات الجديدة في المنطقة، باعتبار أن مطلب الوحدة هو من صميم روح التضامن بين الشعوب المغاربية وإيمانا منها بوحدة المصير.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

تحتوي باطن أرضها على ثروة كبيرة النفط (ليبيا، الجزائر)، الغاز (الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا)، الفوسفات (المغرب، تونس)، الحديد (موريتانيا) واليورانيوم (الجزائر) والمعادن غير الحديدية (الرصاص والمنغنيز والزنك والباريت من الجبال المغربية)[1].

ا. القطاع الزراعي في المغرب العربي:

يتميز القطاع الزراعي بمحدودية انتاجه، والذي يرجع بالأساس الى قلة الاراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 26 مليون هكتار، أي ما يعادل 3.4% من المساحة الاجمالية للمغرب العربي الكبير وذلك حسب احصائيات 2013.

والملاحظ هنا هو قلة مساحة الاراضي الزراعية بالنسبة للمساحة الاجمالية لدول المغرب العربي، لكن تجدر الاشارة الى انه بالرغم من قلتها الا انها تتميز بتنوعها، ويرجع ذلك لتنوع المناخ من منطقة لأخرى اذ تشتمل على مناطق رطبة وأخرى شبه صحراوية وأيضا مناطق صحراوية شاسعة[2].

كما تقدر المساحات الرعوية الاجمالية للمغرب العربي لسنة 2015 بـ 605 مليون هكتار لكن المساحة المستغلة فعليا تقدر بحوالي 80 مليون هكتار، أي بنسبة 20,2% بمعنى انه عرف تقدما طفيف بالنسبة لسنة 2013. لكن تبقى انتاجية المراعي متدنية، حيث أنها لا

[1] المغرب العربي https://www.larousse.fr/encyclopedie/autre-region/Maghreb/131068

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، النشرة الاحصائية 2014، 305.

تتجاوز متوسط انتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية حوالي 5 كغ من اللحوم الحمراء، ويعود سبب ذلك الى ضعف التخطيط وكذا الممارسات الخاطئة، كالرعي العشوائي والمبكر، وإهمال التجديد والتسميد والرعاية[1].

II. الموارد الطاقوية (النفط والغاز):

يعتبر النفط والغاز اول قطاع استراتيجي من ناحية الانتاج والتصدير والاحتياط في المغرب العربي، حيث تضم كل من ليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا (بعد الاكتشافات الاخيرة لحقول الغاز في موريتانيا) كمنتجين، والمغرب كمستورد.

فقد شهدت السوق النفطية تطورات متباينة خلال السنوات الأخيرة خاصة عام 2016 حيث عرفت حدوث انخفاضات حادة في اسعار النفط، فقد سجلت اسعار النفط العالمية انخفاضا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2016 الى 40,7 دولار للبرميل. وهو اقل مستوى وصل اليه منذ 2005.

كما شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول المغاربية انخفاضا في مستوياتها خلال عام 2016 بنسب متفاوتة تتراوح مابين 16,3% الى 18,5%. مما أدى الى انخفاض ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية للدول المغاربية المصدرة للنفط[2].

وتم الاعلان على اكتشافات نفطية جديدة في المنطقة، فعلى سبيل المثال أعلنت شركة» **سوناطراك**» في الجزائر عن اكتشاف جديد للنفط والغاز عبر البئر الاستكشافي « «**REZ-1 bis**. وفي موريتانيا اكتشاف شركة « **Kosmos Energy** » وذلك مطلع جانفي 2016 والذي يحتوي على أكثر من 450 متر مكعب من الغاز، ويعد أكبر اكتشاف للغاز في غرب افريقيا منذ سنوات طويلة[3].

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه، 53.
http://www.amf.org.ae/ar/content/AF-2017

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 83.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 2.
http://www.amf.org.ae/ar/content/AF-2017

III. القطاع الصناعي:

يعكس الاداء الاقتصادي مدى عمق تأثره بعوامل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وكذا الاضطرابات الحروب والفوضى التي عمت العالم العربي ودول الساحل والتي تأثرت بها المنطقة المغاربية، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول المغاربية، واختلت موازين المدفوعات والموازين العامة وقيم العملات الوطنية ومؤشرات التضخم والفقر في العديد منها مما اضطر حكوماتها الى احداث اصلاحات اقتصادية تماشيا مع المستجدات[1].

المبحث الثاني: الواقع الأمني للمغرب العربي

نسعى في هذا المبحث الوصول إلى واقع الأمن في المغرب العربي من خلال عرض التهديدات الأمنية التقليدية منها وغير التقليدية وكدا مختلف التهديدات التي تمس بالأمن في المنطقة المغاربية.

المطلب الاول: التهديدات الأمنية التقليدية

يعد الأمن من المعادلات الصعبة في الأجندات الحكومية للدول المغاربية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على امن واستقرار هذه الدول أثناء الحرب الباردة، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وتعددت بتعدد مصادرها.

I. النزاعات الحدودية في المغرب العربي:

تعرضت دول المغرب العربي لظروف سياسية وتاريخية عديدة كان لها الأثر السلبي في تعيين الحدود الفاصلة بين دولها في الوقت الحاضر، وذلك بوصول القوى الاستعمارية الأوربية إليها في القرن 19م والذي كان مقدمة لوضع الحدود بين هذه الدول. وقد تم تقسيم

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**. الفصل الرابع: القطاع الصناعي، 6.
http://www.amf.org.ae/ar/content/AF-2017

المناطق حسب المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية دون مراعاة للأوضاع الاجتماعية والثقافية لسكان كل منطقة، وذلك على الرغم من الميزة العامة التي تتصف بها منطقة المغرب العربي، حيث أنها ذات حدود متحركة ومرنة.[1]

وقد عرفت هذه الدول في مطلع الستينات مناوشات وصلت حد الاشتباك المسلح، مما هدد استقرارها، ولا تزال تداعيات هذه المشاكل الى اليوم. وسنحاول استعراض أهم الحيثيات التي شكلت هذه الخلافات.

أ. **النزاع الجزائري المغربي:**

أقدمت السلطات الفرنسية بعد سنوات من الاحتلال للجزائر في عملية رشوة واضحة بالتنازل عن الكثير من المناطق الجزائرية لصالح المخزن المغربي، والهدف كان طبعا ضمان مساعدتها في مواجهة الأمير عبد القادر من خلال منعه من استخدام التراب المغربي ومحاصرته، وهو الشيء البارز في الاتفاقيات الثنائية، وجاءت اتفاقية « لالة مغنية « التي كرست هذا الواقع، ورسمت تبعية كثير من الأجزاء 72 المقتطعة من تراب الجزائر التاريخي للمغرب[2].

رفضت المغرب الاعتراف بحدودها مع الجزائر استنادا على العديد من الاتفاقيات من بينها معاهدة «لالة مغنية» التي أبرمت بين المغرب وفرنسا سنة 1845 ونصت على ضبط معين للحدود الإقليمية والسياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر المتوسط حتى منطقة «ثنية الساسي» مع الإبقاء على منطقة الصحراء مشتركة بين المغرب والجزائر[3]. لكن هذا الخلاف الحدودي سرعان ما تحولت إلى حرب ساخنة بين الجزائر

---

[1] مصطفى صايج. "**تطور العلاقات الجزائرية–المغربية (1962–2000) _دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**". (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 1995)، 13.

[2] قادة دين. الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ. (**عصور الجديدة– المجلد7 – العدد 2. اكتوبر 2018. جامعة وهران 1 أحمد بن بلة– الجزائر**)، ص214. عن مخطوط

ber BRUGGER , des frontières de l'Algérie, la revue africaine, N: 24, octobre 1860, p: 414

[3] لخضر موساوي. "**الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**"، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2010)، 42–44.

والمغرب باندلاع ما يعرف بـ «حرب الرمال»[1].

بادر المغرب منذ استقلال الجزائر إلى احتلال عدة مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي ونشط تحركها المشبوه في تندوف، وتحركت القوات المغربية في صيف 1963 لاحتلال مراكز عسكرية داخل الجزائر(صفصاف، زغدو، كلازارا، بوكيفتي، قصر الحجوي، النهاجة)، وردت قوات جيش التحرير الجزائري بمحاصرة هذه المراكز المحتلة، ووقعت حوادث في مركز زغدو، وفي مدينة تندوف خلفت عددا من القتلى، وفي جويلية 1963 قرر الجيش الجزائري استرجاع المناطق المحتلة مغربيا فشن هجوما على مراكز :صفصاف، حاسي موينمانت، مريجة، حاسي سبتي، المغيميم، زعدو...الخ. [2].

انتهت حرب الرمال بإعلان اتفاقية وقف اطلاق النار في 02 نوفمبر 1963، بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية وافريقية، لكن السلام التام في المنطقة لن يعود بعد إن لم يتقبل المغرب بتوصيات اللجنة المشتركة التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة الجزائريين المتواجدين بالمغرب. وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بوادر انفراج مؤقت، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1964 على تدعيم التبادلات التجارية بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية، ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجر النزاع من جديد، ففي 09 ماي 1966 من بعد أن أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب بها المغرب، وأعتبر المغرب هذا التصرف انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الافريقية والخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين، بينما اعتبرتها الجزائر قرارا سياديا. وبقي الوضع بين 1964 و1968 يتراوح بين الانفراج والتوتر، حتى توصل الطرفان إلى إبرام اتفاقيات لإعادة ترسيم الحدود

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي،)** الجزائر، المكتبة العصرية، 2005) ص 42.

[2] قلاتي عبد الله. المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية إلى حرب الرمال. 1963/1961 **(مجلة التاريخ المتوسطي. العدد 02. جوان 2020)**. ص ص 195، 196.

وتحسين العلاقات بينهما كانت آخرها، معاهدة الرباط في 15 جوان 1972 [1].

حيث وعلى هامش القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية وقع الجانبان اتفاقية لحل المشكلة نهائيا، من خلال ترسيم الحدود والذي صادقت عليه الجزائر في نفس السنة. في حين اشترطت المغرب للمصادقة أن تستفيد من مناجم الحديد في تندوف بشكل مشترك وان تتوقف الجزائر عن دعمها لحركة البوليزاريو. ولا يزال هذا النزاع يثير الكثير من الحساسية في العلاقات بين البلدين ويعيق تقدم بناء الاتحاد المغاربي ويحول دون تعاون مثمر لصالحها[2].

ب. الحدود الجزائرية الليبية:

مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن، ودخول ليبيا في الأزمة والحرب الداخلية نتاج الحراك العربي انقلبت المعطيات، فقد أدت المعطيات العكسية للحرب في ليبيا إلى عواقب وخيمة على أمن الحدود الجزائرية في جناحها الشرقي وجسدت تحديات على المنطقة المغاربية والساحلية ككل فالجناح الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في فيها والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الامن والجيش، إضافة لاستفحال اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي) من شبكة المصالح للاقتصادية والمحلية عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى ضعف مراقبة الحدود وأتاح لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع كتجارة الوقود والبضائع والتنقل الحر للجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية، وغدا انهيار الدولة الليبية مصدرا لإنتاج اللاأمن وعدم الاستقرار في المنطقة ككل[3].

---

[1] الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته على الجزائر**، (المسيلة: جامعة محمد بوضياف، رسالة ماجستير علوم سياسية)، ص86.

[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه، 2008)، 32.

[3] الحامدي عيدون، **المرجع السابق**، 99.

ج. النزاع الجزائري التونسي:

ولأن الحدود مع تونس يختلف وضعها عن الوضع في ليبيا، ذلك أن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى، تهدد بفشلها، وانما تمر بمرحلة انكشاف أمني بسبب المرحلة الانتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة مقارنة بالحدود مع ليبيا ومع مالي، وتكمن مشكلة الحدود مع تونس، أساسا في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الامني نسبيا بين الجزائر وتونس، حيث نجد البلدين في هذا المجال يشكلان شريكين حقيقيين.[1]

د. النزاع التونسي الليبي:

يتمحور هذا النزاع حول الجرف القاري الذي يحاول كل طرف إثبات سيادته عليه، وبسببه توترت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين منذ سبتمبر 1969، ليتجدد هذا الخلاف الحدودي بينهما سنة 1977 إذ رفعت تونس دعوى على ليبيا أمام محكمة العدل الدولية مطالبة بحقها في منطقة الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط. إلا أن المحكمة رفضته. ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية للتخفيف من حدة هذا النزاع حتى لا يتطور إلى مواجهة مسلحة، بل ظل مرتبطا بحالة الوفاق المتبادل بينهما، وكدليل على ذلك الاتفاقية التي أبرمها الطرفان في 27 فبراير 1982، حيث عبرا عن رغبتهما في تطوير العلاقات الدبلوماسية بينهما، والتعاون في شتى المجالات.

الأزمة الحادة في العلاقات بين **موريتانيا والمغرب:** بسبب إدعاء المغرب بان أراضي موريتانيا جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية لكن رغم كل المشاكل الحدودية بين الدول المغاربية وفي خضم الخلافات التناقضات فقد تواصلت المحاولات التكاملية والوحدوية في

[1] الحامدي عيدون، **المرجع السابق**، 115.

منطقة المغرب العربي[1].

هـ. الخلاف الليبي الموريتاني: فما إن أعلنت موريتانيا عن إقامة علاقات تجارية أولا، ثم دبلوماسية ثانيا مع إسرائيل، حتى سارعت ليبيا إلى انتقاد تلك العلاقة والسخرية منها، واعتبرتها انزلاقا سياسيا من نواكشوط وتنكرا لعروبة موريتانيا ولقضايا العرب المصيرية، فيما اتهمت نواكشوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي أكثر من مرة بالسعي للإطاحة بنظام الرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع[2]

. مشكلة الصحراء الغربية: **تعد قضية الصحراء الغربية إحدى أهم المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية، بحكم أنها تعكس نوعية وحجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية، وطبيعة وشكل التحالفات في المنطقة المغاربية، وهي تعد الفاصلة في العلاقات الثنائية نتيجة عدم تطابق التصورات والمواقف اتجاه الوضع الذي تنتهي عنده الصحراء الغربية، كما أنها كانت عاملا معطلا أمام بناء التجربة التكاملية.**

الشكل رقم 2:خارطة للصحراء الغربية

[1] Rayhana Chabbouh El Asmi.(**Trade and Conflict: The Case of the Arab Maghreb Union** .)Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, Issue No. 2, September 2018
http://meea.sites.luc.edu/volume20/PDFs/2.5.%20Rayhana%20Chabbouh_Trade%20and%20Conflict.pdf

[2] Vincent Thébultrédacteur**, Géopolitique de l'Afrique et de Moyen- orient**) Paris: Nathan**,**2006),320.

تعتبر الصحراء الغربية مستعمرة اسبانية منذ 1885 الى غاية 1975، حيث دام احتلالها 90 سنة. إلا انه وفي سياق جهود الامم المتحدة لإنهاء الاحتلال دخلت الصحراء الغربية ضمن الترتيبات الاممية في ذات السياق.

فبموجب قرار الامم المتحدة رقم 9414 فإنه يحق لها تقرير المصير، ثم اتبع بعدة قرارات اممية تدعو اسبانيا الي انهاء احتلالها من خلال تنظيم استفتاء تقرير المصير تحت اشراف الامم المتحدة[1].

وعلى هذا الاساس اتخذت إسبانيا خطوات لمنح مزيد من الحكم الذاتي للصحراء الغربية، لضمان إنهاء الاستعمار المتأخر لما كان يشار إليه عادة باسم «الصحراء الإسبانية». وأنشأت حكومة محلية للإقليم في مواجهة المطامع المتنافسة للمغرب وموريتانيا[2].

في عام 1973 تولى الصحراويون الأمور بأيديهم، وأنشأوا الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (جبهة البوليساريو)، والتفاوض على اتفاق مع إسبانيا لحماية مصالحهم والمطالبة باستفتاء بوساطة الأمم المتحدة. وفي عام 1974 طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة – مدفوعة من المغرب وموريتانيا – رأيًا استشاريًا حول وضع الإقليم، فأرجأت إسبانيا الاستفتاء. وفي تتابع سريع، أنشأت بعثة تابعة للأمم المتحدة دعت إليها لجنة الأربعة والعشرين أن الصحراويين بأغلبية ساحقة تسعى إلى الاستقلال، وبناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها حول الصحراء الغربية[3].

وذكر الرأي الاستشاري أنه لم يكن الإقليم عبارة عن أرض خالية؛ بل كان الشعب

[1] Akram, Susan M. "Self- Determination, Statehood, and the Refugee Question under International Law in Namibia, Palestine, Western Sahara, and Tibet," in Syring, Tom and Akram, Susan Musarrat, eds. Still Waiting for Tomorrow: The Law and Politics of Unresolved Refugee Crises Boston University School of Law, Public Law Research Paper No. 14–66. (Boston: Cambridge Scholars Publishing, September 2014), 75– 140.

[2] Hakim Darbouche and Silvia Colombo. The EU, Civil Society and Conflict Transformation in Western Sahara: The Failure of Disengagement. MICROCON Policy Working Paper 13. Brighton: MICROCON.2.

[3] Western Sahara, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1975 https://www.icj-cij.org/files/case-related/61/061-19751016-ADV-01-00-EN.pdf

الصحراوي هم السكان الأصليون للإقليم، وكان لهم الحق في تقرير المصير في أراضيهم، ولم يكن لدى المغرب ولا موريتانيا أي أحقية في أن تحل محل الأراضي. واستند في ذلك الى الحجج التالية:

أولاً، وجدت المحكمة أن الأساس القانوني لتقرير المصير للإقليم كان في علاقتها بإسبانيا، الدولة الاستعمارية السابقة، وليس المغرب، السلطة المحتلة.

ثانياً، فسر الرأي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514، الإعلان الخاص بالدول المستعمرة، بأنه «يؤكد أن تطبيق حق تقرير المصير يتطلب تعبيرًا حقيقيًا وحقيقيًا عن إرادة الشعوب المعنية». وكانت «الشعوب المعنية» تتمثل في الشعب الصحراوي[1].

تخلت إسبانيا عن مطالبها بموجب اتفاقيات مدريد لعام 1975، وأعلنت إدارة مؤقتة تضمنت المغرب وموريتانيا. بموجب الاتفاقية، تخلت إسبانيا عن الإدارة، ولكن ليس السيادة (التي لم تكن تمتلكها) على الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا.. وبحسب الاتفاق، كان على إسبانيا «تشكيل حكومة مؤقتة في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا. وسيتم نقل المسؤوليات والصلاحيات كسلطة إدارية إلى هذه الحكومة «[2].

وفي تحدٍ للرأي الاستشاري، قرر الملك الحسن بعد ذلك بقليل أن يأمر 350.000 مدني و80.000 جندي بالسير إلى الصحراء الغربية فيما أطلق عليه اسم «المسيرة الخضراء»، حيث غزا مئات الآلاف من مواطنيه الصحراء الغربية للمطالبة بها كأراضي مغربية[3].

لم تتدخل الأمم المتحدة، واندلع القتال بين القوات المغربية والموريتانية من جهة وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، مما اضطر الآلاف من الصحراويين إلى الفرار نحو الجزائر.

---

[1] Akram, Susan M. "**Self- Determination, Statehood, and the Refugee Question under International Law in Namibia, Palestine, Western Sahara, and Tibet**," in Syring, Tom and Akram, Susan Musarrat, eds. Still Waiting for Tomorrow: The Law and Politics of Unresolved Refugee Crises Boston University School of Law, Public Law Research Paper No. 14–66. (Boston: Cambridge Scholars Publishing, September 2014), 75– 140.

[2] DECLARATION' OF PRINCIPLES ON WESTERN SAHARA BY SPAIN,MOROCCO AND MAURITANIA 1975. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/MA-MR-ES_751114_DeclarationPrinciplesOnWesternSahara_0.pdf

[3] Hakim Darbouche and Silvia Colombo. The EU, Civil Society and Conflict Transformation in Western Sahara: The Failure of Disengagement. MICROCON Policy Working Paper 13. Brighton: MICROCON.2.

وقد تفاقم هذا الانتهاك للنظام الإقليمي من قبل المغرب بقرار إسبانيا، بتواطؤ أمريكي، بالتخلي عن مسؤوليتها من خلال إبرام صفقة سرا في مدريد في نوفمبر 1975 مع المغرب وموريتانيا، والتي نقلت بحكم الواقع السلطات الإدارية على الإقليم إلى هاتين الدولتين[1].في 27 فبراير 1976، أعلنت البوليساريو استقلال الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR)، ورد المغرب والموريتانيا بتقسيم الإقليم.

أعطت معاهدة التقسيم المغربية–الموريتانية المغرب حوالي ثلثي أراضي غرب الصحراء، وعندما تخلت موريتانيا عن مطالبها عام 1979، انتقل المغرب لاحتلال ما تبقى ليحتل المغرب ثمانين بالمائة من الصحراء الغربية. مع تقسيم السكان الصحراويين بين المنطقة التي يشغلها المغرب ومخيمات تندوف في الجزائر، ويفصلها الجدار الرملي الذي شيده المغرب.[2]

المطلب الثاني: التهديدات الامنية الجديدة

ونقصد بها تلك التهديدات التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية:

أولا: التهديدات الإرهابية

عرفت منطقة المغرب العربي الكثير من التهديدات الارهابية منذ الربع الاخير من القرن العشرين، لكن تختلف حدتها من دولة الى اخرى، إلا أنها تمكنت من القضاء عليه والحد من نشاطه.

[1] Hakim Darbouche and Silvia Colombo. The EU, Civil Society and Conflict Transformation in Western Sahara: The Failure of Disengagement. MICROCON Policy Working Paper 13. Brighton: MICROCON.p.2.

[2] Akram, Susan M. "Self- Determination, Statehood, and the Refugee Question under International Law in Namibia, Palestine, Western Sahara, and Tibet," in Syring, Tom and Akram, Susan Musarrat, eds. Still Waiting for Tomorrow: The Law and Politics of Unresolved Refugee Crises Boston University School of Law, Public Law Research Paper No. 14–66. (Boston: Cambridge Scholars Publishing, September 2014), 75– 140.

I. الإرهاب في الجزائر:

عانت الجزائر لأكثر من عقد من الزمن من الإرهاب وما نتج عنها من تدمير وخسائر بشرية وتفكك للبني الاجتماعية وتصدع في مسار البناء الديمقراطي نتيجة قيام الحركات الاسلامية على رأسها الجبهة الاسلامية للانقاذ المحلة بتوظيف الإسلام احد أبعاد الهوية الوطنية لتبرير سلوكها المتطرف، الذي كان الأرضية الخصبة التي انتجت الإرهاب في الجزائر في عهد التسعينات وعلى مستوى درامي ودموي واسع[1]

وارتبطت الجماعات الارهابية في الجزائر بعمليات التجزئة والتقسيم التي تعرض لها حزب الجبهة الإسلامية للانقاذ (FIS) المحل، والتي كان السبب انبثاق عدد من الجماعات المسلحة، مما أدى إلى بروز العديد من الجماعات المتطرفة[2] أبرزها الحركة الإسلامية المسلحة– M.I.A[3]، الجيش الإسلامي للإنقاذ A.I.S[4]، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح– F.I.D.A[5]، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد[6]، جماعة الهجرة والتكفير[7]، الجماعة الإسلامية المسلحة– G.I.A[8] والجماعة السلفية للدعوة والقتال– G.S.P.C[1]

---

[1] أمحند برقوق، الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.

[2]. بدر حسن شافعي، " الجزائر ماذا بعد مرور عقد من الأزمة؟، " السياسة الدولية، م.37، ع.148(أفريل 2002)، 102-105.

[3] تشكلت على أنقاض من بقي من مجموعة بويعلي (قدامى نشطاء الحركة الإسلامية المسلحة)، بدأت أولى بوادر إعادة بعث التنظيم أيام إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ شهر جوان 1991. عقدت مؤتمرها التأسيسي في شهر فيفري 1992 بـ"منطقة الزبربر" بنواحي الأخضرية بولاية البويرة ليتم تعيين "عبد القادر شبوطي" أميرا لها.

[4] اعتُبِر الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ، اتخذ من جبال "جيجل" مقرا لإمارته الوطنية التي عادت إلى "مدني مزراق" وامتدت نشاطاته إلى بعض مناطق وسط البلاد ولاسيما بمنطقتي البليدة والمدية... قبل أن يقرر وضع السلاح سنة 1997 ليستفيد أعضاؤه من إجراءات قانون الرحمة.

[5] تأسست سنة 1993، وقد اعتُبِرَت جماعة نخبوية زاوجت بين الانتقائية في التجنيد واختيار الأهداف. سعت إلى استهداف الشخصيات المثقفة والعمومية لتحقيق أكبر صدى إعلامي ممكن خاصة وقد ركزت على العاصمة كمنطقة أساسية للنشاط

[6] أنشأها "علي بن حجر" أمير "كتيبة الوفاء" المنشقة عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" بدعوى انحرافها عن مسار النهج الشرعي. تأسست بداية شهر فيفري 1997 لتضع السلاح أواخر شهر جانفي 2000 امتثالا لإجراءات قانون الوئام المدني.

[7] أسسها بداية سنة 1992 "الجزائريون الأفغان" وكانت من أكثر الجماعات الإرهابية دموية.

[8] اتخذت شعار "لا حوار– لا هدنة– لا صلح" محددا لتوجهها الدموي. أسسها "عبد الحق العيادة" في أكتوبر 1992 الذي جمع من حوله "الجزائريين الأفغان" وقدامى "الحركة الإسلامية المسلحة" وأنصار "جماعة الهجرة والتكفير"، قبل أن يتناوب

الجماعة السلفية للدعوة والقتال: أعلن عن تأسيسها يوم 14 سبتمبر 1998، لتسند إمارتها الوطنية الأولى إلى «حسان حطاب» المدعو «أبو حمزة» قبل أن يتناوب على قيادتها من بعده أربعة أمراء هم: «عبد الحميد ديشو» المدعو «أبو مصعب»، «نبيل صحراوي»، «عبد الحميد سعداوي» المدعو «أبو الهيثم»، و»عبد الملك دروكال" المدعو «عبد الودود» الذي امتدت فترة إمارته إلى غاية جانفي 2007 تاريخ الإعلان عن التحول بـ»الجماعة السلفية للدعوة والقتال» إلى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2]. وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة» أسامة بن لادن»، الذي زكى المبادرة وأصدر بيان يبارك فيه هاته الخطوة.[3]تسعى منذ إنشائها إلى تمييز نفسها عن باقي الجماعات المسلحة، وكذا الى توسيع نطاق القتال دوليًا فهي ذات بعد خارجي[4] وتعد فرنسا وموريتانيا هما أول الأهداف الخارجية المعلنة. هذه المجموعة، التي تتكون من حوالي 500 شخص عند ولادتها، تضم في صفوفها العديد من «قدامى المحاربين» في أفغانستان، والذين يطلق عليهم «الأفغان».5هذا البعد الذي اصبح يهدد ليس الجزائر فقط بل المنطقة المغاربية والمتوسطية أيضا.

على قيادتها من بعده أربعة أمراء وطنيين هم: "سيد أحمد مراد" المدعو "جعفر الأفغاني"، "الشريف قوسمي" المدعو "أبو عبد الله أحمد"، "جمال زيتوني" المدعو "أبو عبد الرحمن أمين"، و"عنتر الزوابري" المدعو "أبو طلحة". عرفت الجزائر معها أبشع صور القتل والتنكيل الذي بلغ مداه مع سلسلة المجازر الجماعية التي هزت العديد من مناطق البلاد ومنها: بن طلحة والرايس وبني مسوس بالعاصمة، والرمكة وعين طارق بغليزان...

[1] "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" التي أنشأت في عام 1998 على يد حسن حطاب المدعو "أبو حمزة"

[2] منصور لخضاري، **الاستراتيجيات الجزائرية العبر وطنية لمكافحة الإرهاب. الملتقى الدولي"التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا- بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار"**، بجامعة 20 أوت 1955- سكيكدة يومي 19- 20 نوفمبر 2013.

[3] عمار جفال، " **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة"**، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010، 13.

[4] محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية**، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، 78.

[5] terrorisme-aqmi-abdelmalek-droukdel-abou-moussab-abdelwadoudle-ben-laden-du-maghreb.html
http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2540p014-016.xml0/

لجأت هذه الجماعات الارهابية منذ 1992 القيام بالعمليات الإجرامية وبمختلف الوسائل والأساليب نذكر منها تخريب المعامل والمصانع والمؤسسات التعليمية والثقافية. تدمير السكك الحديدية والجسور والقطارات والحافلات والشاحنات. تفجير مطار الجزائر الدولي. سرقة وابتزاز اموال المواطنين اغتيال عناصر الشرطة والدرك والجيش والمثقفين كتاب، صحفيين، فنانين باحثين وأساتذة وجامعيين ووغيرها من المجازر البشعة ازاء المواطنين.

خلفت الظاهرة الارهابية التي شهدها الجزائر خسائر انسانية كبيرة قدرت بأكثر من 150 ألاف قتيل، مليون متضرر وحوالي مليون ومائتي ألف مهجر داخلي. وخسائر مادية تزيد عن 20 مليار دولار[1].

II. الإرهاب في المغرب الأقصى.

شهدت المملكة المغربية منذ ستينيات القرن الماضي صدامات عنيفة ما بين ما يعرف بحركة الشبيبة الإسلامية»، والنظام الملكي أسفرت عن زوال هذه الحركة وميلاد حركتين هما «حركة العدل والإحسان»، وحركة «الإصلاح والتجديد». ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب، كان للحركتين المذكورتين حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية، بيد أنه ونتيجة للتضييق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة المحاربين المسلمين المغربيين من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم دولة راديكالية مسلمة مغربية ومد يد العون لتنظيم القاعدة محليًا وإقليميًا[2].

وتعد جماعتي «السلفية للجهاد» أو « السلفية الجهادية»، و»الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية»، ذات صلات بتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي التابعة تنظيم القاعد في افغانستان وفقد ثبتت تورط عناصرها المدعو « زكريا الموسوي» في عمليات ارهابية مثل

[1] **أمحند برقوق. الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.**

[2] برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي: مقاربة استراتيجية،** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام)، جامعة الجزائر، 2012، 45.

أحداث 11 سبتمبر. وكذلك مايعرف بتفجيرات مدريد 11 مارس 2004[1].

وتنامى ذلك التيار في المغرب في سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط والمراقبة، وأصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه كـ» الفزازي، الحدوشي، الشاذلي» الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وتعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها « تيارا منهجيا عقديا أصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى»[2].

الشخصيات البارزة في المغرب نجد «محمد الفزازي»* الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية، ومن بين أعضاءها «حسن الكناني» و« محمد عبد الوهاب»، ونجد «عبد العزيز أبو البراء» قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر «عزيز الشكاني» و»عبد العالي الشاري» هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب[3].

ويعود ظهور التيار المتطرف من السلفية والمسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية وبلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان، «الذين استباحوا في نظرهم أرض الإسلام»، وحينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر ودخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية[4].

فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تضم كل من «الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال

---

[1] https://www.spa.gov.sa/283931

[2] المرجع السابق، 21.

* محمد الفزازي يبلغ من العمر 54 عاما حاصل على شهادة الدكتوراه في شعبة الفلسفة وسبق أن كان خطيبا في مساجد فاس وطنجة وبرز كقائد للسلفية في المغرب ومنظر السلفية الجهادية.

[3] ريما صالحة، "**صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي**"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من: www.alarabiya.net

[4] عبد الحكيم أبو اللوز، " **السلفية الجهادية في المغرب: الولادة والمسار**"، في: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010، 21.

بالجزائر GSPC» و»الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL« و» الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM« و»الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICT»[1].

إن انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها:

– التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم.

– الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية: فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفلسطين وتحسن السمعة لدى الرأي العام الجزائري والإسلامي الذي ارتبط اسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة.

– الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود.

– الاستفادة من التغيرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية[2].

ثانيا. الهجرة غير النظامية:

تفردت ظاهرة الهجرة غير النظامية عن غيرها من الظواهر بكونها ظاهرة تتسم بالسرية والغموض، كما تحفها الكثير من المخاطر والمشكلات سواء على مستوى المهاجر نفسه أو على الدول المستقبلة له، أو حتى على مستوى الدول التي يمر عبرها. لكن الهجرة غير النظامية ازدادت خطورة حين ارتباطها بالجماعات الارهابية وبالجريمة المنظمة.

وعليه فإن دول المغرب العربي وجدت نفسها في تحد أمام هذه الظاهرة المتزايدة، فاعتمدت عدة استراتيجيات وسياسات لمواجهتها أو الحد منها:

ا. سياسات الهجرة بالنسبة لدول المغرب العربي:

سعت دول المغرب العربي إلى اعتماد سياسات مغاربية مشتركة وسياسات وطنية بما

[1] عمار جمال، مرجع سبق ذكره، 13.

[2] عمار جمال، المرجع السابق، 13.

يتناسب مع خصوصيات وإمكانات كل دولة من أجل معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

كما أن معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية لم تجد مكانة لها في الاتفاقيات التي تم إبرامها بين دول الاتحاد*، وهذا على الرغم من أن معاهدة إنشاء الاتحاد تنص في مادتها الثانية: « نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين «[1] إلى جانب طرحها لفكرة الأمن الجماعي المغاربي منذ تأسيسها لاتحاد المغرب العربي، إلا أن الهيئة لم تظهر للوجود، رغم النص عليها في المادة 14 من معاهدة الإنشاء. هذا ويميل الرئيس السابق لدولة ليبيا إلى التخلي عن مشروع اتحاد مغرب عربي لصالح إنشاء حكومة فيدرالية للاتحاد الإفريقي. [2]

لكن يبدو أن معالجة مشكلة الهجرة بشكليها النظامية وغير النظامية تتطلب مقاربة أكثر شمولية، وفي إطار أكثر اتساعا، والتي تجد مكانة لها في إطار الاتحاد الإفريقي، وهو ما جسده اجتماعه الأول الذي انعقد بالجزائر في 3 أفريل 2006، والذي كان الهدف منه إيجاد حل طارئ ومشترك. لهذه الظاهرة [3]، ولضرورة التصدي لتهديد الهجرة غير النظامية نتيجة للعوائق التي تخلفها على دول القارة، صرح وزير الخارجية الجزائري «محمد بجاوي»، بأن الحد من هذه الظاهرة يتطلب الانفتاح على سبل جديدة للسماح بتنقل أحسن للشبكات في مجال المعرفة، والخبرة المهنية، والاستثمار، كما سطر ضرورة الحفاظ على الكفاءات بإفريقيا من أجل النهوض من التخلف، مدعما فكرة أن. «الفقر والتهميش ليسا بمعاناة يخضع لها الأفارقة إلى الأبد»[4].

من هنا تأتي الأولوية بالنسبة لإفريقيا لتبني مقاربة شاملة من أجل معالجة مسألة الهجرة وذلك في ضمن إطار شامل للتنمية هذه الأخيرة التي تشكل الحل لتدفقات المهاجرين.

---

* الاتفاقيات التي استوفت شروط دخولها حيز التنفيذ

[1]. د. محمد قيراط، "**وقفة نقدية مع اتحاد المغرب العربي**"
www.alraialaam.com/20.08.2005/ie5/raiaamforyou.htm en date du: 20-02-2006

[2] M.A.O, « Union maghrébine: Impossible selon, Kadhafi », **le quotidien d'El Watan**, N°5051, en date du: Jeudi 21 Juin 2007, 1-2.

[3] Zine Cherfaoui, « Lutte contre le phénomène de la migration clandestine: l'Afrique veut prendre le taureau par les cornes », **le quotidien d'El Watan**, N° 4677, en date du: Mardi 4Avril 2006, 3.

[4] **-Ibid**, 3.

هذا وأن المشاريع الهيكلية التي شرعت فيها الجزائر بالاشتراك مع بعض دول منطقة الساحل من شأنها المساهمة في التقليل من الهجرة السرية، خاصة وأنه حاليا منطقة تمتراست وحدها تأوي نحو 44 جنسية للمهاجرين [1].

فمكافحة هذه الظاهرة من نصيب الدول مفردة ومجتمعة، ولذلك عليها السهر على احترام تطبيق قوانينها بشأن قبول، تنقل، وإقامة الأجانب، وهو ما يجرهم إلى إقامة أجهزة تعاون ثنائية وجهوية فعالة، من دون انتهاك حقوق الإنسان وكرامة المهاجر الشرعي من جهة، ومن جهة أخرى الاجتهاد على توقيف أو التقليل من حدة المهاجرين السريين وذلك بمعالجة مسببات الهجرة بشكليها الشرعية وغير الشرعية. وإليكم جدول يبين تطور نسبة الهجرة غير النظامية لدول المغرب العربي.

عدد المهاجرين من بلدان المغرب العربي **بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين**

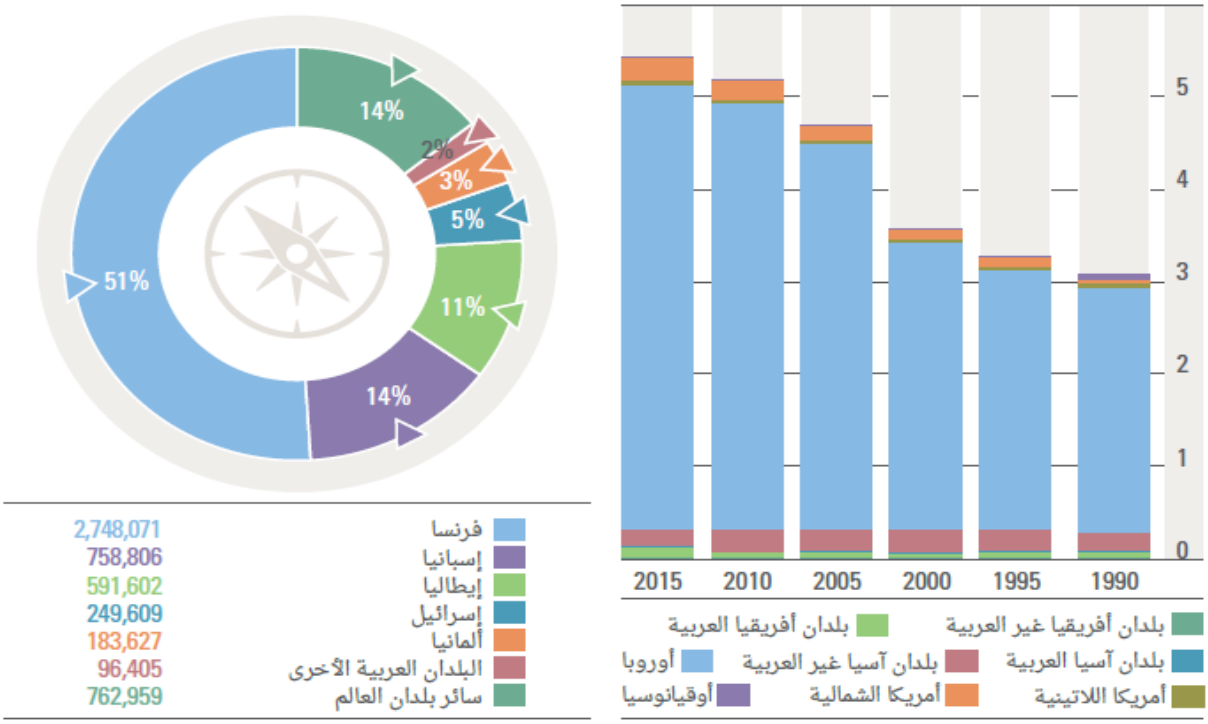

الشكل رقم 3: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 [2]

[1] **Ibid**, 3.

[2] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. **الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030**.الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 34.

إن بلدان المغرب العربي تشكل نقطة عبور رئيسية للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما أولئك الذين يعبرون ليبيا ووسط البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا. وفي عام 2016، وصل حوالي 181,000 مهاجر ولاجئ إلى إيطاليا، غادر 90 في المائة منهم من ليبيا وغادر ال 10 في المائة الباقون أساساً من مصرأ .

وقد أشارت البيانات لعام2017 ، في وقت كتابة التقرير، إلى تراجع طفيف في حركة الهجرة عبر وسط البحر الأبيض المتوسط مقارنة مع السنوات السابقة، بوصول حوالي 100,000وافد إلى إيطاليا بحلول شهر سبتمبر 2017 ب. وفي حين أن الهجرة من شمال أفريقيا عبر المتوسط ليست بظاهرة جديدة، إلا أن عدد الوافدين إلى إيطاليا ارتفع في عام 2014 ليصل إلى أكثر من 170,000 أي بما يزيد عن 270 في المائة عن السنة الفائتة ج. وبالرغم من أن الأرقام المطلقة ظلت مرتفعة في السنوات الماضية، إلا أن تركيبة جنسيات المهاجرين تغيرت إلى حد كبير.

وكانت غالبية الوافدين إلى إيطاليا في عام 2014 من الجنسيتين السورية والإيريترية إذ بلغت نسبتهم معاً 45 في المائة من جميع الوافدين إلى إيطاليا .ووصل عدد المهاجرين السوريين وحدهم إلى 42,000، أي ما يعادل25 في المائة من إجمالي الوافدين إلى إيطاليا في العام نفسه .غير أن السوريين بدأو عبور تركيا للوصول إلى اليونان، ووصل ما يقرب من نصف مليون منهم إلى اليونان في عام 2015 د، وفي المقابل انخفضت أعداد المهاجرين السوريين المغادرين من ليبيا لتصل إلى 7,500 في عام 2015 وإلى 1,200 في عام 2016.

وقد ازداد عدد الإريتريين في عام 2015، لكنه انخفض في عام 2016 ليصل إلى نصف عددهم في عام 2015) أي من 40,000 تقريباً إلى أكثر بقليل من) 20,000 وهذا الانخفاض لا يزال مستمراً في عام2017 . كما أن أعداد المهاجرين الصوماليين والسودانيين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط انخفضت أيضاً في الفترة 2016 – 2017 ه.

القادمون بحراً إلى إيطاليا، حسب بلد المنشأ، 2014 – 2016.[1]

أ. السياسة الوطنية الجزائرية للهجرة:

كشف تقرير حقوقي جزائري، أن سلطات البلاد أحبطت محاولات أكثر من 3 آلاف شخص للهجرة غير الشرعية عبر البحر نحو أوروبا، خلال 2017، وهو رقم قياسي لم يسبق تسجيله، وأوضح التقرير الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (مستقلة)، أن خفر السواحل سجل إحباط محاولة 3109 أشخاص من ركوب البحر سرًا نحو أوروبا، بينهم 186 امرأة و840 قاصرًا.[2]

وفي إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية، فإن حراس السواحل شرعوا في تطبيق مضمون مخطط المراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة، على غرار تكثيف دوريات المراقبة، ومسح كل الشريط الساحلي ومضاعفة عدد الوحدات، والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن «الحراقة»، في أوقات قياسية [3]، هذا وقد أعلنت مصادر الدائرة الجهوية الثانية لحرس الحدود عن عدة مشاريع لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي، من وضع نظام للمراقبة الإلكترونية مزود بالكاميرات على طول الحدود، وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حراس الحدود، تكون مدعمة بطائرات مروحية جديدة، سيتم اقتناؤها خصيصا لهذا السلك، عوض اللجوء إلى استعمال طائرات تابعة لفرق أخرى. كما يرتقب تزويد حراس الحدود بحوالي 100 دراجة نارية مخصصة للمسالك الجبلية الوعرة لاقتفاء آثار المهربين[4].

ومن جهة أخرى باشرت السلطات عمليات تشييد 87 مركزا حدوديا متقدما على طول

---

[1] تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، المرجع السابق، 34.

[2] تقرير: الجزائر تحبط هجرة أكثر من 3 آلاف شخص في 2017 السبت، 27 يناير 2018 06: 49 www.arabi21.com/story

[3] " **حراس السواحل يرفعون حالة التأهب لإجهاض الحراقة** "، **جريدة الخبر**، العدد 5028، بتاريخ 02 جوان 2007، 07.

[4] جعفر بن صالح، " **كاميرات ودراجات نارية ومراكز مراقبة لتعزيز حراسة الحدود** "، **جريدة الخبر**، العدد 5236، الثلاثاء 05 فيفري 2008، 7.

الشريط الحدودي على امتداد 400 كيلومتر لصالح حراس الحدود لمكافحة شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية ونشاطات الجماعات الإرهابية[1].

وقد تم إنشاء على مستوى مديرية شرطة الحدود –المكتب الوطني لمكافحة الهجرة السرية– لديه 11 فرقة كونت على مستوى كافة ولايات الجنوب الجزائر، تعمل على كشف شبكات المهاجرين السريين، كما وفرت المديرية العامة للأمن الوطني لهذه المصالح إمكانيات ضخمة، بإعطائهم تعدادا خاصا بهذه المنطقة، إضافة إلى تشكيل دليل من هذه المناطق (نشأ بهذه المناطق)، إضافة إلى التنسيق ما بين مصالح الأمن المختلفة من الدرك، الجيش، الشرطة، وحراس الحدود[2].

أما من الجانب القانوني فقد حدد القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة [3].

يبقى أن التحكم في الهجرة ومكافحة الهجرة السرية، لا يقتصر على حراسة السواحل و الحدود وسن القوانين بقدر ما تمتد إلى تحسين ظروف المعيشة، وفرص الحياة الكريمة بداخل الوطن، وفي هذا الصدد سخرت الجزائر 43 مليار دينار و293 مليون سنتيم لمواجهة الفقر في ستة عشرة ولاية من خلال تطبيق البرنامج الخاص بتنمية ولايات الهضاب العليا

---

[1] **المرجع نفسه**، 7.

[2] رقية العاقل، **إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2006)، 283.

[3] القانون المتعلق بشروط دخول الاجانب وإقامتهم بالجزائر أنظر الرابط

http://www.interieur.gov.dz/index

الذي إمتد إلى غاية 2009 [1].

إنطوى هذا البرنامج الذي امتد على فترة ثلاث سنوات [2009/2006] على ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات وهي المحاور الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية والتي هي تحديات تم رفعها[2].

ب. السياسة الوطنية المغربية للهجرة:

مراقبة نقاط العبور المرخصة من قبل السلطات وهي من مهام الشرطة الوطنية المغربية وهي تتمثل في التأكد من أن الأشخاص العابرين للحدود في وضعية قانونية أمام القانون المغربي، وتتمثل نقاط العبور هذه في: الموانئ، المطارات البرية، والسكك الحديدية، إلى جانب نقاط العبور فإن مراقبة الحدود من مهام القوات التابعة للمغرب والتي تخضع لنظام عسكري وذات علاقة بوزارة الداخلية. Forces auxiliaires وتتمثل هذه العملية في السهر على عدم اختراق المهاجرين للحدود المغربية بطريقة غير شرعية، وتعتبر مهام القوات التابعة للمملكة المغربية مكملة لمهمة مراقبة نقاط العبور الواقعة في الحدود والممارسة من قبل الشرطة الوطنية المغربية [3].

ج. السياسة الوطنية الليبية للهجرة:

لقد دعمت ليبيا بشكل معتبر قدرتها المؤسساتية لمعالجة الهجرة غير الشرعية والإتجار غير المشروع بالأشخاص، ففي جوان 2004 مثلا، نظمت اللجنة الشعبية العامة للعدالة والأمن بالاتفاق مع المنظمة العالمية للهجرة دروسا بأكاديمية الشرطة بطرابلس لتكوين 100 موظف وعون قوة الشرطة الليبية[4].

---

[1] ن. سوكو، " **43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16ولاية** " **جريدة الخبر**، العدد 4697، بتاريخ: الاثنين 08 ماي 2006، 2.

[2] **المرجع السابق**، 2.

[3] Khadija Elmadmad, **«La gestion des frontières au Maroc »**, Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des émigrés, à la migration et à la circulation des personnes, **04/2007, 7-8. www.eui.eu/RSCAS/e-texts/CARIM-RR_2007_04.pdf**

[4] Atelier OIM/CEN-SAD sur les documents de voyage internationaux et leurs systèmes d'émission, op cit, 6-7.

والذي يمكن قوله بخصوص ليبيا، أن سياستها في الهجرة لا تختلف عن كونها براغماتية، ولو على حساب الدول المجاورة لها والتي من المفروض أنها تشكل معها كتلة موحدة «اتحاد المغرب العربي». لكن وبعد أن عصفت رياح الحراك العربي ودخول ليبيا في حرب اهلية وبعد سقوط نظام معمر القذافي، ازداد الوضع سوءا فيما يخص الهجرة، فقد اصبحت قوارب الموت لا تنقطع نحو اوربا من طرف الليبيين الفارين من الحرب والموت.

فقد أدى نشر تقرير عن سوق النخاسة في ليبيا عبر قناة السي إن إن، في 14 نوفمبر 2017، إلى اندلاع موجة تنديد دولية، ومظاهرات غاضبة في العديد من العواصم، رافق بعضها عنف وحرق لسفارات ليبية، قابلها نكران تام من قبل الجهات الرسمية الليبية التي سارعت إلى نفي الموضوع، جملة وتفصيلًا، وإرجاعه إلى نظرية المؤامرة. وقد قالت الخارجية الليبية (حكومة طرابلس): إن مزاعم الانتهاكات قيد التحقيق، وعلى المجتمع الدولي المساعدة في الحل بدلًا عن «التشهير».

في حين قال الناطق الرسمي باسم حكومة الوفاق (حكومة طرابلس): إنها مؤامرة دولية الغرض منها النيْل من سمعة الدولة الليبية والتمهيد لعملية دولية لتوطين المهاجرين في ليبيا. هذه القضية وحدت الليبيين كافة؛ حيث يرى معظم الليبيين أنها قضية ملفقة، وأنها بداية لأمر مُبيت للنيْل من ليبيا. بعد أسبوعين من نشر التقرير، اجتمع مجلس الأمن بخصوص القضية وخرج بتوصيات مفادها ضرورة تولي هيئات دولية الإشراف وإدارة مراكز إيواء المهاجرين، وبعد أيام قليلة، انعقدت، في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، القمة الإفريقية–الأوروبية في أبيدجان، وخيمت عليها قضية المهاجرين في ليبيا. وكانت أبرز توصيات تلك القمة بالخصوص إعادة 3800 مهاجر كل أسبوع من ليبيا، على نفقة الاتحاد الأوروبي. وللعلم بلغ عدد المهاجرين في ليبيا نصف مليون مهاجر، من 24 دولة، حسب البيانات الرسمية في ليبيا[1].

[1] الحسين الشيخ العلوي. **مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته**. (مركز الجزيرة للدراسات. الأربعاء، 13 ديسمبر 2017) http://studies.aljazeera.net/ar/reports شوهد بتاريخ 2018.02.28

د. السياسة الوطنية التونسية للهجرة:

عرفت تونس موجات عديدة من الهجرة وهذا منذ سنة 1960 نحو دول أوربا الغربية، وبالخصوص منها فرنسا، تنامت تدفقات المهاجرين بعد قرار توقيف الهجرة الذي اتخذته الدول الأوربية ابتداء من 1973[1].

إن أهمية الجالية التونسية المتواجدة بالخارج، كانت السبب في إقامة سياسة وطنية (تونسية) في ميدان التأطير، هذه السياسة تنطلق من مبدأ أن التونسيين المتواجدين بالخارج يشكلون جزءا مندمجا ومتكاملا مع الجالية الوطنية، وهو ما يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم في دولة الأصل، التي في المقابل تفرض عليهم مشاركة أكبر في مجهود التنمية الاقتصادية[2].

العديد من العوامل ساهمت في بلورة هذه السياسة وهي تحدد استراتيجية خاصة تشمل على برامج عمل للمهاجرين المتواجدين في الخارج، بلورة هذه السياسة يهدف إلى الحفاظ على العلاقات بين المهاجرين المتواجدين في الخارج ووطنهم (تونس).

وعلى نحو آخر، عرفت تدفقات المهاجرين أشكالا جديدة، تميزت بتصاعد الهجرة السرية، فتونس تجد نفسها في آن واحد كدولة مستقبلة لا فقط للمهاجرين من دول المغرب العربي بل أيضا من دول جنوب صحراء إفريقيا، وبهذا تحولت إلى دولة مصدر وعبور، وهذا ما استلزم منها تحديد سياسة لتنظيم هذه الهجرة الجديدة القادمة من دول جنوب صحراء إفريقيا، والتي هي مستقاة من أعمال (تشريعات) وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة وكذا وزارة الداخلية[3].

أما بخصوص سياستها اتجاه المهاجرين القادمين إليها، فتونس مثلها مثل الدول المغاربية الأخرى، تحولت في عشرية 90 إلى منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا، إيطاليا، والاتحاد الأوربي الذي يعمل على دمج تونس في برنامجه لمكافحة الهجرة

[1] Abderazak Bel Hadj**, « Les politiques migratoires, les institutions compétentes et leur environnement en Tunisie »,** Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, à la migration et à la circulation des personnes, institut universitaire européen, 2004, 1. **www.carim.org/publications/CARIM-AS04_02-Zekri.pdf**

[2] **Ibid**, 1.

[3] **Ibid**, 2.

السرية[1].

في هذا الإطار تبنت تونس قانونا صارما يعاقب على محاولات الهجرة غير الشرعية والشبكات التي تدبرها (تنظمها)، كما يمكن ذكر نداء رئيس الجمهورية التونسية في 8 جوان 1995 أمام المنظمة الدولية للعمل، الذي سطر فيه رغبة تونس في معالجة مسألة الهجرة عن طريق إقامة التبادلات ما بين ضفتي المتوسط. والتي وصفها (التبادلات) في هذه الألفية الثالثة على أنها أحد صفات العولمة، كون المسافات والحدود بين الدول لم تعد تشكل عراقيل لهذه التبادلات[2].

II. التداعيات الأمنية للهجرة المغاربية:

حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2016، فإن عدد المهاجرين إلى أوروبا بلغ 180245 مهاجرا وصلوا إلى كل من إيطاليا واليونان والنمسا. وتشير إحصائيات المنظمة ذاتها لسنة 2015 إلى أن أكثر من 350 ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا، معظمهم عن طريق ليبيا من بينهم 23000 وصلوا إلى إيطاليا و12000 إلى اليونان، مشيرين إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكتنفها العديد من المخاطر التي أدت إلى هلاك العديد من المهاجرين، حيث تشير إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن الهجرة غير الشرعية عبر البحار قد أدت إلى مقتل أكثر من 350000 مهاجر غرقوا خلال سنة 2014، في حين تجاوز عدد الغرقى منهم في حصيلة الأربعة أشهر الأولى من سنة 2015 الـ 16000 غريق، فيما وصل عدد الغرقى الى منتصف سنة 2016، 1231 مهاجر غريق[3].

وسبق أن أعلنت المنظمة نفسها تسجيل إحباط محاولات 1206 أشخاص للهجرة غير الشرعية عام 2016 ويؤكد التقرير الجديد أن «أرقام خفر السواحل لا تعكس حجم هذه الظاهرة»، وتشير إلى تسجيل مصادر حقوقية (لم تسمها) تسلل نحو 17 ألف شخص سنويًا،

[1] **Ibid**, 18.
[2] **Ibid**, 19.
[3] فائزة لعموري، **جامعة أدرار تحتضن الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية: أكثر من 180 ألف هاجروا إلى أوروبا في 2016**. المساء. يومية وطنية، انظر الرابط
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/21231

من جنسيات مختلفة، إلى السواحل الأوروبية[1]

ومن السهل ملاحظة التطور المتزايد والمذهل للهجرة غير النظامية والذي نجم عنه تداعيات وانعكاسات سلبية كبيرة على الدول المغاربية، ولا يتوقف الأمر عند الاقتصاد بل يتجاوزه إلى الحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير النظامية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد آخر بشكل قد يصعب معه السيطرة عليها لاحقا، وهو ما يحتم على الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعة أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالبديهي أن نشاطا بشريا يتصادم مع سياسات دول قائمة ويعبر حدودا بشكل غير طبيعي ولا منظم لا بد أن تكون له أثارا كبيرة في مختلف الجوانب خاصة منهت الأمنية.

فالحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد فهو مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقة، القتل، الاعتداءات، ترويج المخدرات، تزوير الوثائق) هذا ما يشكل إحساسا باللاأمن، كما يسهل للتنظيمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد أو العكس (إفلات الإرهابيين، وتنامي الصراعات القبلية والطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم.

ومن جهة أخرى هناك بروز منظمات الإتجار بالبشر، حيث تشير التحقيقات إلى وجود منظمات عابرة للحدود وللقارات تتاجر بالبشر، وأن هذه المنظمات تنسق مع مجموعات الجريمة المنظمة داخل أوروبا نفسها .كما هو عليه الحال بإيطاليا . وذلك لتهريب المهاجرين غير الشرعيين بواسطة مراكب لا تصلح للسفر على متنها. وتصف هذه التقارير الدولية هذا النوع من التجارة بالبشر بأنها تجارة مربحة؛ إذ أنه، وحسب الأمم المتحدة، يجني المهربون من إفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى إلى أمريكا الشمالية نحو 06

[1] تقرير: **الجزائر تحبط هجرة أكثر من 3 آلاف شخص في 2017**. السبت، 27 يناير 2018 06:49. شوهد بتاريخ 13.09.2018 https://arabi21.com/story/

ملايير و800 مليون دولار سنويا، في حين يجني بعض المهربين (مهربي البشر) أكثر من 60000 دولار أسبوعيا من هذه التجارة[1].

وإجمالا يمكن حصر المخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية عامة في عمليات التهريب (سلاح، مخدرات، سجائر، كحول، بنزين، مواد غذائية) التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوروبية أو عند سعيهم للاستقرار في الدول المغاربية بعد فشل محاولتهم الوصول إلى الضفة الشمالية. بالإضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض والأوبئة والتأثير على التركيبة السكانية للبلدان المغاربية خاصة في الجنوب وإثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول.

ثالثا . الجريمة المنظمة

تشهد دول المغرب الكبير تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية بقوة بعد نهاية الحرب الباردة.

وتعرف الجريمة المنظمة على أنها الجريمة التي ينتسب ارتكابها لجماعة من الأفراد يعملون ضمن هيكلة وبنيان قائم وتسلسل إداري، والتزام أعضائها بقوانين المنظمة، رغبة في تحقيق أهدافها الإجرامية، على نطاق عالمي مما يجعلها تتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يجعلها من الجرائم العابرة للحدود وذلك لتجاوز خطر أثار نطاقها الإقليمي وتعدد جنسيات من ينتمون إليها، بصفتهم أعضاء أو مساهمين في تحقيق الأهداف بأنشطة غير مشروعة[2].

توجد جماعات الجريمة المنظَمة في أجزاء مختلفة من العالم، وهي تضلع في تجارة المخدِرات الدولية منذ 100 عام وعلى مدى هذا الوقت، شهدت عملياتها وهياكلها تحولاً بفعل التكنولوجيا والتشريعات والتحولات في السياسة؛ وقد ظهرت ثم اختفت العديد من

[1] فائزة لعموري، **المرجع السابق**.

[2] عبد العالي عبد القادر، بومليك نوال، **الاخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية**. 27 فيفري 2014. http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/480 .

أسوأ عصابات الاتِجار بالمخدِرات سمعةً في العالم[1].

في عام 2014، قُدِرَ أن جماعات الجريمة المنظَمة عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم تُحصِل نحو ما بين خُمس وثلث إيراداتها من مبيعات المخدِرات. وحدَد اليوروبول نحو 5000 جماعة إجرامية منظَمة دولية تعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 2017، وقدَر أن أكثر من ثلثها ضالع في الاتِجار بالمخدِرات. وهذا يجعل الاتِجار بالمخدِرات أكثر انتشاراً على نطاق الجريمة المنظمة مقارنة بالجريمة المنظَمة المتعلقة بالممتلكات أو تهريب المهاجرين أو الاتِجار بالبشر أو الاحتيال الضريبي أو أي نشاط غير مشروع آخر[2].

ويبدو أن أهمية الاتجار بالمخدِرات بالنسبة إلى الجريمة المنظَمة بلغت ذروتها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت «فرص تجارية» جديدة بعد ذلك. وهناك العديد من الأنشطة الحالية لجماعات الجريمة المنظَمة التي ربما لم تكن موجودة قبل عدة عقود. ومع ذلك، يمكن للاتجار بالمخدِرات أن يكون بمثابة الحاضنة لتطور جماعات الجريمة المنظَمة. وفي أوقات أخرى، ربما يكون أيضاً نشاطاً تضطلع به جماعات الجريمة المنظَمة بعد ترسُخها في أسواق أخرى غير مشروعة[3].

[1] تقرير المخذرات العالمي 2018، **مشكلة المخذرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب**. مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. UNDC. 15 انظر الموقع www.unodc.org/doc/wdr2017

[2] المرجع نفسه، 9.

[3] تقرير المخذرات العالمي 2018، **المرجع السابق**، 15.

ترتيب الدول المغاربية حسب تصنيف» نامبيو» العالمي للجريمة المنظمة من سنة 2012 الى غاية منتصف 2018

السنة / الدول	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ليبيا	-	-	22	17	22	33	22
الجزائر	6	37	42	50	24	49	33
المغرب	50	82	48	66	40	52	41
تونس	-	52	54	84	64	73	66

Source : https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp2018

هذه التنظيمات والمجموعات المصدرة تمتلك وبحوزتها المال والأسلحة وتصل إلى تطوير نفسها بشكل سريع وفى زمن قصير، بالإضافة إلي سيطرتها على مراكز حيوية في الدول العربية والإسلامية، مثل منابع النفط أو الأطراف الحدودية أو المراكز التنموية للدول، دون مبالات للدول التي تعتبر مستفيد من هذه المواقع، مثل أغلب ومعظم الشركات النفطية الأجنبية، فهم المستفيدين من النفط العربي والإسلامي والتي في جُلها هذه المواقع قد تكون الجماعات الاجرامية التي تنتسب «لداعش» مسيطرة عليها، على سبيل المثال مدينة سرت الليبية، وليس بالضروري أن تكون مدن نفطية قد تكون أماكن تمركز لهم، مثل مدينة درنة وبنغازي بليبيا[1].

[1] المهدي صالح أحميد **الجريمة المنظمة والإرهاب في ليبيا** libyaalmokhtar.com/2017/12/23

وتشير بعض الدلائل إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعمل أساساً في شمال وغرب أفريقيا، يضلع في الاتِجار بالقنَب والكوكايين، أو على الأقل في حماية وإن بدا أن إجمالي إيرادات هذه الجماعة من المتَجِرين، ويبدو أن فرادى قادة قطاع المخدِرات متواضع نسبيًا. حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي انفصلت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضالعون حاليًا بشكل مباشر في الاتجار بالمخدِرات.[1]

إن المعطيات الجيوسياسية للجزائر باعتبارها أكبر دولة في إفريقيا (85٪ صحراء و6511 كم حدود برية و1200كيلومتر من ساحل البحر) وموقعها الجغرافي الذي وضعها بين منطقتين رئيسيتين لإنتاج القنب واستهلاكه إن الوضع الجغرافي في الجزائر أهلها لأن

[1] تقرير المخذرات العالمي 2018، المرجع السابق، 39.

تكون منطقة عبور للإتجار بالمخدرات وكذا نشاطات المنظمات الاجرامية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي والأزمات الأمنية الكبرى في عدة دول مجاورة مثل ليبيا ودول الساحل وبعض الدول المتوسطية.

كما أن إطلال الجزائر على المتوسط جعلها عرضة لنشاطات مهربي البشر وكذا مروجي الهجرة غير النظامية، مستغلين وجود أعداد متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين على التراب الجزائري، وبعضهم يتم تجنيدهم من قبل شبكات تهريب المخدرات.

وعليه فقد اعتمدت الجزائر مقاربة شاملة كإستراتيجية لمواجهة الجريمة المنظمة، ويظل النهج الشامل الذي يعالج الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بالنسبة للجزائر، عنصرا محوريا في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، متكيفا مع الإطار القانوني المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتجريم تمويل الإرهاب وإجراءات تجميد الأصول وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومعايير مجموعة العمل المالي.

أما على الصعيد الإقليمي، تلتزم الجزائر التزاما كاملا بالتعاون في مكافحة زعزعة الاستقرار التي تسببها جماعات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

ويعد الانتشار العسكري الكبير على حدود البلاد هو جزء من جهود الجزائر لضمان ليس فقط الأمن القومي ولكن أيضًا أمن الدول المجاورة.[1]

[1] Terrorisme et criminalité organisée : l'Algérie plaide pour une approche globale https://www.aps.dz/algerie/91793-terrorisme-et-criminalite-organisee-l-algerie-plaide-pour-une-approche-global.

وعليه فلم تقتصر الجزائر على الجانب القانوني فقط بل عززت ذلك باجراءات عملياتية ميدانية تمثلت فيما يلي:

1. تعزيز الموارد البشرية والمادية لوحدات حرس الحدود.
2. التكيف المنتظم لخطة انتشار القوات الأمنية مع الواقع على الأرض.
3. تعزيز عمليات المراقبة والتحكم في طرق الاتصال بمساعدة مجموعات الكلاب.
4. التحقيق في تفكيك شبكات تهريب المخدرات.
5. تكثيف تبادل المعلومات الداخلية للخدمات الإضافية.

6- إنشاء أربعة مراكز قضائية مختصة للتحقيق والبت في القضايا المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وقد نجح هذا النظام في تعطيل النشاط الإجرامي لتجار المخدرات، وخاصة القنب[1].

كما عززت جهودها بإنشاء المكتب الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان والذي تم الإنشاء بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 09 جوان 1997 المعدل والمكمل:

• تحديد السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها ومراقبة تطبيقها بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية.

[1] MINISTERE DE LA JUSTICE. Efforts de l'Algérie pour la réduction de l'offre de la drogue Par/ M.A. BENHALLA Directeur Général ONLCDT le 22 octobre 2018 .vu le 24/04/2022.a 22 :00 .https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/2019/Contributions/October/Panellists/22_October/5._African_Group_Algeria.pdf.

• تنسيق ومراقبة الإجراءات التي تقوم بها القطاعات المعنية بالوقاية ومكافحة المخدرات

• تقديم تقارير إلى الحكومة عن عمل المكتب والنتائج التي تم الحصول عليها.

• تطوير وتعزيز وتوطيد التعاون الإقليمي والمجتمع الدولي في مكافحة المخدرات وادمانها.

وللقيام بمهمته، يضم المكتب لجنة تقييم ومراقبة مؤلفة من ممثلين عن 14 وزارة و 3 خدمات قتالية و 4 جمعيات وطنية.

جدول يبين كميات المخدرات المضبوطة في الجزائر خلال السنوات 2013 الى 2018

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	8 أشهر من 2018
القنب (طن)	211.5	181.9	126.6	109	52.6	25.1

المصدر[1]: وزارة العدل

فمن خلال الجدول اعلاه يتبين مدى تناقص الكميات التي تدخل الجزائر، وهو ما يعكس الجهود التي تبذلها الجزائر ازاء الجريمة المنظمة .فقد تم عرض حصيلة الكميات

[1] MINISTERE DE LA JUSTICE. Efforts de l'Algérie pour la réduction de l'offre de la drogue Par/ M.A. BENHALLA Directeur Général ONLCDT le 22 octobre 2018 .vu le 24/04/2022.a 2200

المحجوزة خلال عدة سنوات للقنب المعالج، وذلك باعتباره المادة الاكثر استهلاكا في الجزائر موازاتا مع العقاقير المؤثرة على العقل علما أنه دائما ما تظهر مواد مخدرة جديدة موجهة للجزائر. كما أن الملاحظ ايضا هو أن المتاجرين بالمخدرات الذين يستخدمون الطريق البري آخذة في التناقص على عكس استخدام طرق مستحدثة أخرى.

رابعا. تداعيات اللأزمة الليبية على أمن دول المغرب العربي:

تولى العقيد لقذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب 1969 حيث الغى الحكم الملكي وانشأ الجمهورية العربية الليبية، استمر في حكم البلاد مدة 42 سنة الى غاية 17 فيفري 2011 نتيجة الانتفاضة والحراك الشعبي الذي اسقط حكمه.[1]

بدأت الاحتجاجات في ليبيا بعد خروج العشرات من المتظاهرين في مدينة بنغازي في الخامس عشر من شهر فيفري 2011 محتجين على اعتقال محامي ضحايا «سجن بوسليم» الحقوقي الليبي: «فتحي تريل»، حاملة شعارات تطالب بالحرية والعدالة، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية تعيد النظر في توزيع الثروة، وصياغة دستور جديد للبلاد يضمن المشاركة الفعلية للشعب، ووضع حد لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، وقد ساهمت وسائط الإعلام المختلفة في حشد الشعب الليبي وراء هذه المطالب.

أسفرت هذه المظاهرات في بدايتها عن إصابة 38 شخصا من المتظاهرين، في المقابل بث التلفزيون الرسمي الليبي صورا ومقاطع للعشرات من أعضاء اللجان الثورية في مدن ليبية مختلفة، تهتف بحياة الزعيم معمر القذافي[2]. وفي 17 فيفري من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالرصاص الحي خلف العديد من الضحايا قدرت حسب المنظمات الانسانية بحوالي 300 قتيل في غضون بضعة ايام، ما أدى الى غضب شعبي كبير خاصة

[1] مجموعة من الباحثين، **الأزمة الليبية إلى أين؟، فريق الازمات العربي**، (الاردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد13، مارس 2017)، 8.

[2] زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، دراسة غير منشورة، 2013، 130.

في بنغازي، حيث خرجوا بقوة في مظاهرات الى درجت ان قوات الامن الليبية عجزن عن مواجهتها، وفي خلال اسبوع كانت جميع المدن الرئيسية من بن غازي الى الحدود المصرية شرقا قد سقطت بأيدي المتظاهرين.

وخرجت مظاهرات في طرابلس وتاجواء والزاوية الزنتان والنالوت ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت الانتفاضات والاحتجاجات في الشرق والغرب[1]. كما حاول النظام آنذاك أن يحذر من تداعيات هذه الأحداث ومخاطرها، وان الشعب الليبي أمام خياران، إما الدخول في حوار وطني أو الاحتكام للغة السلاح، وان مخاطر استعمار ليبيا واردة إذا لم تتوقف هذه المظاهرات، لكن هذا لم يؤثر على الوضع الميداني وزادت المظاهرات حدة وقوة.[2] وما زاد الوضع تأزما هي الانشقاقات والاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش وفي أركان النظام، وشمل وزراء ومسئولين كبار ودبلوماسيين. [3]

واستمر الأمر بين كر وفر الى ان تدخل حلف الناتو الى جانب المنتفضين لمدة 6 اشهر، بعدها سقطت طرابلس في 22 اوت وفر القذافي وابناؤه والقريبين منه، وفي 20 اكتوبر 2011، القي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت، من قبل جماعات المقاتلين المصراتيين. وبذلك طويت صفحة الجماهرية العظمى[4]

بعد سقوط القذافي دخلت ليبيا في انفلات امني وانتشار السلاح وتكاثر الكتائب المسلحة التي تعمل لأجندة متباينة.[5] تتوزع هذه التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، وتنشط تحت عدد من التسميات.

---

[1] أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، رسالة ماجستير، دراسات مغاربية، 2016)، 126 .125.

[2] زياد عقل، " **الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، 72.

[3] زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**، 132.

[4] أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، 129.

[5] **المرجع نفسه**، 132.

ومن أبرزها (القوات التي قادت عملية فجر ليبيا، حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني، القيادة العامة للجيش الليبي، قوات القعقاع والصواعق والمدني، قوات الدروع، مجلس شورى ثوار بنغازي، كتائب الطوارق في الجنوب الليبي، مجلس شورى ثوار درنه، تنظيم أنصار الشريعة، جيش القبائل) [1].

هذا الوضع الامني المضطرب دفع الامم المتحدة الى اصدار تقرير تعرب فيه عن قلقها البالغ ازاء تنامي حدة احداث العنف في البلاد، حيث تشير الوثيقة الى استمرار الاغتيالات ومواصلة انشطة المجموعات المسلحة فضلا عن الهجمات والتهديدات لأعضاء

[1] القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من "الثوار" من 23مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس و، بسط ت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد. وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.

1. تشكيلان جديدان تم استحداثهما: وقد شرعت بتشكيلهما بناء على قرار سابق للمؤتمر الوطني. حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني

2. القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات

التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصه وغيرها) وهي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنه، وقد خسر حفتر كثيرا من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنه رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر.

3 قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء 32 (معزز) التابع سابقاً لخميس القذافي، وعناصر من كتيبة إ (محمد المقريف) المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس. وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير.

4. قوات الدروع: هي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية من "الثوار" وتملك أكبر ترسانة عسكرية أغلبها مما استولى عليه "الثوار" من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تملك نفس القوة السابقة.

مجلس شورى ثوار بنغازي: وكتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر ه ذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخرا إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي. **ـ كتائب الطّوارق في الجنوب الليبي:** وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكون "التبو" المدعوم من الزنتان وفرنسا. **مجلس شورى ثوار درنه:** كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام " الذي اعتنق فكراً متطرفاً وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل مجلس شورى درنة في منتصف عام 2015 في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة. **تنظيم أنصار الشريعة:** في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله في جانفي 2015 و، قد كان جزء من مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.

جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموال لنظام القذافي وقد، وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة. وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جبهة الوطنية في الغرب الليبي، وقد تم اخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

السلك الدبلوماسي في جميع انحاء ليبيا بما في ذلك العاصمة طرابلس[1]

شهدت ليبيا حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح والانفلات الامني الفاضح سواء من الدخل او عبر الحدود، وهو ما فسح المجال للدخول الجماعات المسلحة ومهربي السلاح بالتنقل والاتجار بسهولة تامة مما جعل ليبيا سوقا للأسلحة، فقد سربت صحيفة الصانداي « تقارير مخابراتية توكد فيها تمكن جماعة بوكو حرام من تأمين طريق الى ليبيا لتهريب الاسلحة الثقية والصواريخ المضادة للطائرات، وهو ما وصل فيما بعد الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وكذا قبائل الازواد، مما وضع المنطقة على صفيح ساخن من التهديدات الارهابية والتدخلات الاجنبية.

وبما أن الجزائر على تماس مباشر مع ليبيا وعلى طول حدود يناهز الألف كلم، وخاصة بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في ليبيا، والتي تزامنت مع جملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين اجانب، سارعت الجزائر إالى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة، والتي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وحتى الحدود الجنوبية مع مالي، فقد استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس، وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا. كما نشرت تعزيزات عسكرية وأعداد اضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا إالى غاية الحدود التونسية. وهو ما يعتبر عملا ينهك كاهل الدولة في مراقبة كل هذه الحدود الشاسعة في ظروف أمنية خطيرة، [2]

وازدادت هذه الإجراءات الأمنية تشديدا بعد أن تمكن مسلحون من ليبيا التسلل للمشاركة في هجوم عام 2013 في حقل عين أميناس للغاز وهو الهجوم الذي قتل فيه 40 من عمال النفط. كما استطاعت القوات الجزائرية مطلع 2016 من قتل سبعة مسلحين ليبيين

[1] أوشريف يسرى، **المرجع السابق**، 133.

[2] محمد غربي وابراهيم قلواز، **تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الامن الاقليمي والامن الجزائري**، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014)، 31-32.

قرب الحدود على مقربة من عين أميناس حاولوا اختراق الحدود. كما يوقف الجيش بشكل متكرر تهريب الأسلحة من ليبيا. وفي نفس السياق قال إسماعيل جوهري وهو عقيد سابق ومحاضر في مجال الأمن في جامعة الجزائر "أي حرب كبيرة في ليبيا سيكون لها انعكاسات سلبية ومزيد من اللاجئين والمخاطر الأمنية... لكن تقليل وجود داعش (الدولة الإسلامية) سيكون خبرا جيدا أيضا" مشيرا إلى أن "أي ضربة لهم ستقلل من عمليات التجنيد التي يقومون بها في شمال أفريقيا."[1]

وتواجه تونس أكبر خطر من الأزمة الليبية. فقد نفذ متشددون تونسيون تدربوا في معسكرات ليبية العام 2013 هجومين كبيرين على سائحين أجانب في تونس. وسافر أكثر من 3000 تونسي للانضمام للقتال في صفوف الدولة الإسلامية وجماعات مسلحة أخرى في العراق وسوريا مما يجعلها متخوفة من عودة هؤلاء إلى تونس وما يشكلونه من خطر على أمن تونس، لكن مصادر أمنية تونسية تقول إنها تعتقد أن كثيرين منهم يعودون إلى ليبيا. وعلى طول الحدود مع ليبيا أقامت السلطات التونسية جدارا عازلا بطول 200 كم[2].

[1] تحليل: **تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا**. المركز الديمقراطي العربي. نشر بتاريخ 19. فبراير 2016 شوهد بتاريخ 20
17.07.13 على الساعة 01:45
https://democraticac.de/?p=2780

[2] المرجع السابق.

الفصل الثالث

التحديات الأمنية بين السياسات المغاربية والاستراتيجيات الأجنبية

المبحث الأول: طبيعة مواجهة الدول المغاربية للتهديدات الأمنية.

إن الظروف الاقليمية في المنطقة المغاربية وخاصة من الناحية الأمنية والتي شهدت تدهورا كبيرا خصوصا بعد موجات الحراك العربي في كلا من تونس وليبيا، إضافة الي ظهور شبكات تهريب الاسلحة والهجرة غير شرعية وما تشكله من تحديات

اتجاه هذه الدولة، كان من الضروري أن تقوم هاته الدول بخطوات من أجل حماية استقرار المنطقة. إلا أن سياساتها المنتهجة يدور حولها الكثير من الجدل.

المطلب الأول: السياسات الأمنية لدول المغرب العربي.

تشهد منطقة المغرب العربي الكثير من التهديدات المتنوعة والتي تتطلب استراتيجيات محكمة وفعالة تتماشى وطبيعة المخاطر المحدقة بالمنطقة، وعليه فإن السياسات الأمنية المعتمدة من طرف الدول المغاربية اختلفت باختلاف الرؤى والأهداف وكذا الإمكانات والوسائل المتاحة، وسوف نعرف أهم الاستراتيجيات المعتمدة لمواجهة مختلف التهديدات والتحديات بالمغرب العربي الكبير.

أولا: السياسة الأمنية المعتمدة من طرف الجزائر

للتعامل مع التهديدات الامنية، اتخذت الجزائر سلسلة من الإجراءات تشمل الجيش والدرك وحرس الحدود وأجهزة المخابرات والشرطة والجمارك. وهي تتمثل في إرسال تعزيزات ومعدات عسكرية إلى المناطق الحدودية، وإنشاء نقاط مراقبة جديدة، وتقوية حراسة الحدود ومراقبتها، وبناء بنية تحتية جديدة، وتركيب معدات مراقبة إلكترونية. إن بعض الإجراءات، مثل بناء نقاط تفتيش جديدة [1]أو حفر خنادق على قطاعات من الحدود مع المغرب وتونس، لها هدف أمني واقتصادي مزدوج. وهي تهدف إلى محاربة الإرهاب وتهريب الأسلحة وتداولها وتهريب المنتجات الجزائرية المدعومة. بمهاجمة تهريب الوقود الجزائري 14، تحد قوات الأمن من الخسائر الاقتصادية، وتحرم الجماعات الإرهابية من مصادر التمويل وتعوق

[1] **Abdennour** Benantar. **Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne** ***Algerian State's Border Security Strategy*** https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712

تحركاتها. قامت الجزائر بتعزيز التعاون الاقليمي في مكافحة الإرهاب، واكتسبت معرفة عميقة في مجال التعامل مع الشبكات الإرهابية محليا ودوليا. والأهم من ذلك حققت الجزائر مستوى خاص من الحكمة في طريقة تعاطيها مع هذه الشبكات وحذرت من التدخل العسكري في مالي وليبيا المجاورة وكانت تحذيراتها مبنية على التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الفكر المتطرف وتوحيد المشاعر الانفصالية.

كما تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله؛ حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي تم إبرامها بالقاهرة بتاريخ 22 أفريل 1998م[1].

كما أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على المستوى الإفريقي عن توقيع الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في14 جويلية 1999م[2] بالعاصمة الجزائرية إذ تعرب الجزائر فيه عن رغبتها في تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل منع الارهاب ومكافحته.

وتعزيزا لهذه الاتفاقية فقد تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002م، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002م،

بينما دعا المؤتمر العربي الثاني عشر لمكافحة الإرهاب المنعقد بتونس في 24 جوان 2009م على ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وتعتبر الجزائر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت

[1] دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن (فرع منع الارهاب)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 08.
https://www.unodc.org/documents/terrorism/Publications/Study_CT_Legislation_Gulf_Yemen/Arabic.pdf

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 30، اتفاقيات دولية اتفاقية الوحدة الإفريقية لمنع الارهاب ومكافحته، 28 مايو 2000.

الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010م، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، وتم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان– الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر– في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011م، على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع. [1].

بدأ التعاون مع ليبيا لكنه أقل تقدمًا بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد. على الرغم من أن الأمن يعتبر أولوية رئيسية، إلا أن «السلطات الانتقالية» لا تزال تفشل في فرض نفسها ضد الميليشيات وفرض سيطرتها على المنطقة (حداد، 2013؛ ص 323–342). هذا الارتباك حول الأمن، والذي يزعزع استقرار كل من هذا البلد وجيرانه، يجعل التعاون العملياتي معضلة. بعد تقارب ملحوظ، على النقيض من التوتر في العلاقات الثنائية في عام 2011، اتفقت الجزائر وليبيا، في آذار / مارس 2012، على تنظيم دوريات مراقبة الحدود بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مسائل تبادل المعلومات الاستخبارية. كما اتفق البلدان على إعادة تفعيل توصيات الاجتماع الثاني للجنة الأمنية، في فبراير 2012، بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بجميع أنواعه، فضلاً عن مكافحة الهجرة غير الشرعية. تم استكشاف السبل من حيث «التدريب المتخصص» (الشرطة القضائية، شرطة الحدود، إلخ) من أجل مساعدة ليبيا على إعادة بناء أجهزتها الأمنية وبناء مؤسسات الدولة وقد كان للجزائر الباع الكبير والخبرة الكافية في مواجهة التهديدات الامنية سواء منها التقليدية او غير التقليدية، بل اصبحت مرجعا لدى الدول الاجنبية في التعامل مع هكذا تهديدات خاصة منها مكافحة الارهاب[2].

---

[1] غرابي ميلودة، **ماهي الإستراتيجية الأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا؟** الحوار المتمدن–العدد: 5411 – 2017 / 1 / 24 – 14:19
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=545838

[2] Abdennour **Benantar.** Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne *Algerian State's Border Security Strategy* **https://journals.openedition.org/anneemaghreb/2712**

ب.الجهود الميدانية في مكافحة الارهاب.

تساهم جهود الجزائر المحلية لهزيمة داعش من خلال الرسائل المضادة وبرامج بناء القدرات مع الدول المجاورة بشكل غير مباشر في مهمة تحالف الهزيمة العالمية وداعش. الجزائر عضو في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وتشارك في رئاسة مجموعة عمل منطقة غرب إفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

حوادث الإرهاب لعام 2019: لم يقم تنظيم القاعدة ولا تنظيم الدولة الإسلامية بأي هجوم في الجزائر في 2019، على الرغم من أن وسائل الإعلام ذكرت أن مجموعة إرهابية مجهولة الهوية قتلت في 16 يناير / كانون الثاني راعياً وحيداً في منطقة طارق بن زياد الجبلية التي استغرقت ساعتين ونصف الساعة. جنوب غرب الجزائر العاصمة. ومع ذلك، فقد وقعت عدة اشتباكات بين الإرهابيين وقوات الأمن خلال عمليات التمشيط التي استخدم فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش بشكل أساسي العبوات الناسفة والأسلحة الصغيرة. اشتبكت القوات المسلحة الجزائرية مع الإرهابيين عام 2019 في العمليات التالية[1]:

قتلت القوات الجزائرية في 6 نوفمبر ثلاثة أعضاء بجماعة إرهابية في تيبازة غربي الجزائر العاصمة. وأفادت أنباء عن مقتل خمسة جنود جزائريين في الاشتباك.

[1] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

في 18 نوفمبر / تشرين الثاني، قتلت القوات الجزائرية عضوين مزعومين بداعش خلال عملية على طول الحدود الجنوبية مع مالي. ووصفت وسائل إعلام داعش الحادثة نفسها بأنها هجوم أسفر عن مقتل ثمانية جنود جزائريين.

التشريع وإنفاذ القانون وأمن الحدود: لم تُجر الجزائر أي تغييرات كبيرة على الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب منذ عام 2018. حافظت الحكومة الجزائرية على سياستها الصارمة المتمثلة في "عدم التنازل" فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات التي تحتجز مواطنيها كرهائن[1].

عالجت القوات العسكرية الجزائرية وأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات والأمن المتعددة مكافحة الإرهاب والاستخبارات المضادة والتحقيقات وأمن الحدود والاستجابة للأزمات. وشملت هذه الفروع المختلفة لهيئة الأركان المشتركة والجيش الجزائري و 140.000 من أفراد الدرك الوطني وحرس الحدود التابعين لوزارة الدفاع الوطني. وحوالي 210.000 من الشرطة الوطنية، أو المديرية العامة للأمن الوطني، التابعة لوزارة الداخلية. قدمت إعلانات المعلومات العامة من وزارة الدفاع الوطني تقارير في الوقت المناسب عن الحوادث التي قامت خلالها قوات وزارة الدفاع الوطني بالقبض على الإرهابيين أو القضاء عليهم وصادرت المعدات والأسلحة ومخابئ الذخيرة والمخدرات[2].

[1] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

[2] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

ظل أمن الحدود أولوية قصوى. أفادت وسائل إعلام عن استمرار التعاون بين الجزائر وتونس، بما في ذلك عملية عسكرية برية وجوية جزائرية مشتركة ضد معاقل داعش في المنطقة الحدودية، مما أدى إلى تدمير أوكار الإرهابيين والقنابل محلية الصنع. راقبت الحكومة الجزائرية عن كثب بيانات الركاب للرحلات الداخلية والخارجية. الجزائر لديها أيضا API وطنية واستراتيجية PNR وتقوم بإنشاء لجنة API / PNR. اعتبارا من هذا العام، الجزائر لديها وحدة معلومات الركاب تعمل تحت الإدارة العامة للجمارك. واستخدم المسؤولون الحكوميون بشكل فعال قواعد بيانات الإنتربول في موانئ الدخول[1].

شاركت وكالات إنفاذ القانون الجزائرية في التدريبات والتبادلات التي قدمتها الحكومة الأمريكية ودول أخرى. حضر المشاركون الجزائريون العديد من ورش العمل التي نُظمت في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة ومنظمات متعددة الأطراف أخرى.

مكافحة تمويل الإرهاب: الجزائر عضو في مجموعة المينافاتف. وحدة الاستخبارات المالية التابعة لها، والمعروفة باسم وحدة معالجة الاستخبارات المالية، هي عضو في مجموعة إيغمونت. لم تكن هناك تحديثات مهمة في عام 2019.

يعد تنظيم المساجد لضمان "نزع الطابع السياسي عنها" و "نزع أيديولوجيتها" جانبًا أساسيًا من النهج الجزائري. تقر الجزائر بالدور الحاسم للنساء والعائلات في جهود مكافحة التطرف العنيف، ودور مرشداتها ورجال الدين المسلمات اللواتي يعملن مع الفتيات

[1] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

الصغيرات والأمهات والسجناء. تراقب الحكومة الجزائرية المساجد بحثًا عن الجرائم الأمنية المحتملة وتحظر استخدام المساجد كأماكن اجتماعات عامة خارج أوقات الصلاة العادية. يؤكد المسؤولون الحكوميون علنًا على التقليد المالكي السني في الجزائر للإسلام، والذي يعتقدون أنه يوفر رؤية دينية "معتدلة" للبلاد. تفرض الحكومة بشكل دوري قيودًا على المتغيرات الأخرى للإسلام لعدم الالتزام بالإجراءات الإدارية المطلوبة من جميع المؤسسات الدينية[1].

التعاون الدولي والإقليمي: واصلت الجزائر دعم جهود مكافحة الإرهاب من خلال المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. بصفتها الرئيس المشارك لمجموعة عمل بناء القدرات في منطقة غرب إفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، شاركت الجزائر في اجتماعات مجموعة العمل المشتركة مع عناصر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. اضطلعت الجزائر بدور قيادي في أفريبول، وهي آلية تابعة للاتحاد الأفريقي ومقرها الجزائر العاصمة للتعاون الشرطي، وتتمثل مهمتها في تعزيز التعاون الشرطي الأفريقي ومنع الجريمة العابرة للحدود والإرهاب. في عام 2019، استضافت الجزائر الجمعية العامة لأفريبول والاجتماع الأول لرؤساء مكاتب الاتصال الوطنية لأفريبول. كما استضافت الجزائر

[1] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

الاجتماع السنوي لممثلي مسؤولي التنسيق لمكافحة الإرهاب التابعين للاتحاد الأفريقي في المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومقره الجزائر العاصمة[1].

واصلت الجزائر انخراطها الدبلوماسي لتعزيز السلم والأمن الإقليميين. لا تزال الجزائر تترأس اللجنة التنفيذية لاتفاق السلام في مالي وتواصل دعم العملية السياسية للأمم المتحدة في ليبيا. كما شاركت الجزائر في مختلف منتديات الساحل والصحراء لمناقشة سياسات التنمية والأمن وتطور الإرهاب الإقليمي. ظلت التوترات الإقليمية بين المغرب والجزائر تشكل عقبة أمام التعاون الثنائي والإقليمي لمكافحة الإرهاب في عام 2019[2].

فيما يتعلق بالتهديدات الناتجة عن حدودها الواسعة والنشاطات غير المشروعة التي تستغل هذه الحدود، اتخذت الجزائر إجراءات للتحضير لما تم وصفه على أنّه حرب استنزاف طويلة محتملة. وفي ضوء ذلك، تم خلط استجابات السياسات الخاصة بالبلد للتهريب والاتجار مع تلك التي تبحث في التهديد الإرهابي العابر لحدود الدول .

في شهر مايو/أيار 2015، قرر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إغلاق كلّ الحدود البرية للبلد، باستثناء الحدود مع تونس .تم أيضاً إضفاء الطابع العسكري على إدارة الحدود، بحيث تمّ نقل مسؤوليات الإدارة من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع .وكنتيجةٍ لذلك، تمّ إعلان كل الحدود مناطق عسكرية مُقيّدة وتم نشر آلاف القوات من الجيش والقوات الجوية على

[1] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

[2] Country Reports on Terrorism 2019: Algeria .**BUREAU OF COUNTERTERRORISM. اطلع على https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism-2019/algeria/ الموقع بتاريخ 21/03/2022 على الساعة 22:35.**

طول الحدود البرية الجزائرية مع موريتانيا ومالي ونيجيريا وليبيا والتي تمتدّ على أكثر من 6000كلم . وبالإضافة إلى ذلك، أتى نشر الجيش على طول الحدود في نهاية إصلاح واسع النطاق لقطاع الأمن تم إطلاقه في العام 2012 من أجل ضمان أداء أفضل للجيش الجزائري تجاه التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة [1].

إلا انه والبرغم من كل هذه الجهود المبذولة، تبقى غير كافية باعتبار ان الدولة الجزائرية على امتداد حدودها المترامية، تتطلب تنسيقا أمنيا مشتركا مع دول الجوار وذلك استجابة للاعتمادية الامنية المتبادلة التي تفرض على كل الدول المتاخمة التنسيق الامني المشترك والجيد.

[1] Ben Kahled, K. 2015. Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation. CTC Sentinel 8 (6).

ثانيا: الإجراءات الأمنية المعتمدة في المغرب

أعدت الحكومة المغربية مشروع قانون مكافحة الإرهاب بشكل فاجأ الجميع نظرا للسرعة التي أنجز بها، وقدمته للبرلمان للتصديق عليه دون أن تأخذ بعين الاعتبار مواقف المنظمات والجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية، كونه ليس قانونا عاديا في ظروف عادية، خاصة وأن هناك قوانين أكثر أهمية مثل قانون الشغل الذي لا يزال في أرفف الحكومة منذ أزيد من ثلاثين عاما ولم يقدم إلى البرلمان[1].

ويعرف القانون الجريمة الإرهابية بأنها تلك التي تهدف «إلى المس بالأمن العام بواسطة التخويف أو القوة أو العنف أو الترهيب أو الترويع»، وحدد تلك الجرائم في: المس بأمن وسلامة الدولة الداخلي والخارجي، المس بحياة الأشخاص، التخريب والإتلاف، تحويل الطائرات أو السفن أو أية وسيلة من وسائل النقل، السرقة وإنتزاع الأموال، صنع أو استعمال أو ترويج أو نقل الأسلحة والمتفجرات، تكوين عصابة، تقديم وسائل الإعانة لهذه الأفعال، والإشادة أو الدعاية «لأفعال تكون جريمة إرهابية بصفة علنية» [2].

ويرى منتقدو القانون أن هذه النقطة الأخيرة قد تقود إلى تجريم إي إشادة بالعمليات الاستشهادية في فلسطين أو تمجيد وامتداح الاستشهاديين ما دامت هذه العمليات «جرائم» في العرف الأمريكي.

أما الجانب المتعلق بالعقوبات فقد نص على رفع العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي لبعض هذه الجرائم المذكورة به. ومنح القانون للحكومة حق تقدير العقوبات في بعض هذه الجرائم وسحب السلطة التقديرية من القضاء، وهي المرة الأولى التي تتم فيها الإشارة بوضوح إلى حق السلطة التنفيذية في التدخل في السلطة القضائية، كما رفع من مدة الحراسة النظرية للمتهم لدى الشرطة من 48 ساعة إلى 144 ساعة، وأجاز لممثل النيابة العامة تأخير اتصال المتهم بمحاميه بل «يمكنه منع الاتصال بالمحامي أو تأخيره إذا تعلق

---

[1] إدريس الكنبوري. **قانون'مكافحة الإرهاب' في المغرب: مخاوف ومحاذير**. 2003-4- 17
http://alasr.ws/articles/view/3886 12- 11-2013

[2] القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الارهاب في المغرب. https://www.maroclaw.com

الأمر بجريمة إرهابية»، وخول الحق في تفتيش المنازل والمساكن في أي وقت ليلا أو نهارا، وأعطى النيابة حق التنصت على المكالمات الهاتفية» أو الاتصالات المتخذة بوسائل الاتصال عن بعد وتسجيلها وأخذ نسخ منها أو حجزها»، وتجريد المتهم بجريمة إرهابية من حقوقه المدنية حتى بعد قضاء مدة العقوبة.

وقد حرصت الحكومة المغربية على أن يكون القانون المذكور مرفوقا بقانون آخر يتعلق بالأجانب المقيمين بالمغرب ومحاربة الهجرة غير الشرعية، حيث وضع قيودا على المهاجرين وخول السلطة حق طرد الأجانب بصفة تلقائية ما لم يتم الطعن في القرار في خلال 48 ساعة.

ونص على معاقبة المقيم غير الشرعي بغرامة مالية والسجن لمدة عامين، وهي كلها مقتضيات ترمي إلى الحد من تسلل المهاجرين نحو أوروبا عبر المتوسط والتضييق على الأفارقة الذين يعبرون بلدان المغرب العربي نحو المغرب للانتقال منه إلى أروبا، كما يأتي القانون تلبية لرغبة أوروبية ظلت تحرص على توفر المغرب لتشريع يقيد حركة الهجرة السرية من أراضيه إليها، واستجابة للهاجس الأمني المتولد بعد اعتقال أفراد الخلية النائمة في جبل طارق[1].

قانون مكافحة الارهاب الذي فرضته السلطة بشكل مفاجئ وسريع لم يلق القبول لدى المواطن المغربي، فقد قدم مشروع هذا القانون للبرلمان من أجل التصديق دون أخذ رأي المجتمع المدني والأحزاب السياسية المغربية، إضافة الى أنه احتوى الكثير من النقاط التي تمس الحريات العامة والأحوال الشخصية.

ثالثا – السياسة الأمنية المعتمدة من طرف تونس:

قال وزير الداخلية التونسي، الهادي المجدوب، الدورة السادسة لاجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، التي انطلقت في 22 أبريل/ نيسان 2016 بالعاصمة تونس. أن «تونس تواجه كغيرها من بعض بلدان المنطقة العربية، مخاطر غير مسبوقة، تهدد أمنها

[1] إدريس الكنبوري، **المرجع السابق**.

القومي وتستهدف استقرارها السياسي، ومؤسساتها ومكاسبها الاقتصادية والثقافية وغيرها»[1] .

وهو ما استوجب وضع مقاربة شاملة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب تنطلق بتحديد الأسباب الجذرية للإرهاب، والتي تشمل الفقر والخصاصة والبطالة المطولة والنظام الاجتماعي غير العادل وغير المتوازن، والفساد والتهميش الاقتصادي والاستلاب الثقافي نتيجة للتحولات العالمية والعولمة والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان. وعليه فان آليات التصدي لا يجب أن تقتصر على المعالجة الأمنية فقط رغم أهميتها بل ينبغي أن تكون الاستراتيجية شاملة وفاعلة تهتم بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية[2].

لكن ومع ذلك تبقى تونس تعاني من الهجمات الارهابية خاصة بعد 2011. فقد ازداد عدد ضحايا الارهاب حيث وصل الى حدود 81 قتيل عام 2015. وتعد جبال الشعانبي وسمامة بالقرب من الحدود الجزائرية ذات تمركز للعديد من الجماعات المسلحة، وتشكل الحدود التونسية الليبية أيضا مصدر قلق كبير لتونس، لذلك ركزت تكتيكات مكافحة الارهاب بشكل متزايد على أمن الحدود والتعاون الثنائي مع الجزائر.

يعمل كلا البلدين على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتأمين الحدود وتنسيق الأعمال البرية والتعاون في وقف أنشطة التهريب، هذا التعاون أسفر عن نجاح العديد من العمليات بما في ذلك القضاء على قائد كتيبة عقبة بن نافع المرتبطة بالقاعدة، لكن مع ذلك يبقى التهديد الارهابي قائم، وذلك لقصور آليات مكافحة هذه التهديدات[3].

إن الاجراءات الأمنية المعتمدة من طرف دول المغرب العربي في مواجهة التهديدات

---

[1] يسرى وناس. تونس.. **ملف "الإرهاب" يهيمن على اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بدأ في 22 أبريل واستمر لغاية اليوم الإثنين في تونس|** .25.04.2016- https://www.aa.com.tr/ar

[2] **واقع الارهاب في تونس. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية.** اطلع عليه بتاريخ :23-07-2016 على الساعة:11:27

http://www.csds-center.com/article/13:49:00 02-03-2015

[3] عقار قردود، تقرير أمريكي يكشف :**الشبح الجهادي لا يزال يطارد تونس ودول المغرب العربي.** في 27-09-2018 اطلع عليه في 07-02-2019 على الموقع. http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2018/09/27/%

الامنية الراهنة تفتقد الى الكثير من الفعالية والعمق، فهي في مجملها تتسم بالظرفية، وكذا افتقادها للنظرة الاستراتيجية الشاملة، فكل دولة تتخذ اجراءات وتعتمد سياسات أمنية دونما الاخذ بعين الاعتبار للبعد الاقليمي المغاربي، لكن هذا لا ينفي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه خاصة منها الجزائر والتي تعد دولة رائدة في مكافحة الارهاب ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الثاني: عوائق التنسيق والتعاون الأمني في منطقة المغرب العربي

التنسيق الأمني لدول المغرب العربي لم يعرف المستويات المطلوبة، وذلك راجع الى عدة عوائق متمثلة في خلافات سياسية ونزاعات حدودية وأزمات داخلية بالإضافة الى ضغوطات خارجية. فكل الاتفاقيات الدولية والصكوك الإقليمية المتعلقة بالمسائل الأمنية سواء تعلقت بالإرهاب أو بالجريمة المنظمة أو غيرها تنص على ضرورة التعاون الدولي في الحد من هذه الآفات إلا أنه يبقى بعيد كل البعد عما هو مأمول وتقتضيه الضرورة في منطقة المغرب العربي أين ينحصر التنسيق الأمني والتبادل المعلوماتي بين هذه الدول في حده الأدنى إن لم نقل ينعدم بين بعض الدول التي تسمي نفسها الدول الشقيقة ولعل مرد ذلك إلى عدة نقاط نذكر من أهمها:

1. اختلاف الرؤى بين دول المغرب العربي في طبيعة التهديد الأمني، فالمغرب يرى أن هناك علاقة وطيدة بين حركة البوليزاريو والجماعات الإرهابية في المغرب العربي ودولة مالي والنيجر ترى في حركة الازواد حركة إرهابية في حين تراها الجزائر وليبيا وتونس على غير ذلك[1].
2. وضع خطط وطنية محدودة لمتابعة وقمع ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة دون الاعتماد الفعلي على التعاون الدولي مع الدول المجاورة وهذا بالرغم من نقص الامكانيات وتعدد الانشغالات ومحدودية الموارد الاقتصادية.

[1] LAURENCE Aida Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie, Bulletin de la sécurité Africaine, NO 18 / Fevrier 2012, p 04.

ضعف الثقة بين دول المغرب العربي في موضوع مكافحة الارهاب بحيث ترى الجزائر مثلا أن مالي والنيجر دول تابعة اقتصاديا إلى فرنسا ومن السهل التحكم فيها لا سيما وأنها قبلت تقديم الفدية أكثر من مرة إلى الجماعات الإرهابية. عند اختطاف السواح الغربيين. ودولة النيجر ومالي تنظر إلى الجزائر بأنها دعمت قبائل التوارق في مواجهة خطة القذافي حول دولة الصحراء الكبرى.[1]

3. كثرة الخلافات السياسية والحدودية والأمنية بين دول المنطقة كمشكل الصحراء الغربية الذي عطل منظمة إتحاد المغرب العربي وانسحب بسببه المغرب منظمة الوحدة الإفريقية والخلاف بين الجزائر وليبيا بسبب اضطرابات التغيير النظام السابق في سنة 2011 وغيرها.

البحث عن بدائل للشراكة بين دول المنطقة وجهات أخرى بديلة بحيث شكلت المملكة المغربية تحالف آخر لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل يضم فرنسا واسبانيا والبرتغال ردا على التحالف الذي شكلته الجزائر مع مالي والنيجر وموريتانيا.

وبالنظر إلى أسباب ضعف التنسيق الأمني والتعاون بين دول المغرب العربي بالرغم من الاتفاقيات المصادق عليها يجد الحلول قريبة للتصور ولا يبق لها إلا الإرادة السياسية لتجسيدها ويمكن اقتراحها في النقاط التالية:

أ. البحث في وضع اتفاقيات أمنية خاصة وتفصيلية ثنائية وثلاثية وجماعية تتجاوز الاتفاقيات العامة وتهدف إلى التنسيق الميداني والعملي في مجال المكافحة الميدانية للإرهاب وبقية الجرائم العابرة للحدود والتعاون بحسن نية وبالتوافق بين دول شمال إفريقية.

ب. توسيع البحث في سبل التنمية في المنطقة وذلك راجع إلى أن الطرح الأمني لوحده لا يكفي لحل مشاكل الأمن والإرهاب وهذا عن طريق فتح مجال العلاقات الاقتصادية

[1] LAURENCE Aida Ammour, p 04.

البينية في شمال افريقيا لسد الطريق في وجه الأطماع الغربية التي بدورها يسبب وجودها الإرهاب وتضمن بنفسها بقاءه لبقائها.

ج. تمديد مجال التعاون الأمني في إطار لجنة الأركان المشتركة إلى بقية الدول المتمثلة في المغرب وليبيا وتونس ومصر والسنغال وذلك لارتباط الجرائم العابرة للحدود ببعضها وفشل كل جهد محدود تقصى وتنفرد فيه دول دون أخرى.

د. إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وفعلية في كل دول شمال افريقيا تقوم على أساس المساواة والقانون والعدالة والشفافية وهذا من أجل القضاء على الأرضية الصلبة التي تنموا فيها المشاكل الأمنية لاسيما منها الإرهاب والجرائم المنظمة[1].

وفي سياق العوائق المانعة والمعطلة للمضي في تنسيق أمني مشترك فإننا نقدم حالتين من دو المغرب العربي على سبيل المثال لا على الحصر:

أولا: عوائق التنسيق الأمني الجزائري المغربي وأسبابه

يؤكد العديد من الخبراء أن مستوى التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب يبقى في أدنى مستوى مقارنة بالدول الأخرى، ونظرا للتقارب الجغرافي والثقافي فإن المستوى الحالي للتنسيق الأمني يبقى في مستويات جد ضعيفة ولا تعكس المستوى الذي من المفروض أن تكون عليه مجالات التعاون الأمني بين الدولتين، وهذا الوضع لم يحرك فقط القوى الإقليمية التي ترى أن هذا الركود في التعاون الأمني سوف يضر بأمن المنطقة ككل خصوصا الكل يعلم القدرات العسكرية التي تمتلكها الجزائر وهي الأولى مغاربيا، ثم تليها المغرب الثانية مغربيا؛ لذلك فغياب أو ضعف التنسيق الأمني بين أكبر قوتين في المغرب العربي يعد عاملا لتوتر الأمن في المنطقة حسب القوى الكبرى، حيث تتخوف الولايات المتحدة الأميركية من أن تستغل تنظيمات متطرفة، وخصوصاً تنظيم «الدولة الإسلامية» –داعش– الخلافات السياسية الراهنة بين الجزائر والمغرب، وضعف التنسيق الأمني بينهما، لتعزيز حضورها في

[1] عبد الحق مرسلي، **الاتفاقيات الامنية في منطقة شمال افريقيا في ظل التحديات والمستجدات الراهنة في المنطقة.** مرجع سابق، **ص 65.**

المنطقة والقيام بهجمات إرهابية، وهو ما دفع واشنطن لمطالبة البلدين بتحييد الخلافات السياسية بينهما عندما يتعلق الأمر بالتنسيق الأمني والاستخباراتي، كما طالبوا الجزائر بضرورة العمل على زيادة مستوى التنسيق والتعاون الأمني مع المغرب، خصوصاً في ما يتعلق بمراقبة الحدود ورصد تنقل العناصر المتطرفة، وتبادل المعلومات بما يسمح بالكشف عن أية خطط لهذه التنظيمات لاستهداف أي من الدول المعنية [1].

حيث تظهر مظاهر ضعف التنسيق الأمني في غياب اللقاءات الثنائية الأمنية، وأيضا غياب إحدى الدولتين في الاجتماعات الأمنية التي تقام في الدولة الأخرى وغياب المناورات العسكرية، بل حتى الاختلاف في وجهات النظر إزاء القضايا الأمنية الإقليمية؛ فالجزائر كانت من أشد المعارضين للتدخل العسكري في ليبيا في 2011م، بينما أظهر المغرب تأييدا للتدخل الأوربي العسكري في ليبيا من أجل إسقاط نظام القذافي، كما أن الجزائر لم تظهر تأييدها للتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، لكن المملكة المغربية أعلنت صراحة دعمها للحملة العسكرية الفرنسية في شمال مالي.

هذا الاختلاف حتى تجاه القضايا العربية، فحين رفضت الجزائر دعم والمشاركة في عاصمة الحزم في اليمن، قامت المغرب بالمشاركة عن طريق سلاح الجو المغربي، ونفس الاختلاف كان اتجاه الأزمة السورية.

كل هذه العوامل أدت إلى جمود وضعف في التعاون الأمني؛ حيث يعتبر العديد من الخبراء أن تسوية الخلافات المغربية الجزائرية هي المفتاح الأساسي لتفعيل التعاون بين الدول المغاربية في جميع المجالات خاصة منها الأمنية، على اعتبار أن هناك مجموعة من المسائل الشائكة التي ساهمت في تأزم العلاقات المغربية الجزائرية والتي بدروها كان لها تأثير على التعاون بين دول المنطقة، وعليه سنناقش في هذا المطلب أهم العوامل المؤثرة التي ساهمت في تعميق الخلافات السياسية بين البلدين والتي يرجح أن تكون عالقة لسنوات طويلة في النقاط التالية:

[1] عثمان لحياني، **الولايات المتحدة تدفع لتعاون أمني بين الجزائر**، مرجع سابق، **ص** 45.

أ- **الزعامة السياسية والمستوى التاريخي:** والذي يعود إلى اختلاف التطور التاريخي للبلدين؛ فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة ذلك أنه: «مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا، ولأنه أيضا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعا جغرافيا مُطوقا للمغرب، وبالمقابل فإن الجزائر كوحدة سياسية تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي، وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي، وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين: نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر.

وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر، وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة بعد حرب الرمال سنة 1963 م؛ حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب، كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمنت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية[1] .

ب- أزمة الصحراء الغربية: إن قضية الصحراء الغربية بالنسبة للسياستين المغربية والجزائرية قضية مركزية، وهي محور السياسيات والتحالفات التي تتحكم في طبيعة ونوعية العلاقات الجزائرية والمغربية، وهو الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي التي غدت النهج النزاعي على دولتين محوريتين في المنطقة، كما كانت عاملا مُعطلا أمام بناء تجربة تكاملية، كما أن تأثيراتها امتدت إلى دول الجوار [2].

---

[1] مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، تاريخ الاطلاع: 2017/5/5، من الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

[2] بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 163، 1988**، (جامعة منتوري قسنطينة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2008/2007)، ص 113.

ج- الخلاف الحدودي: وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاحتلال، والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 إطارا مرجعيا لها؛ وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس 1844م بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري، وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب – منطقة تيندوف – في وضعية غامضة.

وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 م و1902 م كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب، وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي. ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو 1962 م تجدد طرح المشكل، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963م بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري أوت وسبتمبر من نفس السنة؛ حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر، وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها، وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وإفريقية، كما عالج لقاء مُصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964م بعض أسباب النزاع.

د- العامل الدولي: حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في الصراع المغربي الجزائري، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا –الجزائر– وموقعا استراتيجيا –المغرب– فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة

حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الاستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية[1].

ثانيا: عوائق التنسيق الأمني الجزائري الليبي وأسبابه

رغم أن الجزائر تقوم بجهود سياسية وأمنية ضخمة بخصوص الملف الليبي، فالجيش الجزائري زاد من أهبته وتعداده على الحدود الليبية، لكن يبقى التنسيق الأمني المزدوج بين الطرف الجزائري والليبي شبه غائب وهذا نظرا لغياب سلطة واحدة وفعلية في ليبيا بسب الانقسامات السياسية وانتشار المليشيات المسلحة وغياب رؤية واضحة لبناء نظام سياسي إضافة إلى افتقار ليبيا إلي مؤسسة عسكرية منظمة وفعلية وواحدة، وهذا الغياب لسلطة سياسية موحدة وومنظومة أمنية موحدة جعل من الصعب خلق تنسيق أمني عميق نظرا لاستمرار الأزمة الليبية في ظل تمسك الجزائر بضرورة إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية بالاشتراك مع دول الجوار، ورفض أي تدخل عسكري تحت ذريعة محاربة الإرهاب بدعوى تفجير الوضع في المنطقة وتداعياته بشكل عام على استقرار دول الجوار الليبي[2]؛ حيث إن الجزائر في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه العديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالٍ بما يحدث في ليبيا أو هو مكبل بالضغوط الغربية، كما دعت مؤخرا خمس دول من منطقة الساحل –تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو– إلى اجتماع عقد في موريتانيا، للأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً فى ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة.

وفي الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الانفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده

[1] المرجع نفسه.

[2] صابر بليدي، **بحث الوضع الامني في ليبيا:** جريدة العربي، لندن، العدد 105669، مارس 2017 ص 04.

الجزائر. هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن، مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة.

فعلى الرغم من خبرة الدولتين فى مواجهة الجماعات الإرهابية، والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع؛ لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية..، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائري في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر.

إن هذه التحديات العصيبة المحدقة بالجزائر، وطول أمد الأزمة الليبية، واستعصائها عن الحل السلمي التوافقي، ستلقي بالعديد من التبعات والآثار السلبية على الساحة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

فكلما طالت الأزمة كلما بقي الهاجس الأمني مطروحا والتبعات المالية والاقتصادية متفاقمة جراء التكاليف الضخمة على العتاد العسكري، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى المساهمة في جلسات الحوار الليبي التي يرعاها مندوب الأمم المتحدة «برنارد ليون» بتوفير الظروف الملائمة للوصول إلى توافق بين الفرقاء الليبين في أقرب الآجال، وحل الأزمة الليبية بالسبل السياسية السلمية، والسعي إلى يجاد البديل الشرعي السياسي الممثل للشعب الليبي داخل ليبيا قصد تنسيق كافة الجهود بين الجزائر والحكومة الليبية الشرعية لحلحلة كل المسائل الأمنية، وضبط حركة المرور بين البلدين ووضع أرضية اتفاق تقضي بالتعاون

المشترك في القطاعات الحساسة، وفتح جسور التواصل ين البلدين اقتصاديا وسياسيا [1]، لذلك فإن أهم النقاط التي تعرقل التعاون الأمني بين الجزائر وليبيا تتلخص في مايأتي :

- استمرار الأزمة السياسية والأمنية.
- غياب سلطة سياسية فعلية وموحدة.
- غياب مؤسسة عسكرية موحدة ومنظمة.
- ضغوط الأطراف الخارجية على فواعل الأزمة الليبية.

إن محدودية الخطط الأمنية المواجهة للتهيدات واختلاف الرؤى وضعف الثقة وكثرة الخلافات السياسية والحدودية والأمنية بين دول المغرب العربي، وكذا البحث عن بدائل للشراكة والتعاون والتنسيق خارج الاقليم المغاربي تجاه اوربا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد – كل دولة على حى–تعد أهم العوائق التي تحول دون الوصول الى تنسيق أمني يرقى لمستوى ما تتطلبه التحديات الأمنية الراهنة في المنطقة.

[1] اوشريف يسرى، **تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر**، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2016)، ص237.

المبحث الثاني: مستويات التنسيق الأمني المغاربي

إن الظروف الإقليمية في المنطقة المغاربية، وخاصة من الناحية الأمنية والتي شهدت تدهورا خصوصا بعد موجات الحراك العربي في كل من تونس وليبيا، إضافة إلى ظهور شبكات تهريب الأسلحة والهجرة الغير شرعية وما تشكله من التحدي تجاه هذه الدولة؛ كان من الضروري أن تقوم هاته الدول بخطوات من أجل حماية استقرار المنطقة.

المطلب الأول: مستوى التنسيق الجزائري المغربي

لا يمكن تحليل الواقع الذي يرسم مشهد العلاقات الجزائرية المغربية إلا من خلال العودة إلى طبيعة العلاقات التاريخية والتي أثرت على طبيعة التنسيق بين الدولتين في الوضع الراهن.

فكانت أطروحة «الحق التاريخي» المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال «علال الفاسي»، وعبر عنها في» الكتاب الأبيض» الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955م، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة » المغرب الكبير؛ كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزائه: بلاد شنقيط «– موريطانيا حاليا–، بشار وتندوف الخاضعتين للسيادة الجزائرية، جزء من مالي والسينغال، وسبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[1].

فكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 م مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق: تندوف، بشار، في الجزائر، ومنطقة عين فجيج بالمغرب، وهي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم حرب الرمال.إن التضارب الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد أفرز حملات دعائية من خلال تبادل الاتهامات؛ حيث اتهم المغرب الجزائر بمساندته للمعارضة المغربية، كما قامت الجزائر في نفس الفترة باتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبائل الانفصالية لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما

[1] إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 44.

أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك والمطالبة بالانضمام إلى المغرب.[1]

كما أن ملف الصحراء الغربية يعد أهم عامل في توتر العلاقات بين الدولتين، وهو واحد من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الجزائر، حيث تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، وذلك منذ اعترافها رسميا بالجمهورية الصحراوية في 6 مارس 1976 [2].

إن هذا الإرث التاريخي تضاف إليه الحدود المغلقة؛ حيث تعود قضية غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية إلى عام 1994 م عندما قامت مجوعة إرهابية بمهاجمة فندق في 21 أوت 1994 بمراكش، وتم إطلاق النار فيه، مما يدل على همجية العمل الإرهابي الطائش، فقامت السلطات المغربية بإصدار قرار تتهم فيه السلطات الأمنية الجزائرية، وبالضبط جهاز المخابرات دون تقديم أي دليل، بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرارا يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الداخلين إلى الأراضي المغربية، وللأسف كان هذه القرار أحادي الجانب أي من جانب– طرف واحد – دون جعل أي اعتبار لسيادة دولة أخرى[3].

فالحدود المغلقة منذ 1994م، والإرث التاريخي للعلاقات الجزائرية والمغربية، وحالة اتحاد المغرب العربي الكبير يجعل الحديث عن تنسيق أمني رفيع المستوى بين البلدين ضربا من الخيال؛ حيث قدم حلف شمال الأطلسي «الناتو» وثيقة تحمل تحليلا للأوضاع التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا خاصة ما تعلق الأمر بالجزائر والمغرب، في ظل التغيرات الأمنية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم، كما أكدت الوثيقة التي نشرت تحت

---

[1] بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1988/1963**، (قسنطية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2008)، ص 63.

[2] عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص ص 201.202.

[3] عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد فترة الحرب الباردة**، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص ص 92.93.

عنوان: "انعدام الأمن في شمال إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط" بموقع الكلية العسكرية الدولية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي " الناتو" بأن المغرب لديه اهتمام خفي بأن يصبح قوة إقليمية مهيمنة، بالنظر إلى تاريخ البلاد الطويل الذي يتجاوز الألف سنة، في مقابل ذلك أشارت الوثيقة إلى الجزائر وقالت بأنها:" ترى أن قوتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي ووضعها المعنوي والثوري يخول لها الهيمنة الإقليمية وانتقدت الوثيقة البحثية التابعة لـ "الناتو" "غياب سياسة أمنية متضافرة إقليميا لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا، على الرغم من التهديدات الأمنية التي تواجهها هذه الدول"، وأرجعت ذلك الأمر إلى:" أن المبادرات المحلية للحد من التهديدات المتطرفة داخل شمال إفريقيا قد ضعفت بشكل كبير بسبب توتر العلاقات بين المغرب والجزائر." ودعا "الناتو" البلدين أي الجزائر والمغرب إلى: "إعادة النظر في علاقتهما الخارجية، ونبذ الخلاف الذي ساد فترة طويلة منذ أن خاضتا حربا حدودية قصيرة في عام 1963م، مباشرة بعد استقلال الجزائر ونهاية الاستعمار الفرنسي، حيث أن مركز خلاف البلدين يتجلى حول الحدود المشتركة بينهما التي تم وضعها من قبل مسؤولي السياسة الاستعمارية"[1].

ولدفعٍ نحو المزيد من التنسيق تدخلت القوى الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد الخبراء أنهم طالبوا الجزائر والمغرب بوضع الخلافات السياسية بين البلدين على جنب، والناتجة عن قضية النزاع في الصحراء، وخلافات أخرى تتصل بتهريب المخدرات وإغلاق الحدود البرية خارج أي سياق للتعاون الأمني، وعبروا عن مخاوف من أن تؤثر هذه الخلافات على مستويات التعاون الأمني بين البلدين، خصوصاً في المرحلة الحالية التي طورت فيه التنظيمات المتطرفة تقنياتها وأدوات وطرق نشاطها .

وشدد الخبراء الأميركيون على أن مسألة الحدود البرية المغلقة بين الجزائر والمغرب، لا يجب أن تحجب حقيقة وجود نشاط إرهابي في المنطقة، وإمكانية وجود تحالفات بين

[1] جريدة الجزائر اليومية: الجزائر: **الناتو ينتقد غياب التنسيق الامني بين الجزائر والمغرب:** اطلع يوم 28 مارس 2017. http://www.eldjazaironline.net/Accueil

المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب المخدرات والبشر التي تنشط بين الجزائر والمغرب، ولا يجب بحسب الأميركيين أن تقوض هذه المسألة إمكانية التعاون الأمني المشترك بين البلدين، وبحسب المسؤول الجزائري، فإن واشنطن تتخوف من أن تستغل التنظيمات المتطرفة الخلافات الراهنة بين الجزائر والمغرب لصالحها[1] .

المطلب الثاني: مستوى التنسيق الجزائري التونسي

إن التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس يُعد الأكثر عمقا بين الدول المغاربية، فالجزائر وتونس تنسق على مستويين: مستوى بين الدولتين، ومستوى داخل المنظمات الإقليمية، والمبادرات الإقليمية التي دفعتها الظروف إلى المزيد من مبادرات التنسيق إلا أنها تواصلت في معظمها وأسست لحوارات ولقاءات منتظمة تهتم براهن المنطقة دراسةً وتشخيصا لتبديد عامل الريبة والشك، ووضع إجراءات بناء الثقة، وحشد إمكانيات المنطقة لمحاصرة مختلف التهديدات ودفع عملية التنمية والتطور. وما يتفرد عن هذه المبادرات جميعا هو الحوار كحالة متميزة للحوار والتعاون في غرب المتوسط، والذي يجمع بين خمس دول أوروبية: في إطار مجموعة 5+5 – فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا؛ والمعروفة إجمالا باسم دول القوس اللاتيني وخمس دول عربية: الجزائر، المملكة المغربية، تونس، ليبيا وموريتانيا؛ والمعروفة بدول المغرب العربي.

إذ يُعتَبر هذا الحوار منبرا غير رسمي، يجمع بين هذه الأطراف في شكل لقاءات دورية وزارية لتبادل الأفكار والرؤى، وإنضاجها في مختلف المجالات التعاونية خدمةً لجميع أطراف فضاء غرب المتوسط، كما أن هذا الحوار يُعَد من أقدم حوارات المتوسط وأكثرها نشاطا وانتظاما لعوامل واعتبارات+5 الجغرافيا والتاريخ والحاضر والمستقبل، وهي الخصوصية التي أعطت غرب المتوسط ومجموعة 5حظوظا أوفر للنجاح والاستمرار عن بقية جهات البحر المتوسط، ويُؤمل من هذا الحوار بناءً على ما سبق أن يؤسس لمركب أمن أو نظام أمن في

[1] عثماني لحياني، جريدة العربي الجديد: الدوحة، **الجزائر تدفع لتعاون امني بين الجزائر والمغرب** ونشر 24 ماي 2016 واطلع في 26 ماس 2017 على الرابط

https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/5/2 4

غرب المتوسط، ويقدم قيمة مضافة للاندماج الإقليمي خاصة وأن الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يرفع من مستوى حظوظ النجاح[1]، فالتجارب السابقة لعمليات التكامل والاندماج لم تكن ظروفها وامكانياتها أحسن حالا من نظيرتها في غرب المتوسط..

فمجموعة 5+5 تعتبر فضاءً للتنسيق الأمني الجزائري التونسي خاصة بعد سقوط نظام بن علي وحالة من عدم الاستقرار التي تشهدها تونس، إضافة إلى فضاءات إقليمية أخرى متوسطية وقارية وعربية.

أما التنسيق الأمني المباشر بين الجزائر وتونس فيظهر من خلال ملفين: ملف ليبيا، وملف الحدود المشتركة؛ فبخصوص الأزمة الليبية تتبنى الجزائر وتونس عقيدة واحدة بخصوص رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر فوق أراضي الجارة الشرقية ليبيا التي تنخرها الفوضى، وزاد تنظيم الدولة «داعش» الوضع تأزما بعد تمركز عناصره المقاتلة في غرب البلاد على بعد كيلومترات فقط من الحدود التونسية، مما فرض على الجيش التونسي يقظة دائمة من احتمال هجوم مباغت يستهدف قواته المرابضة على الحدود.

وكان الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي قد أكد في أكثر من مرة أن حل الأزمة الليبية يمر عبر الاتفاق السياسي، والإسراع بالمصادقة على حكومة الوفاق الوطني، واستخدام إمكانيات المجموعة الدولية، وأهمها دول الجوار من أجل إرساء الحكومة التي من شأنها إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتلبية حاجيات الشعب الليبي، وبسط الأمن والاستقرار.

وتسعى كل من تونس والجزائر إلى بلورة موقف مشترك بشأن الأزمة الليبية؛ وقد بدا ذلك واضحاً للعيان من خلال تكثيف زيارة الوفود بين عاصمتي البلدين من أجل المساهمة بشكل إيجابي وبَناء في حل الأزمة الليبية.

وتستقبل الجزائر المسؤولين التونسيين باستمرار لتحديث خطط العمل والتشاور حول

[1] الياامين بن سعدون، **الحوارات الامنية في غرب المتوسط بعد نهاية الحرب البادرة**، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012)، ص05.

مستجدات مختلف الملفات خصوصا منها الأمني الذي يتطلب تنسيقا متواصلا فرضه نشاط جماعات إرهابية في بعض المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، وهو ما أكده وزير الخارجية التونسي– خميس الجهيناوي– لدى زيارته للجزائر في فيفري 2016م من أن: "التنسيق المشترك بين البلدين متقدم جدا حول الملف الأمني الخطير" مشيرا إلى وجود: "تطابق في وجهات النظر فيما يتصل بالطريقة المثلى لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن التدخل العسكري".

ويشير المحللون إلى أن الجزائر وتونس تفطنتا مبكرا لمخططات بعض الدول الغربية التي تساندها دول عربية خليجية للحصول على موطئ قدم في منطقة شمال إفريقيا، وأمام تصلب موقف الدولتين في رفض أي تواجد أجنبي على الأرض حركت الدول الغربية فزاعة «داعش» للقيام بعمليات إرهابية ضد أهداف أمنية وتخويف دول المنطقة من الخطر الداهم[1].

أما من حيث الحدود فالجزائر وتونس على تنسيق دائم في مراقبة الحدود المشتركة من أي انفلات أمني أو محاولات تهريب السلاح وتسلل الجماعات الإرهابية من الجانبيين.

المطلب الثالث: مستوى التنسيق الجزائري الليبي.

عرف الشعب الليبي بعد 17 فيفري 2011 م سلسلة من الفوضى بين القبائل؛ حيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في العمل السياسي وحضورهم في صناعة القرار، هذا ما أدى إلى نشوب عدة مواجهات بينها؛ إذ تحدث الناطق الرسمي باسم الحاكم العسكري بمنطقة الجنوب « سعد العرفي « عن مواجهات في مدينة سبها بين عدة قبائل أبرزها بين قبيلتي: «الورفلة» و«القذاذفة» نتج عنها سقوط قتلى وجرحى، كما دارت مواجهات بين قبيلتي:«قنطرار والمشاشية» للسيطرة على منطقة «مزدة» التي تقع على بعد 170 كلم جنوب غرب طرابلس، وبحسب الهلال الأحمر فقد نزح آلاف الأشخاص بسبب أحداث العنف المتفرقة بين القبائل، فبعد سقوط نظام القذافي وجدت بعض القبائل فرصة لكي تطالب

[1] محمد لهوازي، جريدة الشروق اليومي: الجزائر: **جبهة جزائرية تونسية محاربة داعش** 10 مارس 2016 العدد. 5034

بحقوقها وأبرزها القبائل الأمازيغية التي عقدت عدة فعاليات من أجل الحصول على دور في الحياة السياسية، وإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية، بعد أن كانت تعاني من التهميش في فترة القذافي[1]. هذه الأوضاع زادت حدة بين الشركاء الليبيين ودفعت إلى المزيد من الاشتباكات والانقسامات بين الأطراف الليبية، وزاد الوضع تعقيدا بعد سيطرة بعض الجماعات الإرهابية على بعض المناطق الليبية، ودخول داعش الأراضي الليبية وسيطرتها على بعض المدن في الشمال.

فالحديث عن تنسيق مباشر بين ليبيا والجزائر أمر غير دقيق، وظل غياب سلطة مركزية ونظام سياسي قائم، لذلك فالتنسيق هنا عبارة عن سياسات جزائرية تقوم بها من أجل حماية الحدود من جهة، ومحاولة إيجاد تسوية سلمية للنزاع الليبي الداخلي.

فعلى الصعيد الأمني فيما يتعلق بالحدود قامت الجزائر سنة 2014م بغلق الحدود مع ليبيا، والسماح فقط للحالات الطارئة بالمرور عبر المعابر الحدودية، كما رفعت الجزائر من تعداد قوات الأمن المنتشرة على الحدود مع ليبيا خوفا من امتداد الصراع إلى التراب الوطني، وتهريب الأسلحة، وتسلل عناصر إرهابية. كما إن قيادات الدرك والجيش بولاية إليزي تلقت أوامر جديدة تقضي برفع درجة التأهب وتوخي اليقظة والحذر على طول الشريط الحدودي الجزائري مع ليبيا على مدى حوالي 1000 كيلومتر وسط صحراء خالية ومفتوحة على كافة الاحتمالات. وجاء قرار الجزائر غلق حدودها مع ليبيا بعد ما تم أيضا غلق سفارتها في طرابلس وإجلاء دبلوماسييها من بينهم السفير بسب تردي الأحوال الأمنية.[2]

أما على الصعيد السياسي فيما يخص الأزمة الليبية تحاول الجزائر التنسيق مع القوى الكبرى؛ خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك دول الجوار؛ كمصر وتونس.

بالنظر لتنوع مصادر التهديد وأشكالها وارتباط الداخلي بالخارجي؛ فعلى دول المغرب

---

[1] شريفة كلاع، "**التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي**: حالة ليبيا "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 5، فيفري 2014، ص ص74.76

[2] احمد مالك، جريدة الخبر: الجزائر، **الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا** اطلع في 29 مارس 2017 على الرابط http://www.elkhabar.com/press/article/42655/#sthash.69Ot5fYM.dpbs

العربي أن تتبنى مجموعة من الآليات المناسبة للتعامل معها، ومنها:

1. ضرورة بناء فلسفة حكم قائمة على قيم الحكم الراشد؛ الديمقراطية المشاركاتية وحقوق الإنسان.
2. ضرورة بناء فلسفة تنموية متمحورة حول الإنسان؛ محققة لحاجاته وغاياته ومُرسية لمبادئ العدالة في التوزيع مع تكريس مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.
3. ضرورة تطوير آليات استباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية والسياسية.
4. ضرورة التعامل بثبات مع الجريمة المنظمة والإرهاب وكل مصادر التهديد الأمني.
5. ضرورة بناء استراتيجيات للتنشئة السياسية تكرس وتقدس المواطنة وتنبذ كل أشكال التطرف.
6. حل القضية الصحراوية بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وتمكين المغرب العربي الكبير من بناء مؤسساته الاندماجية والتكاملية.
7. تطوير آليات جماعية للوقاية من الإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة ومحاربتها.

بالنظر للموقع الاستراتيجي؛ الحضاري والاقتصادي للمغرب العربي وتعرضه لكل أشكال التهديدات الأمنية، فإنه من الضروري على هذه الدول تطوير استراتيجيات تكاملية لاحتواء وحل كل مصادر التهديد دون التركيز حصريًا على المظاهر الخارجية أو التعبيرية لهذه التهديدات، كما يجب عليها أيضا القيام بالإصلاحات البنيوية الداخلية الضرورية لتكريس فلسفة دولة الحق والقانون؛ المواطنة والحكم الراشد كقيم واقية من ظواهر التطرف والإرهاب مع تمكين المؤسسات الأمنية من الوسائل الفعلية والفعالة للتعامل معها حماية للمجتمعات، الوطن والمواطنين[1].

وبالنظر إلى أسباب ضعف التنسيق الأمني والتعاون بين دول المغرب العربي، وبالرغم

[1] أمحند برقوق، **قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر التحديث الأخير (الأحد، 02 كانون2/يناير 2011.

من الاتفاقيات المصادق عليها، الا انها تحتاج الى وضع اتفاقيات أمنية خاصة وتفصيلية – ثنائية، ثلاثية وجماعية– تتجاوز الاتفاقيات العامة، وكذا تبني مفهوم الامن الشامل التي يتضمن التنمية الاقتصادية وتعزيز المبادلات البينية والتي من شأنها تجفيف منابع التهديدات الامنية. إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وفعلية في كل دول المغرب العربي تقوم على أساس المساواة والقانون والعدالة والشفافية، وهذا من أجل القضاء على الأرضية الصلبة التي تنمو فيها المشاكل الأمنية لاسيما منها الإرهاب والجرائم المنظمة.

المبحث الثالث: المغرب العربي ومشاريع الأمن الخارجية

احتلت المنطقة المغاربية تحت تسميات مختلفة وضمن مشاريع عديدة مكانة مهمة في أدبيات العلاقات الدولية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كوْن المفهوم/المصطلح «مشروع بناء» أو «مشروع إعادة بناء» المنطقة تجاذبته التصورات الغربية (الأوروبية– الأطلسية– الأمريكية) «كمفهوم أمني» خاصة مع تَفاقُم خطورة المشاكل والقضايا العابرة للقومية وارتباطها بمفهوم الأمن اللين التي عرفتها السياسة الدولية على عتبة القرن الحادي والعشرين واحتلت ولا تزال حيزا بارزا في النقاشات الأمنية والتي فرضت تحديات (وفقا للتصور الغربي) على جانبي الأطلسي وعلى ضفتي المتوسط، بشكل جَعَل مقاربات الأمن والتعاون فيها جزءا من السياسات الأمنية الأوروبية والاستراتيجيات الأطلسية والأمريكية انطلاقا من العقد الأخير من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، بالرغم من اختلاف الرُؤى والتصورات حول فكرة «أمن/تأمين منطقة المغرب العربي».[1]

المطلب الأول: المشاريع الأمنية الأوربية في المنطقة

يأخذ الاتحاد الأوروبي نصيب الأسد في المعاملات التجارية لدول المغرب العربي بنسبة تبلغ 60 بالمئة. فأكثر من نصف المعاملات التجارية التونسية تتم مع الاتحاد

[1] زهيرة حواس. **المفهوم الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا: بين التصورين المتوسطي والشرق أوسطي.** (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، الملتقى الدولي الأول حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار)...

الأوروبي. وكذلك الشأن بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يأخذ حصة 50 بالمئة تقريبا من حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج بقيمة حوالي 40 مليار دولار. أما المغرب فيمثل التبادل التجاري له مع الاتحاد الأوروبي 70 بالمئة من إجمالي مبادلاته التجارية الدولية. ويمثل الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لموريتانيا لا سيما في قطاع الصيد البحري[1].

وعليه تعددت المشاريع الاوروبية المتستهدفة والشاملة لمنطقة المغرب العربي، فقد أخذت عدة أشكال ومضامين للوصول الى دمج او ادماج منطقة المغرب العربي ضمن المنظومة المتوسطية، ونذكر اهم المشاريع المطروحة:

1. الندوة حول الامن والتعاون في المتوسط (CSCM)
2. الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM Interparlementaire)
3. المنتدى المتوسطي (Forum Méditerranéen).
4. مجلس المتوسط (Le Conceil de la Méditerranie)
5. مجموعة (5+5).
6. مشروع الشراكة الاورومتوسطية
7. مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

أولا: الندوة حول الامن والتعاون في المتوسط (CSCM):

كان اهتمام الندوة حول الامن والتعاون في أوربا يرتكز على قضايا الامن في المتوسط منذ سنة 1975. وهذا ما أقره إعلان هلسنكي في 01 أوت 1975.حيث أقر أن هناك ارتباطا وثيقا بين أمن أوربا وأمن المتوسط، وفي ندوة بلغراد (1979-1978) تم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط، أطلق عليها تسمية «الندوة حول الامن والتعاون في أوربا». كما طرحت الدول المتوسطية مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1981. وساهمت في هذا الطرح الدول المتوسطية غير المنحازة، والتي لعبت

[1] مصطفى القلعي، **الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي**. يونيو 2017
http://cnpnews.net/ar/

دورا كبيرا في قمة كولمبو «COLOMBO» لدول عدم الانحياز، حيث تم تبني نص هام يعتبر حوض المتوسط «منطقة سلام».

وبعد العديد من الندوات المنعقدة تم الوصول الى مشروع ايطالي اسباني يركز على ثلاث نقاط أساسية وهي:

1. التقارب الجغرافي والتاريخي مع ضرورة عدم اهمال البعد الثقافي.
2. الترابط: بحيث لا يمكن لأوربا أن تشعر بالأمن، مادام المتوسط يعرف فوارق عدة في الديمقراطية والتنمية وحتى في الحجم الديموغرافي.
3. ضرورة أن تستعجل أوربا في وضع ميكانيزمات الوقاية من الأزمات.

أُعتبر هذا المشروع هاماً لكونه يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة وبالرغم من أنه حاز على ارتاح وقبول عدد كبير من الدول خاصة من البرلمان الأوربي، إلا أن بقي حبرا على ورق، وذلك لرفض ومعارضة الولايات المتحد الامريكية وبريطانيا له، ضف إلى ذلك التحفظات الفرنسية عليه[1].

ثانيا: الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط

أعيد بعث مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط (CSCM Interparlementaire) أثناء اجتماع «فينا» لندوة الامن والتعاون الاوربي البرلمانية في سنة 1990، تحت اشراف اتحاد مابين البرلمانات، وتم عقد أول ندوة برلمانية للامن والتعاون في جوان 1992 ب مالقا «Malaga» بهدف وضع سياسة متوسطية يُعِدها أطراف متوسطين بأنفسهم. وفي الاجتماع الثاني للندوة الرلمانية في نوفمبر 1995 في «لافاليت» «La Valette» حيث تمت الدعوة الى انشاء جمعية الدول المتوسطية، وانحصرت الدعوة فقط في الإطار الجغرافي للمتوسط[2].

[1] برد رتيبة، **الحوار الاوورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**. (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص 98.

[2] إلا أنه منحت للقوات البحرية المتواجدة في المتوسط صفة المشارك الشريك وهي كل من الو م أ، روسيا، بريطانيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض المجالس البرلمانية والدولية، مثل البرلمان الاوربي، لم تشارك فيها كل من البرتغال

وتتمثل مهمة ندوة الأمن والتعاون في المتوسط ما بين البرلمانات في تمكين منتخبي الشعوب المطلة على البحر الأبيض المتوسط لمناقشة المشاكل التي يواجهونها (الحرب والإرهاب والهجرة وتغير المناخ وقضايا الشباب والاقتصادية والتعاون الاجتماعي وحماية البحار والتراث الثقافي والسياحة الجماعية). كما يمكنهم التحدث عن السلام والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث التركيز فقط عن الحروب والعنف. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، يستطيع المسؤولون المنتخبون «نواب البرلمان» التحدث بأكثر حرية من الحكومات، وبالتالي يناقشون وينقلون تطلعات ناخبيهم ويبلغون توصياتهم في هذا المنتدى[1].

صادقت الندوة البرلمانية حول الامن والتعاون في المتوسط بالإجماع على وثيقة نهائية أطلق عليها وثيقة» الاستقرار الإقليمي وتحوي هذه الاخيرة توصيات لحث الدول المشاطئة للمتوسط على انشاء مركز لتسيير الازمات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، كما أبدت الوثيقة رغبة الاطراف المشاركة في الندوة تحويل منطقة المتوسط الى فضاء خالي من السلاح النووي[2].

بالرغم من اهمية هذه الندوة الا انها لم ترى النور لأسباب عديدة منها رفض الولايات ابداء الاعتراف للمجهودات المبذولة، ورفضها للمشروع راجع لكونها ترى فيه محاولة للتقليل من نفوذها وأبعادها في منطقة البحر المتوسط، وأما فرنسا فإنها تفضل أن تركز جهودها على مشروع غرب المتوسط.

التي أُقصيت منه، والجزائر لحل مجلسها ويوغسلافيا بسبب الحرب فيها وكذا اسرائيل لاعتراضها على الصفة التي منحت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[1] Organisme: APM Assemblée Parlementaire de la Méditerranée. UN PARLEMENT POUR LA PAIX EN MEDITERRANEE S'INSTALLE A MARSEILLE . vu le 2018.01.23 a 21 :19 http://www.newspress.fr/pro/independant/co1.asp?lang=FR&coid=300473&logo

[2] برد رتيبة، **مرجع سابق**، ص 98.

ثالثا: المنتدى المتوسطي:[1](Forum Méditerranéen)

المنتدى المتوسطي هو فكرة فرنسية، تعمل بالأساس على نخبة من المسؤولين والإداريين، ورجال السياسة والخبراء والأكاديميين من الدول الاوربية والمغاربية التي تنتمي الى الجزء الغربي من حوض المتوسط، وذلك في إطار غير حكومي، وتسعى من خلاله إلى تطوير التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا ترقية الحوار والتعاون المتوسطي. وكان أول اجتماع له بالاسكندرية بمصر في جويلية 1994، بمشاركة عشرة دول متوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، اليونان، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا والبرتغال، ومع تقدم مالطا بطلب لتصبح عضوة في المنتدى[2].

وتم في هذا المنتدى اقتراح انشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاءًا للحوار وتبادل الآراء والأفكار والمشاورات، كما أنه بالرغم من أنه حافظ على وتيرة اللقاءات بصفة مستمرة إلا أنه لم يصل إلى تحقيق تجاوب كل دول المنطقة[3].

رابعا: مجلس المتوسط (Le Conceil de la Méditerranie)

يعتبر مجلس المتوسط مبادرة جديدة لمحاولة انشاء هيكل للأمن والتعاون في منطقة المتوسط، وجاءت فكرة انشاءه من اقتراح وزير الخارجية المالطي «مايكل فريندو» في عام 1990 وذلك في اجتماع الـ (5+5) بالجزائر، وأيضا طرح المشروع نفسه في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في ملقا. وهي فكرة مستوحاة من أساليب وممارسات مجلس أوربا، وقد توخى هذا المشروع الوصول الى إلى إطار للتعاون يمكن من خلاله القيام بترتيبات غير جامدة للوصل الى فهم مشترك. كما يعتبر الاعتراف وقبول مبادئ الأمم المتحدة واحترام مبادئ حقوق الانسان وكذا احترام القوانين من بين أهم شروط الانضمام الى المجلس[4].

---

[1] Bichara Khader, LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN. Working Paper 9523. ECONO.MIC RE $EARC T Q RU1 kh FOR THE ARAS COUNTRIES, IRAN & TURKEY1995.p10.

[2] ولم تُدعَ في هذا الاجتماع الأول اسرائيل باعتبارها دولة احتلال، وكذلك لم تُدع ليبيا بسبب الخلاف الذي خلفته حادثة لوكاربي.

[3] برد رتيبة، **مرجع سابق**.ص 99.

[4] Guido de Marco. **A council for the Mediterranean.** Wednesday, June 13, 2007 .Timesofmalta.

ففي أوت 1996، خاطب الرئيس المالطي «قيدو دو ماركو» في مؤتمر السفراء السنوي، حيث قال: «إن هدفنا الأطول أجلاً هو إنشاء منتدى دائم يمكن التعرف عليه على شكل جمعية أو مجلس للبحر الأبيض المتوسط ، والذي سيتيح الفرصة لبلدان البحر الأبيض المتوسط التشاور بانتظام على المستويات الحكومية الدولية والبرلمانية وغيرها، في جميع الجوانب المتعلقة بأمن وازدهار المنطقة ».

يعبر المشروع المالطي عن دبلوماسية ايجابية تشجع الحل السلمي للأزمات التي تمس بأمن واستقرار المنطقة، إلا أنه كاد ينتهي تحت الأدراج لولا مبادرة ساركوزي بتجديد المشروع وإعادة طرحه واحيائه من جديد فور اوليه الرئاسة والذي لقي ترحابا من طرف مالطا[1].

خامسا: مسار التعاون غرب حوض المتوسط (5+5)

إن فكرة انشاء مشروع للتعاون غرب المتوسط، تعود الى ثمانينيات القرن الماضي، ولقد ظل هذا المشروع فكرة قائمة بل بدت واعدة خاصة في فترة الحماس لاتحاد المغرب العربي، إلا أنها انتكست بعد قرار تجميده[2].

يعد منتدى الحوار لدول غرب المتوسط المعروف ب (مجموعة حوار 5+5) والذي أطلق عليه هذا الاسم بشكل رسمي يوم 10 أكتوبر 1990 بروما، يعد منتدى إقليميا غير رسمي يجمع البلدان الواقعة بهذه المنطقة التي تتقاسم نفس وجهات النظر. وتضم مجموعة (5+5) كلا من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال عن الضفة الشمالية[3].

وعرف هذا المسار عدة مراحل منذ نشأته والتي تعبر عن محاولات التنسيق والحوار ما

يتاريخ 2016.04.04.على الساعة 00:20 على الموقع
https://www.timesofmalta.com/articles/view/20070613/opinion/a-council-for-the-mediterranean.14659

[1] Guido de Marco.op cit

[2] برد رتيبة، **مرجع سابق**. ص 99.

[3] مجموعة حوار 5 زائد 5. **أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة**. بتاريخ: 21.03.2017 على الساعة 14:42. على الموقع http://www.menara.ma/ar/2014/05/22

بين دول المنطقة، وقد كانت محاور التعاون حول الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط، ومحاربة الارهاب وكذا الجريمة المنظمة في منطقة غرب المتوسط[1].

فبعد فترة اتسمت بتجميد أنشطة المجموعة جراء العديد من الأحداث التي شهدتها المنطقة، جرى استئناف أنشطة هذا المنتدى خلال مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في لشبونة سنة 2001، والذي شددت خلاله البلدان الأعضاء على أهمية هذا الاطار باعتباره آلية للحوار بين المغرب العربي وأوربا، وعبرت عن الالتزام المشترك بالحوار وبإعادة تنشيط هذا المنتدى[2].

وكان الهدف من مسار منتدى الـ (5+5) الى تحقيق أهداف أمنية زيادة على الأهداف الاقتصادية، ومرجع ذلك هو التحولات التي عرفتها منطقة المتوسط، وكذا بروز تحديات جديدة تتجاوز التحدي الاقتصادي المتمثل في البحث عن صيغ تعاون تسمح بضمان الامدادات من مصادر الطاقة والموارد الأولية، فحاليا أصبح الأمن جوهر الشراكة في غرب المتوسط[3].

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من أجل معالجة المحاور الاساسية لهذا الحوار (الهجرة غير الشرعية، الارهاب والجريمة المنظمة)، إلا أنها في أرض الواقع لم تتوصل الى حلول فعالة ميدانيا، فمشكلة الهجرة في تزايد مطرد وكذلك قضايا الارهاب والجريمة المنظمة ازدهرت مع الازمة في ليبيا، مما جعل مسألة الاستقرار والتنمية على المحك.

سادسا ـ مشروع الشراكة الأورومتوسطي

طرحت أوربا هذا المشروع كنمطٍ جديدٍ، يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت ترتبط بها مع تلك البلدان من ناحيةٍ، وكبديلٍ عن فكرة الوحدة العربية من ناحيةٍ أخرى، وكذلك كمنافسٍ لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة من ناحيةٍ ثالثة. فالدعوة

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق**. ص 99.

[2] مجموعة حوار 5 زائد 5. أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة. **مرجع سابق**.

[3] برد رتيبة، **مرجع سابق**. ص 99.

المتوسطية تقوم على المقايضة غير المعلنة بين أوربا الموحدة وبلاد المتوسط العربي، تضمن فيها أوربا تقديم المساعدات اللازمة للتنمية، على أن تضمن هذه البلاد الأمن والاستقرار للمجتمعات الأوربية.[1]

سابعا: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

طرح هذا المشروع لأول مرة في 17 فيفري 2007 في مدينة طولون TOULON من خلال تصريح الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** في خضم الحديث عن واقع مسار برشلونة الذي وصل الى الانسداد، حين قال» لقد جئت لأقول للفرنسيين أن مستقبلهم الحقيقي يُلعَبُ هنا. في منطقة المتوسط» وقد كان هذا الخطاب أثناء الحملة الانتخابية التي فاز بها، ثم عبر عن اصراره على تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي من خلال خطابه الرئاسي الأول عشية فوزه بالانتخابات الرئاسية في شهر ماي 2007، وفي 23 أكتوبر من نفس السنة ومن مدينة طنجة المغربية طلب الرئيس الفرنسي رسميا من شعوب المتوسط «أن تتحد معاً حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية» وهو ما يعني أن يكون المشروع إطارا اندماجيا على غرار الاتحاد الاوربي، وتعهد بأن يكرس كامل جهوده لتحقيق هذه المبادرة[2].

لكن بعد هذا الخطاب مباشرة عبرت معظم العواصم الاوربية عن تحفظها اتجاه هذه المبادرة الفرنسية التي اعتبرت تهميشا للجهود الأوربية المشتركة، كما عبرت **«أنجيلا ميركل»** بقولها أنها فرنسا تريد أن تلعب دور **«الفارس الوحيد»**، لتوسيع نفوذها نحو الجنوب مما فرض على الرئيس الفرنسي الدخول في مفاوضات مع الدول الأوربية لتعديل صيغة المشروع حيث تم التوصل الى صيغة توافقية حول مشروع الاتحاد المتوسطي إلى صيغة أشمل وأنسب وهي **«مسار برشلونة.. الاتحاد من أجل المتوسط»** والتي تعتبر أكثر قابلية للتطبيق

[1] جاسم محمد زكريا، **أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق أيام 29 و30 نيسان /أبريل 2008م).

[2] Organisme: APM Assemblée Parlementaire de la Méditerranée. UN PARLEMENT POUR LA PAIX EN MEDITERRANEE S'INSTALLE A MARSEILLE . vu le 2018.01.23 a 21 :19 http://www.newspress.fr/pro/independant/co1.asp?lang=FR&coid=300473&logo

في إطار استمرارية الجهود المبذولة في المتوسط منذ 1995[1].

المطلب الثاني: المشاريع الأمنية الامريكية في المغرب العربي

أدركت أمريكا الأهمية الاستراتيجية بشأن المغرب العربي مع الحرب العالمية الثانية عندما استعملته كقاعدة انطلاق في تحرير أوروبا، وأن المغرب العربي، فهو أرض معركة من خلاله يتحدد مصير أوروبا والحوض المتوسط[2].

وكذا يؤمن الخبراء والساسة الامريكيون بما نقله الكاتب والفرنسي Marius poltier من زعيم الثورة البلشفية فلاديمير لينين « إن الطريق إلى باريس يتم عبر المغرب» ويقصد هنا المغرب العربي. «The raod to Paris goes through the Maghreb»، وما يؤكد على أهمية المنطقة لدى الولايات الامتحدة الامريكية هو ما ذكره رينهولد نيبو[3]Renhold Niebur، وهو أحد أشهر رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية في القرن العشرين، عندما قال:» إن الذي يسيطر على الشرق الاوسط يسيطر على أوربا».

« Who ever controls the Midle Eaest also controls Europ»[4] وهو ما يراه وزير الخارجية السابق هنري كسنجر، الذي وضع تقسيما اداريا لمناطق العالم، ألحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الاوسط[5].

كما يحظى المغرب العربي بأهمية استراتيجية في سياق التنافس بين القوى الكبرى والتي يعتبرها أستاذ الجيوبوليتيكا المعاصر، سول كوهن «Saul Cohn» البوابة الخلفية

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق**.100.

[2] محمد الأمين لعجال أعجال، في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق. (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 30/29/أفريل 2008).

[3] ولد عام 1892م وتوفي عام 1971م.

[4] مختار شعيب، **وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم**. (البلد: دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر، ماي 2018)، ص ص 33، 34.

[5] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. (**البلد**: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 216.

لأوربا، وهذا ما يفسر القلق الاوربي من المنافسة الامريكية على بوابته الخلفية وهي منطقة المغرب العربي[1].

ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي مرده إلى أربعة عوامل رئيسية: الأول: يتمثل في التغلغل السوفيتي في إفريقيا في الستينات والسبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق، حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين، وتحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت للحد من هذا المد.

الثاني: قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الافريقية، وعلى صعيد العالم الثالث – حركة عدم الانحياز –، وعلى مستوى منظمة أوبك، مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي– السوفيتي المقلق.

الثالث: العداء الأمريكي الهستيري لليبيا بدورها في المحيطين الإقليميين العربي والإفريقي، ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة «راعية للإرهاب « وضمن « محور الشر «.

رابعا: العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي–الإسرائيلي، فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة «سلام شامل» مع إسرائيل، وقد كرس هذا التوجه بعد نجاح المغرب في إقناع مصر بالذهاب إلى كامب ديفيد، وازداد مع عزل دور مصر العربي وانتقال مقر الجامعة العربية إلى تونس، مما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة المنطقة ككل بملف الصراع العربي– الإسرائيلي[2]

---

[1] مختار شعيب، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] مراد رشحماط، **المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية**. الحوار المتمدن، بتاريخ 04.04. 2016 على الساعة 17:35

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=151994&r=0

وبعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالأحادية القطبية بدأ يتجلى الاهتمام الامريكي بمنطقة المغرب العربي، مما وضعها وجها لوجه أمام فرنسا غير المستعدة للتخلي عن مجالها الحيوي الابرز[1].

فقد ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في تدريب وتحديث الجيش التونسي، إذ مابين 1993 إلى 1998 تلقت تونس ما قيمته 300 مليون دولار كتجهيز عسكري من دبابات نوع M60 ومقاتلات F5، حاملات C130، هذا بالاضافة الى استقبال 70 متربص عسكري تونسي لكل سنة في مدارسها.في المقابل أعطى الجيش الامريكي في التراب التونسي، حيث يمكنه استعمال الشواطئ التونسية في مدينة تبرقة وبنزرت، وذلك لضمان سلسلة التربصات الامريكية المتمركزة في اوربا، كما نحتفظ أمريكا بقاعدة عسكرية في تونس تمكنها من استخدامها عند الضرورة[2].

كان للأزمة الجزائرية بداية التسعينات تداعياتها، حيث أن الولايات المتحدة في البداية كانت متأثرة بالرؤى الفرنسية، لكن ذلك لم يمنع الرئيس بوش الأب من التصريح بأن بلاده سوف تتعامل مع القوى التي سيفرضها الصندوق، وقد تقربت الولايات المتحدة من أنور هدام[3]، لرسم معالم مستقبل العلاقات في حال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ما كانت الدراسات الإستشرافية تتنبأ به، لكن بعد تدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي وقعت الإدارة الأمريكية في حرج لسببين:

أ. دعم فرنسي لا مشروط للمؤسسة العسكرية الجزائرية حفاظا على مصالحها المتشعبة مع الجزائر.

ب. تخوفها من قيام دولة إسلامية على شاكلة إيران لأنها ستؤثر على منطقة المغرب العربي

---

[1] أبو خالد العملة، **التحولات الدولية الراهنة (طبيعتها وانعكاساتها اقليميا وعربيا). (عمان، الاردن:** دار البيروني للنشر والتوزيع، 2012)، ص 73.

[2] عبد الحق زغدار، **اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين استراتيجيات غربية ومواقف دول جنوب المتوسط، (**باتنة: جامعة الحاج لخضر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، **2010)**، ص 235.

[3] قيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية المحلة مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

ككل، مع إمكانية التحالف مع مصر، السودان، إيران، وهو الشيء الذي يؤدي إلى القضاء على الأنظمة العربية القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الغرب في الوطن العربي، أضف إلى ذلك أن الجزائر هي ثاني قوة عسكرية في شمال إفريقيا بعد مصر، خاصة بعد ما راج حول برنامجها للتسلح النووي، وهو ما زاد من قلق واشنطن على مصالحها في المتوسط، المتمثلة أساسا في مرور ناقلات النفط من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق[1]

كما ان سنة 1997 عرفت تقاربا عسكريا من خلال حلف الناتو الذي تجلى في زيارات بين الوفود العسكرية للبلدين في عمل مشترك، عزز بزيارة استعراضية للأسطول السادس لتمارين الانقاذ في البحر مع البحرية الجزائرية في سواحل سيدي فرج[2].

لكن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وبهد ف تقوية النفوذ الامريكي في المغرب العربي، فقد ركزت اهتمامها على الجانب الامني والعسكري، تحت عنوان التعاون ومكافحة الارهاب، حيث سعت الى بناء شراكات اقتصادية وأشكال تعاون أمني عسكري تم التعبير عنها بمناورات مشتركة مع العديد من دول المنطقة، مثل المناورات المشتركة مع موريتانيا من أجل تدريب وقيادة عمليات خاصة، وفي سنة 2005 برزت مبادرة أمريكية أخرى لمحاربة ومحاصرة النشاط الإرهابي الكثيف في منطقة الساحل تحت مسمى « مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء» بإشراك كل من الجزائر والمغرب وتونس بالإضافة إلى دول افريقية كالسنغال ونيجيريا.[3]

كما عملت الجزائر مع الولايات المتحدة الامريكية في إطار مكافحة الارهاب عن طريق التعاون الامني العسكري، المتمثل في تكوين الضباط من الجيش الوطني الشعبي في مراكز القيادة الامريكية بأوربا ومعاهد الحلف الاطلسي في ايطاليا وألمانيا. ويشمل هذا

[1] مراد رشحماط، **المرجع السابق**.

[2] عبد الحق زغدار، **المرجع السابق**. ص 235.

[3] أبو خالد العملة، **المرجع سابق**. ص 76.

التعاون ايضا بيع العتاد وتبادل المعلومات فيما يتعلق بنشاط شبكات الارهاب.

لكن مقابل ذلك منحت الجزائر تسهيلات لأمريكا في الجنوب الجزائري لمراقبة النشاطات الارهابية في دول الساحل مع تقديم مساعدات مالية للجزائر، وذلك من أجل المشاركة في ادارة لمكافحة الارهاب[1].

ومع انطلاق الحراك العربي والمغاربي، كان للولايات المتحدة الامريكية دور في سقوط النظامين السياسيين لكل من تونس وليبيا، وذلك من خلال مستوى عالي من العمليات المخابراتية والعسكرية مع الجيش التونسي لإسقاط نظام بن علي، وكذا التدخل العسكرية من خلال الحلف الاطلسي على ليبيا لإسقاط والقضاء على نظام القذافي. وذلك سعيا منها لتقوية نفوذها في المنطقة[2].

ان هذا التمركز العسكري الامريكي في المغرب العربي وفي افريقيا عموما تحت غطاء محاربة الارهاب لا يمثل سوى حجة تسوغها امريكا، تماشيا مع التحولات الدولية لحماية مصالحها البترولية والتجارية. فأحداث سبتمبر والحرب على الارهاب عززت من تطبيق هذه الاستراتيجية ولا سيما في افريقيا. فقد اتهم الباحث البريطاني «جيرمي كيينان»، واشنطن باختلاق التهديد من اجل التحكم في افريقيا والوصول الى مصادر البترول، كما اشار الى انه وباختلاق هذا التهديد الارهابي، فان الامريكيين يخلقون ظروف عسكرة افريقيا.[3]

أولا: الحوار الاطلسي

أكد اجتماع قمة الحلف الأطلسي اقل من سنة (1990) بعد سقوط جدار برلين على تبني مذهب استراتيجي جديد New Strategic Concept بلندن حيث اقر على أن سقوط الشيوعية تقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المنهار إلى إيجاد ادوار جديدة

[1] عبد الحق زغدار، **المرجع السابق**. ص 235.

[2] أبو خالد العملة، **المرجع السابق**، ص 79.

[3] بوشنافة شمسة، **دول المغرب العربي في الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب**. الملتقى الدولي حول: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار. يومي 19-20 نوفمبر 2013. جامعة 20 اوت1955. سكيكدة.

متعلقة أكثر بحفظ السلم عبر العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات أو التحديات الأمنية البارزة أو الكامنة، لأنه لا يمكن الوقوف ساكنا في عالم يبحث عن ذاته الإستراتيجية واستطاع الأمين العام الجديد للحلف ويلي كلايس بالإقرار علنية بأنه مع نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية وانتهاء التهديد الشيوعي فان اكبر مهدد للأمن الدولي عموما ولأمن الحلف الأطلسي هو تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر ومصر بالخصوص.

وهذا بالاضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسية في فوضى اسلاموية قد تهدد الأمة برمتها أو إمكانية اكتساب ليبيا لأسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية والبيولوجية أو اكتسابها لقوة باليستية قد تهدد العواصم الأوربية [1]

إن التحول الذي طرأ على أدوار ومهام الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية عبر عنه التصور الاستراتيجي الجديد للحلف منذ نوفمبر 1991 وهو تصور المبني على تحديد تهديدات جديدة لأمن أوربا تقتضي توسيع مفهوم الأمن وزيادة في مهام المنظمة، حيث قرر مجلس الحلف المنعقد ب أسلو في جوان 1992 توسيع مهام الحلف لعمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات الدولية والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمن والتعاون بأوربا «OSCE» ومنظمة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

وفي مسعى للانفتاح على دول جنوب البحر المتوسط ضمن إستراتيجيته الأمنية الجديدة بادر الحلف الأطلسي سنة 1994 إلى إطلاق مبادرة «الحوار الأطلسي – المتوسطي» كإطار للحوار والتعاون الأمني مع الدول الجنوبية للمتوسط هدفه التنسيق، تبادل المعلومات والتعاون في مواجهة تهديدات المتعددة التي تهدد الأمن في المتوسط، في إطار رؤية تربط بشكل مباشر أمن أوربا بأمن المتوسط.

[1] أمحند برقوق، **الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط.** شوهد بتاريخ 09.10.2014 على الساعة 22:07
http://berkouk-mhand.yolasite.com

الحوار الذي تشارك فيه سبعة دول متوسطية غير أعضاء في الحلف هي: مصر، المغرب، تونس، إسرائيل، موريتانيا، الأردن (سنة 1995)، والجزائر (سنة 2000) يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يلخصها الحلف في:

- المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين
- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل
- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الحوار حول حلف الناتو[1]
- أهداف المبادرة تشكل استمرارية لمسار الحوار الأطلسي المتوسطي، الهادف أساسا إلى التقليص من حجم التهديدات الآتية من المنطقة (الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة السرية، النزاعات وحالة عدم الاستقرار السياسي)، زيادة على بعد جديد هو العمل على دعم مسار الإصلاحات السياسية، وتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في دول المنطقة، والعمل أيضا على إيجاد حل دائم وعادل للصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في المتوسط.
- وقد لخص الأمين العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي للدبلوماسية العمومية «جون فورني» النظرة الجديدة لمسار الحوار في كونه ينسجم مع الإستراتيجية الحديثة للأمن التي ينبغي أن تكون كما قال «نشيطة وشاملة ومتناسقة ومنسقة في مواجهة التحديات»[2]

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير

فإن الشرق أوسطية تسعى إلى إيجاد تنظيم إقليمي يضم مصر ودول المشرق العربي الأخرى، إلى جانب بعض القوى الإقليمية الأخرى، مما يفقد هذا التنظيم المنتظر الهوية العربية ويجعل منه إطاراً فنياً بالدرجة الأولى، سياسياً بالدرجة النهائية بعد استبعاد البعد القومي نهائياً منه، لأن المطلوب من الدول العربية، أن تدخل هذا المشروع فرادى»، مما

[1] "الحوار الأطلسي– المتوسطي"، وثيقة صادرة عن منظمة الحلف الأطلسي. بتاريخ 07.09.2016 على الساعة 23:39 https://digitallibrary.un.org/record/500492/files/A_58_132-AR.pdf

[2] "الجزائر – الحلف الأطلسي"، موقع وزارة الخارجية الجزائية، http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

سيلغي نهائياً إمكانية قيام أي تكتل عربي في المستقبل، بل إنكار التنظيم الإقليمي العربي بأثرٍ رجعي[1].

ثالثا: مشروع الافريكوم

في فيفري 2007 برزت إلى الوجود آلية أمريكية جديدة تمثلت في إنشاء أفريكوم والتي عرفت نفسها على أنها آلية عسكرية، تهدف إلى مساعدة وتحديث الجيوش الإفريقية، والمساعدة في مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية، حيث كانت تعول من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول المغاربية في تثبيت المشروع وإعطائه دورا فاعلا في المنطقة لكن الرفض المغاربي لاحتضان هذا الأخير دفع بالولايات المتحدة إلى التقليل من شأن التعاون الأمني بشكل أفضل مع الدول المغاربية، حيث أعلن فيها قائد قوات أفريكوم آنذاك الجنرال وليام وارد « أن بلاده لا تسعى لإقامة قواعد عسكرية في الجزائر، أو في أي من دول الساحل، وليس لها أية نوايا، ومخططات لتحويل مقر « أفريكو « إلى إفريقيا « [2]

إن تعدد المشاريع الأمنية الأوربية والأمريكية في منطقة المغرب العربي (النفط ـ الغاز – الفوسفات –الفوسفور. ...) إنما هو انعكاس لمدى الأهمية إستراتيجية التي تحضاها في أجندة القوى الكبرى، فهذه المنطقة بالنسبة لأروبا عامة وفرنسا خاصة، تعد المجال الحيوي لها أو الحديقة الخلفية التي تستند إليها لدعم قوتها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى أن من يسيطر على منطقة المغرب العربي يمكنه التحكم في البحر الأبيض المتوسط ومن ثمة التحكم في أوربا.

يمكن القول أن الاجراءات الأمنية المعتمدة من طرف دول المغرب العربي في مواجهة التهديدات الامنية الراهنة تفتقد الى الكثير من الفعالية والعمق، فهي في مجملها تتسم بالظرفية، وكذا افتقادها للنظرة الاستراتيجية الشاملة، فكل دولة تتخذ اجراءات وتعتمد

[1] جاسم محمد زكريا، **مرجع سابق**.

[2] بلهول نسيم، **المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة ؟** (**البلد**: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، 2013)، ص 15.

سياسات أمنية دونما الاخذ بعين الاعتبار لبعدها الاقليمي المغاربي، لكن هذا لا ينفي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه خاصة منها الجزائر والتي تعد دولة رائدة في مكافحة الارهاب ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

إن ضعف التنسيق الأمني المغاربي يرجع بدرجة أولى إلى اختلاف الرؤى وضعف الثقة وكثرة الخلافات السياسية والحدودية والأمنية بين دول المغرب العربي، فهي تعد أهم العوائق التي تحول دون الوصول الى تنسيق أمني يرقى لمستوى ما تتطلبه التحديات الأمنية الراهنة في المنطقة.

وبالنظر إلى أسباب ضعف التنسيق الأمني والتعاون بين دول المغرب العربي، ورغم كل الاتفاقيات المصادق عليها، الا انها تحتاج الى وضع اتفاقيات أمنية خاصة وتفصيلية – ثنائية، ثلاثية وجماعية– تتجاوز الاتفاقيات العامة، وكذا تبني مفهوم الامن الشامل التي يتضمن التنمية الاقتصادية وتعزيز المبادلات البينية والتي من شأنها تجفيف منابع التهديدات الامنية. إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة وفعلية في كل دول المغرب العربي تقوم على أساس المساواة والقانون والعدالة والشفافية، وهذا من أجل القضاء على الأرضية الصلبة التي تنمو فيها المشاكل الأمنية لاسيما منها الإرهاب والجرائم المنظمة.

إن تعدد المشاريع الأمنية الأوربية كالشراكة الأورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط والمشاريع الأمريكية مثل مشروع الشرق الاوسط الكبير ومشروع الأفريكوم التي تستهدف منطقة المغرب العربي الذي يزخر بالمواد الطبيعية (النفط ـ الغاز– الفوسفات – الفوسفور.....) وكذا موقعه الجيواستراتيجي، إنما هو انعكاس لمدى الأهمية إستراتيجية التي تحضاها في أجندة القوى الكبرى، فهذه المنطقة بالنسبة لأروبا عامة وفرنسا خاصة تعد المجال الحيوي لها أو الحديقة الخلفية التي تستند إليها لدعم قوتها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى أن من يسيطر على منطقة المغرب العربي يمكنه التحكم في البحر الأبيض المتوسط ومن ثمة التحكم في أوربا والعالم.

الفصل الرابع

الرهانات المهندسة للأمن المغاربي

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الرهانات الأمنية للمغرب العربي، حيث ارتكز على ثلاث رهانات أولها رهان بناء الدولة في المغرب العربي التي تعد اللبنة الأساسية في بناء الأمن المغاربي وعليه فقد تم عرض مسار تطور الدولة في المغرب العربي ثم ما تعرضت له من هزات خلال فترة الربيع العربي، وفي الأخير عرض نماذج عن دول الاستقرار ودل الانهيار، أما الرهان الثاني فهو في نظرنا رهان الهوية المغاربية الدي تضمن مكوناتها، تأثيرات التدفقات الخارجية عليها وكذا التصورات المغاربية المشتركة للهوية المغاربية. أما الرهان الثالث فهو رهان السيادة الذي يعد أساس تحقيق الأمن المغاربي، تضمن مظاهر اختراق السيادة المغاربية من خلال الأجندة الأجنبية في المنطقة المغاربية. في المبحث الرابع تم تقديم التصورات المشكلة للأمن الإقليمي المغاربي وذلك من خلال الانتقال من حالة تشكيل الصراع إلى مستوى الجماعة الأمنية كما تم عرض متطلبات الوصول إلى نظام أمن إقليمي مغاربي.

المبحث الاول: رهان الدولة الوطنية بين الانهيار والاستقرار

يعد بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية من أهم الرهانات التي تسعى الحكومات الى تجسيدها لتضمن استقرارها واستمرارها، وإلا سوف تكون دولة فاشلة او منهارة، وبالتالي تعرض نفسها إلى سيناريوهات سلبية وكارثية.

المطلب الاول: مسار وتطور الدولة في المغرب العربي

في فترات متفاوتة حصلت الدول المغاربية على استقلالها بعد جهد مرير، فقد كانت ليبيا أول من تحصل على استقلالها من الاستعمار الايطالي في جانفي 1952، بعد مفاوضات شهدتها أروقة الأمم المتحدة، ثم تحصلت المملكة المغربية على استقلالها في 3 مارس 1956، ثم تلتها تونس في 20 مارس 1956، وفي نوفمبر 1960 تم إعلان الاستقلال موريتانيا عن فرنسا وأصبح المختار ولد داداه أول رئيس للجمهورية الموريتانيا، بينما فقد كانت الجزائر آخر دولة من تحصلت على استقلالها وذلك بعد كفاح طويل وثورة مسلحة وكذا مفاوضات متعددة إلى أن نالت استقلالها في 05 جويلية 1962.

اولاً: طبيعة النظام السياسي الجزائري

تعد الجزائر من بين أكثر الدول المغاربية التي شهدت تحولات وأحداث سياسة عنيفة منذ نشوء الدولة الحديثة في العشرينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وقد كان لهذه التحولات والأحداث انعكاسات مرتبطة باعتبارات المصالح والسياسات والتحالفات الدولية والإقليمية من جهة، وكذا تضارب أو تلاقي افكار وأهداف القوى السياسية الجزائرية المختلفة من جهة أخرى، كان لكل هذا أثاراً شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائر ومن بينها النواحي السياسية التي يمكن ان تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي.[1]

قبل التطرق الى طبيعة النظام السياسي الجزائري، لابد من الاعتراف بأن الوضع

[1] فاروق أبوسراج " النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص والبدائل " (الجزائر، مجملة دراسات إستراتيجية، العدد 02، جوان 2006)، ص 07.

الحالي يجد له امتدادا كبيراً في الماضي، وبالتالي فإن فهم وتفسير ما يجري حالياً لا بد أن يمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي، وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام السياسي الجزائري، الأول هي مرحلة الأحادية الحزبية التي اتجه فيها النظام لبناء مؤسسات تستجيب للطابع الأحادي في تسيير الدولة والمجتمع والمرحلة الثانية اتسمت بالتعددية. [1]

فتطور الدولة منذ الاستقلال عام 1962، بدأ بحرص الجزائر على الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) الذي عاشت ولمست فيه هدوءا نسبي بالاستناد إلى الشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، وعلى الرغم من كل المحاولات الدستورية والحزبية الداعية الى تكريس حقيقة الاخذ بنظام الحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية، إلا أن دورها ظل محدود في الواقع مما يقرره الرئيس منذ مرحلة البناء الاولى وحتى بداية التحول الى التعددية[2].

فقد جاء في الدستور عام 1963 في مادته 23 بأن " جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الوحيد في الجزائر " الأمر الذي أكده ميثاق الجزائر 1964، الذي اعتبره مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً لكونه ". .. يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة. .. فالحرب هو التعبير الصادق عن الشعب والانخارط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي، وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصوراً للديمقراطية تمكن الجميع من التعبير على أنفسهم. ..."[3]، وتكريساً لنظام الحزب الواحد في النظام الجزائري فقد جاء في

[1] علي بو عنقة وعبد العلي دبلة " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، (بيروت، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997)، ص 60.

[2] سليمان الريشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999)، ص 41

[3] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (الجزائر: منشورات الجامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2006)، ص 86.

دستور 1976 م في مادته 94 بأنه يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد " الذي تضمنه ميثاق 1976 وكذلك ميثاق 1986.

لقد عمل النظام السياسي الذي قام عشية الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الاشتراكية التي أسسها " آيت أحمد " الذي عارض النظام الأحادي وسعى الى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية[1].

ورغم كل ذلك فقد أوجد النظام السياسي الجزائري آلية خاصة، استعملها في تداوله على السلطة، والتي تمثلت في عدم السماح لأي منافسة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أول الخارج، وفي حال وجد منافس فيمكن التخلص منه سواء بالطرق السلمية أو العنيفة، وهو ما يعكس سمته العسكرية التي أعطت الدور الرائد للجيش في الحياة السياسية.[2]

ويمكن القول أن تطور الدولة في الجزائر قد مرّ بمرحلة أولى وعملت الدولة من خلالها على بناء مؤسساتها، ونظرا للتسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد، نشأت أزمة سياسية شديدة[3]، أسفرت عن أحداث أكتوبر 1988، فقد كانت هذه الاحداث عبارة عن بداية مسلسل من تطور الأزمة الجزائرية، بسبب الأوضاع العامة لحياة المواطن، خاصة منها الاقتصادية المتسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة والمعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ظاهرة الرشوة والاختلاسات وتلاشي القيم، ولا شك إن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن هذه الأزمة مما أظهر الدولة عاجزة عن الامساك بزمام الحكم[4].

---

[1] سعيد بوشعيرة، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر، دار الهدى، ط، 1990)، ص 48

[2] سليمان الرياش وآخرون، مرجع سابق، ص 209.

[3] فاروق أبو سراج الذهب صيفور، النظام السياسي الجزائري " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني، (الجزائر: مجلة الدراسات السياسية، العدد 02، جوان 2006)، ص 180.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والأزمة السياسية، (الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)، ص 78.

ومما لا شك فيه أن أحداث 05 أكتوبر 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية اذا اعتبرنا خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية الانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرها في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري[1]، وبدأت الإصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 03 نوفمبر 1988 وتمثلت هذه التعديلات في ما يلي:

1- خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لا يتحمل مسؤولية اخطاء التسيير التي تقبع فيها الحكومة.

2- تعديل المادة الخامسة من الدستور 1976 * إلغاء الفقرتين الثانيتين والتاسعة من المادة 111 من الدستور 1976 *

3- منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب[2].

وتكملة لهذه التعديلات، جاء دستور 23 فيفري 1989 ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديمقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على الحكم، إلا أن هذا التغيير السياسي يمثل جانباً من تطلعات الشعب في المسار التطوري العام للمجتمع، ولكن الجانب الرئيسي الذي كان موضوع تنديد بالنظام هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والناتجة عن عجز النظام في تسيير شؤون البلاد[3].

يقضي دستور 1989 بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع السري العام المباشر لمدة

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 142.

* تنص المادة 05 من دستور 1976 على ان السيادة الوطنية ملك لشعب، يمارسها عن طريق الاستفتاء او بوساطة ممثليه المنتخبين، وقد عدلت في المادة 06 من الدستور 1989 وفحواها: الشعب مصدر لكل سلطة، السيادة الوطنية

[2] ملك الشعب المادة 07 من الدستور 1989 " السلطة التأسيسية ملك للشعب، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين، لرئيس الجمهورية وأن يلتجأ الى إرادة اشعب مباشرة.

[3] تنص المادة 111 من الدستور 1976: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور بالسلطات وصلاحيات الاتية:

1- يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها.

2- يجسد وحدة القيادة السياسة للحزب والدولة.

3- يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب والدولة.

خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ورئيس الجمهورية يرأس القوات المسلحة وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، وان يكون من أصل جزائري ويكون مسلماً بالإضافة إلى وجوب تخطيه سن الاربعين[1].

لقد فتح الدستور 1989 في مادته 40 عهد جديدا لنظام الحكم في الجزائر في البلاد عندما نصت ذات المادة على حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي، والتي تم تنظيمها عن طريق القانون الصادر في 05 جويلية 1989[2].

إلا أن الجزائر وبعد توقيف المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ بمرسوم رئاسي رقم 92ـ44 المؤرخ في 05 شعبان عام 1412 الموافق لـ 09 فبراير 1992. دخلت في حالة من العنف والإرهاب وكذا غياب الشرعية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، مما أفقد الجزائر مكانتها التقليدية وهيبتها على المستويات الإقليمية والجهوية والدولية، وهو ما أدخلها في حصار خارجي غير معلن وكذا انتقادات دولية شنتها دول ومنظمات حقوق الانسان الدولية تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان من طرف أجهزة الامن وفصائل الجماعات المسلحة المختلفة.

في ظل هذه الضغوطات الدولية والأوضاع الامنية الداخلية وجدت السلطة نفسها أمام ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية والمؤسساتية، حيث تميزت فترة حكم الرئيس ليمين زروال بعد انتخابه بالسعى نحو إعادة الشرعية لمؤسسات الدولة والدعوة الى الحوار الشامل وسن قانون الرحمة[3].

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 143.

وأيضا شليغم غنية، مرجع سابق، 1999، ص 109.

وأيضا فاروق ابو سيراج الذهب طيفور، مرجع سابق، ص 180.

[2] شليغم غنية، المرجع السابق، ص 109.

[3] عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر، (جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، 2008)، ص ص 105.109

كما أن دستور 1996 تميز بديمقراطية أكثر إذ جعل السلطة التشريعية مخولة لاقتراح تعديل دستوري إن توفر نصاب 3/4 أعضاء الغرفتين معا، لكن هذه المبادرة لابد ان تمر على رئيس الجمهورية الذي له السلطة التقديرية لقبوله او رفضه. لقد تحتم اجراء تعديلات عليه في سنة 1996 لتؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية.

والملاحظة ان هذه الاجراءات والقوانين التي اقرتها السلطة عبر مسارها سواء اثناء الاحادية الحزبية او اثناء المرحلة التعددية الحزبية والدعوة إلى الديمقراطية، بالإضافة الى تأثير احداث العنف التي مرت بها البلاد، فإن المشاركة السياسية، كانت في عمومها ضعيفة وذلك بسبب استمرارية اعتقاد الشعب بان نتائجها محسومة مسبقا لصالح فئة معينة (تتمثل في النخبة الحاكمة) دون غيرها وتأثير الظروف الاجتماعية التي قادت الى عدم الاهتمام وغياب الوعي السياسي، وانعدام الثقة في تكوين الاحزاب واختلال تكوينها (هيكليا وتنظيميا)، وهو ما أدى إلى انحراف العديد منها عن مسارها الحقيقي، وارتمائها في أحضان السلطة من اجل استمرارية تواجدها والحفاظ على مصالحها وتقاسم الغنائم في ما بينها[1]. وبالرغم من كل ذلك إلا أن حكومة الرئيس لمين زروال كانت محل انتقادات عديدة ومختلفة، حيث وصفت بكونها رهينة صراع العصب ومراكز القوى وهو ما دفع به إلى تقليص عهدته والدعوة الى انتخابات رئاسية مسبقة.[2]

أعلن السيد عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه فيها في ذكرى وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1998 بصفته مرشحا حرا، ليتم انتخابه في 15 أفريل 1999 رئيسا للجمهورية، محددا ثلاثة أهداف في برنامجه الرئاسي شملت إعادة السلم والاستقرار لربوع الوطن، إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة الجزائر إلى مكانتها في المحافل الدولية.

وفي إطار تطبيق المحور الأول لبرنامجه الرئاسي، أعلن الرئيس بوتفليقة عن برنامج الوئام المدني الذي زكاه الشعب الجزائري في استفتاء شعبي في 16 سبتمبر 1999، ثم

[1] حاجة عبد العالي ويعيش تمام آمال، مرجع سابق، ص 45.

[2] عبد الرزاق صغور، مرجع سابق، ص ص 109-111.

أصدر في 10 جانفي 2000 عفوا عن أفراد الجماعات المسلحة الذين اختاروا العودة إلى أحضان الوطن، مما ساهم في إخماد نار الفتنة وإعادة الاستقرار بشكل تدريجي إلى ربوع الوطن. وعرفت هذه المرحلة أيضا إعلان الرئيس بوتفليقة قرارا مهما تضمن ترسيم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية، وتم إدراج ذلك في الدستور، بموجب التعديل الذي تمت المصادقة عليه من قبل أعضاء غرفتي البرلمان في 8 أفريل 2002.[1]

لكن مع مطلع سنة 2011 شهد العالم العربي حراكا كبيرا عرف بالربيع العربي، حيث انتهى بسقوط أنظمة حكم مثل تونس، ليبيا، مصر، اليمن وسوريا التي لاتزال في حرب أهلية دامية. إلا أن الجزائر عرفت ايضا احتجاجات كبيرة في مختلف ربوع الوطن ذات مطالب اجتماعية وسياسية. مما دفع بالرئيس القيام بحزمة من الاصلاحات تمثلت اهمها في رفع حالة الطوارئ، والتي تعد مطلبا مشتركا لدى الاحزاب السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية. كما مست الاصلاحات تعديل قانون الانتخابات وقانون الإعلام، تعديل قانون المرأة وكذا تعديل قانون الأحزاب. وبالرغم من أهمية هذه التعديلات إلا أنه يمكن القول أن الاصلاحات لم تكن نابعة من ارادة سياسية وقناعة لدى النخب الحاكمة في الجزائر بقدر ما كانت تكيفا مع التحولات الخارجية الاقليمية بهدف اجتناب الضغوط الشعبية وكذا الإقليمية المطالبة بالتغيير، على اعتبار أن الجزائر تعد الحلقة المتبقية من سلسلة التحولات الحاصلة في المنطقة.

ثانيا: طبيعة النظام السياسي المغربي

ان شرعية الحكم في المغرب تأسست على عملية تحويل مستمر للسلسلة الملكية والدم الملكي للمملكة المغربية ممتد سلاليًا عل مدى أربعة قرون، موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف ومدموغ دستوريا عبر الفصل الثاني الذي يبين ان عرض المغرب وحقوق

[1] م بوسلان، المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية. المساء يوم 05-07- 2012

https://www.djazairess.com/elmassa/61946

الدستورية تنتقل بالوراثة الى الولد الاكبر وهذه الشرعية تستمدها من المرجعية الدينية المتمثلة في امارة المؤمنين التي تجعل من القائم على امور المسلمين الحامي لضرورات الشرع الخمس (المال، الدين، النفس، العقل، الملة) مما يفترض تمتعه بكامل الصلاحيات والسلطات التي قد تصل إلى حد الإطلاقية لتحقيق ذلك فالسلطان يلقب بإمام المسلمين وحامي حوزة الدين لأنه خلاصة السنة النبوية والإشراف العلوية[1].

قد يبدو لمعظم الباحثين في النظام الملكي المغربي انه يجمع بين التقليدية والحداثة، انطلاقا من النظرة الخارجية من هذا النظام والتي تحاول أن تطبق ما هو مطروح من الأطر والنماذج النظرية للعالم السياسي في عالم الجنوب، وكذلك من خلال متابعة الاشكال الدستورية القانونية التي يتخذها النظام الملكي المغربي، كبنية سياسية حاكمة او من خلال قراءة غير تاريخية لخطب الملك، كمحور مركزي في النظام وتصريحاته المختلفة، وان كان الواقع اقرب من القول بان نظام الملك المغربي، ينطلق أساسا من حقل التقليدية كأساس لشرعيته الدينية والتاريخية لكي يدخل مستوى الحداثة الملكية الدستورية.

فبعد اعتراف فرنسا باستقلال المغرب في معاهدة 2 مارس 1956 بقيادة محمد الخامس الذي شكل حكومة وطنية في سبتمبر 1955، وبدأ العمل لإقامة حكومة دستورية، ثم انشا بعدها مجلسا وطنيا مكونا من 76 عضوا يمثلون الاحزاب والمنضمات المهنية والطائفية اليهودية

هذا الاستقلال وكان وضع المغرب في حالة مستقرة، حيث كانت نظرة الشعب للملك كزعيم وطني وقاد البلاد الى الاستقلال وكان يعمل لإقامة ديمقراطية نيابية إلى انه توفي في عام 1961 حيث تولى العرش الحسن الثاني الذي اجرى استفتاء شعبي على الدستور الذي اعلنه وتمت الموافقة عليه عام 1962[2].

لقد قام النظام المغربي لما بعد الاستقلال على خلق توازن وانسجام بين المؤسسات

[1] طاهر خاوة، مرجع سابق، ص 49.

[2] عبد الله حسن الجوجو، أنظمة سياسية مقارنة: دراسة مقارنة، (د، م، ن) الجامعة المفتوحة، 1997، ص 316.

الدستورية تحت رقابة الملك التي احتفظ له الدستور الصادر في سنة 1962 بالاستمرار في اداء دوره التاريخي في الحكم، فعلى مستوى المؤسسات الملكية ليس هناك فصل بين السلطات وهو يمارس جميع السلطات التي يمارسها حاليا رؤساء الدول في مختلف الأنظمة، كما تميز الدستور المغربي اعتبار الاحزاب السياسية والنقابات والجماعات المحلية والغرف المهنية والمؤسسات الدستورية مناطة بمهمة تأطير المواطنين وتمثيلهم[1].

وفي نوفمبر من نفس السنة، تم افتتاح أول برلمان مغربي، إلا أن الدستور عجز عن ضمان سير المؤسسات البرلمانية، بسبب التيارات الحزبية المتصارعة والتي رفضت برنامج العمل الذي اعلنه الملك من أجل تشكيل حكومة إئتلافية، وهو على إثرها اعلن حالة الطوارئ في 07 يونيو 1965 والتي استمرت إلى سنة 1970، بعدها عرض الملك على الشعب المغربي دستوراً جديداً وأجريت الانتخابات النيابية وإفتتح المجلس النيابي دورته في 09 أكتوبر عام 1971 لإعادة النظر في الدستور، ثم عرض الملك مشروع جديد للدستور جرى عليه الاستفتاء الشعبي في مارس 1972 حيث يعتبر الاساس الذي يقوم عليه الحكم[2].

وعليه فقد شهد المغرب التعديدية الحزبية بعد الاستقلال وبروز بعض الاحزاب المعارضة منها الحزب الشيوعي، حزب الأحرار المستقلين، الحركة الشعبية [3].

ومع بداية التسعينيات، طرأت على العالم تغيرات سياسية واقتصادية جوهرية اهمها نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم ورافقت هذه التحولات انتشار قوى لدعوات الإصلاح الديمقراطي، وقد دفع عجز الدساتير الثلاثة السابقة والإصلاحات السياسية الشكلية التي رافقتها قوى المعارضة اليسارية الى المطالبة بتغييرها وتعديلها كحد ادنى فتمخض عن كل هذه التطورات دستور جديد في عام 1992 الذي اقر الاستفتاء عليه في 14 سبتمبر في نفس السنة، الى انه يحمل في طياته اي تغيير جدي

[1] شليغم غنية، مرجع سابق، ص 47.

[2] شليغم غنية، مرجع سابق، ص 317.

[3] دوجلاس اش فورد، تطورات سياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سلمان عارف واحمد مصطفى، (بيروت، دار الثقافة، 1963)، ص 389.

يذكر، بل تم الاكتفاء فقط بتعديل بسط للفصل 24 الذي أصبحت صبغته كالتالي: " يعين الملك الوزير الاول ويعين باقي اعضاء الحكومة بالاقتراح من الوزير الاول، وله إن يعفيهم من مهامهم ".[1]

ونتيجة لذلك جاءت المراجعة الدستورية للعام 1996، التي حملت في طياتها بعض التغييرات الجديدة مقارنة مع مراجعات الدساتير السابقة، إذ نص الدستور الجديد على اعتراف المغرب بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، كما وأصبح البرلمان المغربي يتشكل من جديد من غرفتين: مجلس للنواب ومجلس للمستشارين (الفصل 36 من الدستور): مجلس المستشارين الذي أضحت مدة النيابة فيه تسع سنوات مع تجديد الثلث منهم كل ثلاث سنوات ومجلس النواب الذي أصبحت مدة النيابة فيه خمس سنوات بدل ست سنوات بحسب دستور 92، وينتخب جميع أعضاءه بالاقتراع الشعبي المباشر، خلافا لما كان عليه الأمر سابقا، حيث يتم انتخاب ثلث مجلس النواب بطريقة غير مباشرة، وهو ما كان يشكل البوابة الخلفية للإدارة للعبث بنتائج الانتخابات، وتصويبها بما يخدم التوازنات السياسية الضرورية للنظام. إلا أن الكثير من المحللين، نظروا إلى العودة إلى نظام الغرفتين من جديد، في ظل ضائقة مالية، على أنه محاولة من طرف النظام للالتفاف على مطلب المعارضة بخصوص إلغاء الثلث الذي كان يتم انتخابه بشكل غير مباشر في نظام الغرفة الواحدة، ولإحداث صمام أمان تنظيمي يحمي من كل المخاطر التي قد تنجم عن فوز الكتلة بأغلبية ساحقة في مجلس النواب. [2]

إن التجربة النيابية الناشئة في اعقاب الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1997، 2002 و2007 اعتورتها شوائب عدة وكشفت عن مواطن الخلل في البنيان الدستوري، الأمر الذي سوغ العودة المتكررة إلى مطلب الإصلاحات الدستورية.

[1] إدريس الشامخ " قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية من الموقع الالكتورني 2013/7/22
https://www.hespress.com/opinions/16921.html

[2] ادريس الشامخ، مرجع سابق، ص .

حين نشأت الظرفية المناسبة للذهاب بهذا المطلب من الخطاب السياسي إلى الشارع، وكان ذلك في سياق انطلاق مسلسل "الثورات العربية" وميلاد حركة 20 فبراير في المغرب،

ومع أن الدستور المعدل الحالي حظي بنسبة تصويت شعبي عالية في استفتاء 1 يوليوز 2011، وبموافقة الأحزاب السياسية الاكبر والاهم في البلاد، إلا أن بعض الأحزاب والحركات مثل حركة 20 فبراير، وحزب الطليعة والحزب الاشتراكي الموحد، عارضته وقاطعته ووصفته بأنه دستور ممنوح، وأنه نكسة سياسية وإحباط لمطالب التغيير[1].

فالملك محمد السادس في خطاب 09 مارس 2011 وما تلاه من خطابات مَلَكية أخرى، ربط المراجعة الدستورية بالجهوية الموسعة، واعتبر ذلك تطورا طبيعيا في المسار الديمقراطي والتنموي للمغرب، ولم يعتبره تجاوبا أو استجابة لمطالب شرائح كبيرة من الشعب (حركة 20 فبراير) وبعض القوى السياسية، كما أن المؤسسة الملكية حرصت على تغيير طريقة وضع الدستور، وتعدد الاقتراح الدستوري ولكن بما يخدم انفرادها بالمبادرة الدستورية، وهو ما قُرأ على أنه سمة التعالي التي تطبع المؤسسة المَلكية في المغرب[2].

طبيعة النظام السياسي التونسي

عرضت فرنسا في عام 1955على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتاجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا أكثر من 70 سنة من النظام الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952، ولقد رفضت المغرب اقتراح فرنسا في حين قبل الحزب الحر الدستوري الجديد، وبذلك تم التوقيع على اتفاقية الاستقلال الداخلي [3].

وتم الاعلان عن قيام الجمهورية التونسة في 25/07/1957 ومن خلال اسم الدولة فقد

---

[1] عبد الإله بلقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية، سياقاتها والنتائج. نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 21 – 12 - 2011 اطلع عليه بتارخ 2015. 01. 12 على الساعة 6:22
https://www.maghress.com/alittihad/14015

[2] محمد باسك منار، دستور سنة 2011 بالمغرب: أي سياق؟ لأي مضمون؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص8.

[3] مارك نارفان، حوار مع احمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص 45.

اعلن عن قيام الجمهورية ويكون رئيسها رئيس الجمهورية وفق للدستور 1959 فإن السلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات وهو الذي يعين الوزير الاول ومجلس الوزراء وأن المجلس الوطني المنتخب هو الاخر ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري[1].

لقد خوّل دستور 1959 للرئيس فرض نظام الحزب الواحد في إطار تعددية الشكلية أي ان الدستور يسمح بتعدد الاحزاب لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم مما يكرس الأحادية الحزبية واقعيا[2].إن الخطوة التي خطاه بورقيبة في ما يخص اجراءات الاستقلال قد احدثت شرخاً عميقا في النخبة الوطنية في اطار الحزب الدستوري وقد كان لهذا الانشقاق تداعيات خطيرة على عموم الهيكل الاجتماعي والسياسي التونسي اذ اصبح الشعب التونسي منقسم الى قسمين:

قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات، وبالتالي موالي لرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد – الحبيب بورقيبة – ولجماعة الديوان، السياسي، قسم معارض لهذه الاتفاقيات والموالي لامين العام للحزب الدستوري – صالح بن يونس – ولجماعة الأمانة العامة، ولقد استطاعة " اليوسفية " إن تجرف وراءها جماهير واسعة وتيارات فكرية واحزاب سياسية ومنظمات نقابية.[3]

عين الحبيب بورقيبة رئيساً للوزراء عام 1956 من قبل اللجنة الدستورية وقد راء في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية ضربا من الفتنة يجيب القضاء عليه كليا، وعليه حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس على حساب الجناح الوطني العربي الإسلامي، الذي وجد نفسه امام خيارين إما الخضوع للتهميش أو الانضمام إلى التيار

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 50.

[2] Paul batta et claudinerulleau. le grondmaghreb des lmdependancesa l an2000, Alger, editionlaphonic 1990 p60.

[3] مارك نرفان، مرجع سابق، ص 45.

البورقيبي[1]، هذا الأخير سعى على جميع الأصعدة على تعزيز زعامته الفردية، فجسدها بإلغاء النظام الملكي حيث استصدر قرار من اللجنة الدستورية بعزل "الباي محمد الأمين "وهو اخر ولاة الدولة الحسينية في تونس، وتم انتخابه من قبل اللجنة الدستورية كرئيس مؤقت عام 1957، ثم أجريت اقتراعات عامة لاختيار رئيس الجمهورية في 1959-1964 و1971 والتي أسفرة عن انتخابه رئيسا مدى الحياة في نوفمبر 1974 بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخابا حرا ومباشراً كل خمس سنوات[2].

فخلال هذه المرحلة (بين 1957 إلى 1959)، تم تحقيق علاقة الدولة بالمجتمع بمبادرة النخبة التسييرية في اتجاه تأميم الدولة – أي احتكار السلطة من قبل نخبة صغيرة – وتأميم المجتمع أي القرارات تتخذها النخب، وليس الشعب أو المواطنين، فوجود مشروع كهذا مكن وبدرجة هامة التزام السكان والإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي فبإسم الوحدة الوطنية ودفع التنمية وحرص النظام التونسي على تكريس نظام الحزب الواحد فقد توصل الحزب الدستوري – الذي أصبح يدعى الحزب الدستوري الاشتراكي منذ سنة 1964 – بفضل رصيده التاريخي، تمكن من تعبئة الناس واستعاب الصراعات وتحديد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها المعارضة الشيوعية [3].

أما المرحلة الثانية (الانتخابات الرئاسية لسنة 1964)، فقد شهدت بداية مؤسسة النظام السياسي والمشاركة، لكن هذه العملية لا تزال في مرحلتها الجنينية نظراً لتمسك النخب الحاكمة بأشكال القديمة للتأطير والمراقبة السياسيين ولذلك عن طريق نموذج تعبوي تكون في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية ومشروع أعادة هيكلة المجتمع، وقد تبلور بعد ان

[1] عباس عايشة، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس، (جامعة الجزائر: رسالة ماجيستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، 2008)، ص102.

[2] Jenaiah, raidh" les –èlestionsprisidentiel et legislatives tunisiennes le scrutin du 03/11/1994" intègrations N 10/1978/p67.

[3] محمد عبد الباقي الهرماس، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز درايات الوحدة العربية، 1987)، ص108.

نجحت القيادة الوطنية من إزالة كل تعبئة منافسة، ومنه انطلقت النخبة السياسة في عملية اصلاح فعلية شاملة مظهرة عزيمتها للتدخل في جميع المجالات والنشاطات[1].

شهدت الحياة السياسية طيلة العقود الثلاثة من الحكم البورقيبي فترات مد وجزر في ظل نظام سياسي اتسم عموما بالأحادية والحكم الفردي. وقد خاضت البلاد طيلة هذه الفترة تجارب تنموية متنوعة مكنت البلاد من إحراز بعض التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم محدودية مواردها الطبيعية.

وبعد 1987 دخلت البلاد مرحلة تبدو جديدة في مظاهرها لكن في جوهرها لم تمثل قطيعة مع الفترة البورقيبية بل امتدادا لها خاصة من حيث تدعيم الانفتاح الاقتصادي، مع الشروع في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، ومزيد إحكام قبضة الدولة والحزب الحاكم الذي تغيرت تسميته إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، على الحياة العامة، مدعمة بفئة محظوظة استفادت كثيرا من قربها من السلطة، فكانت فترة حكم زين العابدين بن علي متميزة بمزيد من الانفتاح الاقتصادي ومزيد من الانغلاق السياسي مع نفوذ مطلق لبعض الأفراد[2].

وبعد سقوط نظام بن علي اثر الانتفاضة الشعبية التي عرفتها تونس في 2011، عرفت دخول دستور الجديد حيز التنفيذ في شهر فيفري 2014، والذي أخذ نظام الحكم منحى جديدا في هذا البلد، الذي استحوذ فيه رئيس الجمهورية على السلطة لعقود قبل "الثورة"، ذلك أنه يتميّز بتوزيع النفوذ بين رئيسي الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن[3].

فبعد خلافات واختلافات حول طبيعة النظام السياسي بين من يحبذ نظاما برلمانيا ومن يفضل نظاما رئاسيا أو غيره، تمّ الاتفاق في الدستور الجديد المصادق عليه، على اعتماد نظام تشاركي يحد من هيمنة رئيس الجمهورية على الدولة.

---

[1] المرجع السابق، ص 109.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،، 2014)، ص 7.

[3] خميس بن بريك، لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس، موقع الجزيرة نت اطلع عليه بتاريخ 2015,03,01 على الساعة 00:30 https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/11

وفي الباب الرابع من الدستور التونسي المخصص للسلطة التنفيذية يوضّح القسم الأول منه مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة انتخابه، أما القسم الثاني فيحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة واختصاصاتها وطريقة تكوينها واتخاذ قراراتها.

وإذا كان رئيس الجمهورية سينتخب مباشرة من الشعب لولاية تدوم خمس سنوات، فإن النظام السياسي الجديد لتونس يعطي للحزب الحاصل على أغلب مقاعد البرلمان الحق باختيار رئيس الحكومة. كما أن النظام السياسي الجديد سيتميز بتوسيع نفوذ رئيس الجمهورية أكثر، ولو أنّ ثقل النفوذ يبقى لدى رئيس الحكومة.

ويختص رئيس الجمهورية بتمثيل الدولة وضبط السياسات العامّة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي ويقوم بالتعيينات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي، وله الحق في حلّ البرلمان خلال بعض الأزمات.

أمّا رئيس الحكومة فهو يعيّن الوزراء ويعفيهم من مهامهم ويختص بضبط السياسة العامة للدولة وإصدار الأوامر إلى جانب إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة والقيام بالتعيينات في الوظائف المدنية العليا[1].

لكن في الأخير يمكن القول أن الدولة في المغرب العربي لا تزال تعاني من مشكلات بنيوية وضعف مؤسساتي وهشاشة اقتصادية واجتماعية تجعل من تحقيق الدولة الوطنية المؤسسة على الحق والقانون بعيدة المنال، فالإرادة السياسية لبناء ديمقراطية حقيقية ووجود ثقافة سياسية مشاركاتية وكذا وجود احترام للإنسان والحريات كلها أسس ضرورية تجعل من قوة واستقرار الدولة المغاربية كوحدة بنيوية بإمكانها تحقيق التعاون المغاربي الذي يعد مطلبا ينسجم وتطلعات شعوب المنطقة.

[1] خميس بن بريك، المرجع السابق، ص.

المطلب الثاني: الحراك المغاربي

شهدت الساحة العربية منذ سنة 2011 العديد من التطورات السياسية التي أحدثت تغيرات جذرية على مستوى الأنظمة السياسية لبعض الدول العربية، وتغيرات جزيئة في بعضها الأخر فلقد أسفرت موجات الحراك العربي عن سقوط بعض الانظمة السياسية العربية التي عُرف عنها الاداء الشمولي والابتعاد عن اي مظهر من مظاهر العمل الديمقراطي على الساحة السياسية والتي استمر حكمها لعقود، وكانت البداية بسقوط نظام الرئيس بن علي في تونس في 17 جانفي 2011 لتمتد بعدها مباشرة موجة الحراك الشعبي نحو مصر، والتي أضفت إلى إنهاء حكم الرئيس مبارك في 12 فيفري 2011، إلا أن الحراك العربي عرف شكلا أكثر عُنفا في ليبيا وسوريا واتخذ شكل المواجهة المسلحة مع تدخل أطراف أجنبية، فحين استبقت بعض الدول الاخرى موجات الاحتجاج بأحداث بإصلاحات سياسية وتقديم امتيازات اقتصادية من اجل تفادي حدوث ما يسمى " بالربيع العربي " اذ باشرت المملكة المغربية والملكة الهاشمية الأردنية اصلاحات سياسية.

كما اتجهت الجزائر نحو مسار الاصلاحات خاصة ان الكثير توقع ان تكون الجزائر الدولة التالية التي قد تشهد حراكا شعبيا نظرا لظروف السياسية الداخلية التي شهدتها البلاد والتي وصفها الكثير بالوضع السياسي المنغلق، إلا أن النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة تمكن من التكيف مع الاوضاع التي عرفها الجوار الاقليمي واستطاع ضمان استمراره والحفاظ على بقائه، وذلك من خلال قيامه بمجموعة من الإصلاحات السياسية التي مست أساسا الجوانب المتعلقة بالحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية، واكبتها منح امتيازات ذات طابع اقتصادي كالزيادة في الأجور وفتح مناصب عمل، وهو ما سمح للنظام الجزائري في تلك الفترة بتجنب "الربيع العربي"، وضمان استقرار الدولة.

أولا: مسار الحراك الشعبي في تونس:

لقد سميت انتفاضة 17 ديسمبر والتي امتدت إلى جانفي 2011 مجازا بثورة الياسمين (رغم ان هذه التسمية تلقت تحفظات عديدة) لاعتبارها ثورة سلمية خالية من العنف رغم

سقوط حوالي 338 قتيل و 2174 جريح [1]، طالب القائمون بها وهم شباب تونسي لا ينتمي إلى أي حزب سياسي معين أو أيديولوجية متميزة عن طريق تواصلهم على شبكات الإنترنت مطالبين بمطالب اجتماعية وهي: الشغل، القضاء على التفاوت الجهوية وتنمية عادلة بين جميع الجهات إذ نادى القائمون بها بالحرية والكرامة ولم تكن ثورة خبز فقط كما اعتبرها البعض, لهذا فضل العديد من التونسيون تسميتها بثورة الكرامة.

بدأت الثورة بأحداث سيدي بوزيد عندما قام شاب محمد بوزيري بإحراق نفسه حيا كنتيجة لأوضاع الاجتماعية التي كان يعاني منها، ثم امتدت الأحداث إلى العاصمة تونس لتطالب بضرورة تنحي الرئيس بن علي وعائلته التي اعتبرها التونسيون رمز الفساد والدكتاتورية وعلى اثر هذه الأحداث فر بن على إلى السعودية. [2]

وتوالت الاحداث بسرعة وسخونة في تونس، فقد تم انتخاب المجلس التأسيسي للدستور، وفازت حركة النهضة الإسلامية بـ 89 مقعدا في هذا المجلس من 217 مقعدا، وشكلت "ترويكا" لحكم البلاد، وذلك بالاشتراك مع حزب المؤتمر من اجل الجمهورية بزعامة المنصف المرزوقي، الذي تولى رئاسة الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي.

كما شهدت تونس احتجاجات واسعة بعد مقتل شخصيتين بارزتين من المعارضة، وهما شكري بلعيد ومحمد براهيمي، كما شهدت هجمات من مجموعات جهادية، الأمر الذي دفع الجيش لإطلاق حملة واسعة لمواجهة هذه الجماعات، خاصة في منطقة جبل الشعانبي على الحدود الجزائرية. وبعدها اعلنت الحكومة ان حركة أنصار الشريعة السلفية جماعة محظورة لصلاتها بتنظيم القاعدة.

ووسط كل هذه الاحتجاجات والمواجهات تمكن السياسيون التونسيون من التوصل الى

[1] Voir le site: fr.m.wikipedia.org.

[2] فريمش مليكة، تونس والرهانات الأمنية الجديدة. ملتقى وطني موسوم بـ " التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال إفريقيا: بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار "المقرر يومي 19 و20 نوفمبر2013. جامعة سكيكدة، ص04.

توافق لتشكيل حكومة مستقلة بقيادة مهدي جمعة، لتولى ادارة البلاد بدلا من حكومة على العريض، وبدأ التصويت على بنود الدستور الجديد 1.

وبدت الاوضاع في تونس اكثر استقرار مقارنة بدول اخرى من دول الربيع العربي، الأمر الذي وصف معه المرزوقي تجربة بلاده "بالمعجزة التونسية"، اذ تمكنت تونس "من الحفاظ على الحرية والأمن ونموذج من الاعتدال" على حد وصفه.

من نتائج انتفاضة 14 جانفي:

سقوط نظام بن على واستبداله بنظام مؤقت برئاسة رئيس البرلمان التونسي فؤاد لمبزع، وتوالي عدة حكومات على الحكم، آخرها والتي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي في نوفمبر 2011 حكومة قايد السبسي التي قادت هذه الانتخابات بنجاح؛ وسقوط الحزب الدستوري الحاكم وحله واعتبار عناصره رمز للفساد في البلاد، ظهور أحزاب سياسية كثيرة فاقت 100 حزب وصول الترويكا إلى الحكم بقيادة حزب النهضة الحزب الإسلامي لأول مرة في تاريخ تونس والذي تعرض اعضائه الى الاضطهاد وقت بن على ويجب التطرق هنا إن تأسيس الترويكا في تونس لا يعود اساسا الى الثورة التونسية وانما الى ما يسمى بتصريح تونس la déclaration de Tunis للسنة 2003 هذا الاجتماع الذي انعقد بـ aux-en - Provence بفرنسا الذي ضم اليسار والإسلامين مصطفى بن جعفر والاحرار واعضاء من حزب منصف المرزوقي ويعتبر هذا الاجتماع اللبنة الأولى لتأسيسي الترويكا التي حكمت تونس بعد 14 جانفي حيث تحصل على أكثر من 40% من انتخابات المجلس التأسيسي. الذي يمثل السلطة التأسيسية التي تنبثق عنها انتخابات رئيس جمهورية مؤقت وحكومة، ودوره الرئيسي هو اعداد دستور للجمهورية مدة عمل هذا المجلس سنة واحدة[2]، انتخاب رئيس جمهورية مؤقت محمد المرزوقي من طرف المجلس التأسيسي وهو شخصية حقوقية

[1] كيف تغيرت تونس بعد ثلاث سنوات من الثورة؟ 14 جانفي 2014
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2014/01/140114_comments_tunisia_3years_revolution

[2] فريمش مليكة، تونس والرهانات الأمنية الجديدة. ملتقى وطني موسوم بـ "التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال إفريقيا: بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار "المقرر يومي 19 و20 نوفمبر 2013.جامعة سكيكدة، ص 03.

ناضل كثيرا في اطار المرصد الوطني لحقوق الإنسان وهو من حزب التكتل، وتولي رئاسة الحكومة من طرف حزب النهضة ورئاسة المجلس التأسيسي لرئيس الحزب الجمهوري التونسي[1].

عرفت تونس مجموعة من الأحداث الدموية راح ضحيتها أعضاء من الجيش التونسي وشخصيات سياسية من المعارضة اليسارية معروفة وذات وزن في الساحة السياسية التونسية فأدَّت هذه الاغتيالات السياسية التي لم تعرفها تونس وقت الاستقلال إلى أزمة سياسية سقطت على اثرها حكومة النهضة الأولى بقيادة حمادي الجبالي ودخول تونس في أزمة سياسية على اثر الاغتيال الثاني في أزمة سياسية، حيث تشبثت المعارضة بمطالبها المتمثلة أساسا في استقالة حكومة النهضة وحل المجلس التأسيسي ووضع أجندة، حيث يُرجع بعض الباحثيين أسباب الحراك الشعبي في تونس الي جملة من الاسباب نذكر منها

1. الاستبداد السياسي، إذ أن سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها في تونس، وازدياد وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول رئيس الحزب – الرئيس المخلوع – للحكم عام 1987، على إثر انقلاب أبيض قاده على الرئيس الحبيب بورقيبة، كان له الدور الاكبر في الثورة الشعبية التي أطاحت بالمخلوع بن علي.
2. الواقع الاقتصادي المزري لتونس، لقد واصل بن علي منذ إزاحته لبورقيبة في نوفمبر 1987 تطبيق "برنامج الإصلاح الهيكلي" الذي تم الشروع في تنفيذه قبل عام بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كما أردف هذا البرنامج بآخر مملى من الاتحاد الأوروبي وهو "برنامج التأهيل الشامل" (1995) في إطار "اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس، أي تحويلها إلى مجرد سوق للرأسمالية والبضائع الأوروبية وبالانخراط في منظمة التجارة العالمية التي

[1] المنصف المرزوقي، اطلع على الموقع بتاريخ 2016، 05، 12 على الساعة 1:23
www.wikiepedia.org

تحددت توجهاتها وأهدافها حسب مصالح الدول والشركات الاحتكارية الامبريالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان لهذه الاختيارات الاقتصادية التي تندرج ضمن النهج الرأسمالي المتوحّش الذي يسود عالمنا نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي[1]. حيث تشير مصادر غير حكومية، ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى أن نسبة البطالة تقدر بـ50%، وبخاصة في مناطق الوسط والجنوب. أما على صعيد توزيع الثروة، فشهدت تونس تباينات متفاوتة حيث تتمركز الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – بنظام الحكم في تونس.

3. الواقع الاجتماعي السيئ للشعب التونسي، خصوصا شريحة الشباب الذي يعاني من البطالة وغير القادر على تكوين حياة اسرية جديدة. هذا فضلا عن تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان. وتمثّل سيدي بوزيد، والقصرين، حالات صارخة للفقر المدقع، والمعاناة المستمرّة من البطالة، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات البسيطة للأسرة التونسية[2].

4. الموروث الثقافي والفكري النضالي للشعب التونسي الضخم، والذي لم ينفك عن ذاكرتهم، بل كان حاضرا بقوة في ثورتهم على زين العابدين بن علي، إذ من بين الشعارات الرئيسية التي رفعت اثناء الثورة شعر أبي القاسم الشابي «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلابدّ أنْ يستجيب القدر»، وبعض مقولات القائد التونسي فرحات حشاد من قبيل «حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية».

[1] آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربى المركز الديمقراطى العربى 23. مايو 2014
https://democraticac.de/?p=1393

[2] محمد الشيوخ، أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي. 03/01/2013 اطلع عليه بتاريخ2015.04.12 على الساعة 8:30
https://middle-east-online.com/

5. المستوى التعليمي، حيث تحل تونس في موقع متقدم بين جاراتها من دول المغرب العربي من حيث مستوى التعليم، ومع ذلك تعتبر نسبة الأمية والتي تبلغ 19% نسبة مرتفعة. وكذلك واقع حقوق الإنسان السيء في تونس، هو الآخر ساهم في اندلاع الثورة.[1]

ثانيا: الحراك الليبي

عندما بدأت المظاهرات في ليبيا منتصف فيفري 2011 توقع اغلب المتابعين في الشأن الليبي مشهدا مغايرا لما حدث في تونس. وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي الليبي وضعف هياكل الدولة وتفتت القوات المسلحة لعدة خلايا مفتقرة الي القيادة المركزية والعقدية العسكرية الواضحة وعرفت تسارع في الأحداث حيث لم ياخد الأمر أكثر من شهر واحد ليتحول الوضع من احتجاجات سلمية إلي سجال عسكري بين قوات القدافي ومعارضيه ثمالى نزاع مسلح تدخلت فيه منظمات وقوى دولية اجنبية مع توجيه رسالة واضحة لنظام معمر القدافي الذي لم يعد المجتمع الدولي على استعداد لتقبل ما يرتكبه من انتهاكات في حق شعبه وما يشكله من تهديد لأمن المنطقة ككل [2].

كانت بداية انتفاضة الشعب الليبي فى 14 فبراير عام 2011 من خلال مطالبة 213 شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي معمر القذافى، مؤكدين على حق الشعب الليبى فى التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أى مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

وفى يوم 15 فبراير اندلعت شرارة التظاهرات فى بنغازى لإسقاط النظام على خلفية اعتقال محامي أسرى شهداء مذبحة بوسليم "فتحى تربل" واحتجازه بمديرية أمن بنغازى، وحدثت صدامات بين قوى الأمن والمتظاهرين فى بنغازى والبيضاء ما أسفر عن سقوط قتلى

[1] محمد الشيوخ، اسباب اندلاع الربيع العربي نشر في مارس 2013 واطلع في 27 مارس 2017
http://middle-east-online.com/?id=146507

[2] زياد عقل، الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الاجنبي، ملف الاهرام الاستراتيجي الرقمي، اطلع على الموقع يوم 20.09.2014 على الساعة 9:40
htt://digital/ahram/org/eg/art/eles

وجرحى، وتواصلت المصادمات الدامية يوم 16 فبراير وأطلق الأمن الرصاص الحي على المحتجين فى مدن بنغازى والبيضاء ودرنة وأجدابيا[1].

وقد بدأت ارهاصات الثورة اللبيبة في الأيام الأخيرة من جانفي 2011 عندما اندلعت تظاهرات في بنغازي ودرنة وبني وليد اعتراضا على تأخر تسليم الواحدات السكنية التي كانت الحكومة مسؤولة عن بناءها في هاته المدن، تلى هذه المظاهرات نداءات على شبكة الانترنت لتظاهر ضد النظام الحاكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض جمال الحاجي والدي اعتقل في طرابلس في الاول من شهر فيفري وايضا على صفحة انتفاضة 17 فيفري 2011 لنجعله يوما للغضب في ليبيا في مواقع الفايسبوك وطلبت هده الصفحة 4 مطالب واضحة وهي اسقاط النظام الحاكم برمته الحرية والكرامة إنشاء الدولة الدستور والقانون ومحاسبة المجرمين الدين سفكو دماء الشعب[2].

وجاءت شرارة البدء بعد اعتقال المحامي والناشط السياسي فتحي تربل وهو محامي ضحايا سجن بوسليم حيث خرج المئات من اهالي الضحايا في مظاهرات بنغازي لإطلاق سراحه واخدت إعداد المتظاهرين تزداد حتي بعد إطلاق سراحه لم تستمر الاحتجاجات السلمية طويلا حيث اجبر التعامل العنيف من قبل قوات النظام الليبي المتظاهرين على رد العنف بعنف مماثل ونلاحظ ان النظام الليبي لم يستغرق الكثير من الوقت كي يطلق الرصاص الحي على المتظاهرين بحث اشارات التقارير الي سقوط 13 قتيل يوم 16 فيفري و26 قتيل يوم 17 فيفري و35 قتيل يوم 18 فيفري 2011 هدا بحلاف المئات من الجرحي الدين سقطو في هده الفترة ولقد ادت هده الاحداث لتحول من نمط الاحتجاج من السلمي الي المسلح كان هدا التغيير في النمط اولى نقاط التحول في احداث ليبيا [3]

[1] أحمد جمعة، أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير فى ليبيا. 17 فبراير 2015 01:5 اطلع عليه بتاريخ 19 07 2017 على الساعة 16:15

https://www.youm7.com/story/2015/2/1

[2] بيان من صفحة انتفاضة 17 فيفري 2011 بتاريخ 2011..12.12 www/facbook/com17/02/2011.libya

[3] Amr Elshbak Geeorge Joffé.the Arab democratie Wave How the EU can Seize the moment. Report N 09.edeted by Alvaro de vaseeos Los.Marche 2011.p20.

1. الانشقاقات الداخلية:

ظهرت نقطة التحول الأولى في الصراع الدائر بين القذافي والمعارضة بعد 20 فيقري فالأحداث التي جرت خلال تلك الفترة ساعدت على تشكيل معسكرين داخل ليبيا احدهما موالي للقدافي والأخر معارض له نشا معسكر المعارضة من خلال المعارك بين المعارضين وقوات القدافي والتي أسفرت عن تحرير مدن شمال شرق ليبيا من طبرق قرب الحدود المصرية مرورا بدرنة والمرش البيضا وصولا إلى بنغازي مع تقهقر قوات القذافي من بنغازي الى جدابية غربا بدأت تتضح سيطرة المعارضين على رقعة جغرافية شاسعة من الشرق الليبي وهو أفسح المجال للمزيد من التنظيم السياسي وللوجستي بعد استخدام حيز جغرافي أمان نسبيا بالمقارنة ببقية المدن الليبية ارتبطت هده السيطرة الجغرافية بالقيمة الرمزية والسياسية لبنغازي كمعقل للمعارضة لليبية ومعهد لشرارة الانتفاضة الأمر الذي أضاف مزيدا من الزخم للإنجاز الذي تحقق على أرض الواقع وقد تزامنت هده السيطرة مع بدا الانشقاقات في صفوف نظام معمر انشق عنه للواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية ومستشار مصطفى عبد الجليل وزير العدل كما انشقت كتائب الجيش اللبيبي في الجبل الاخضر وكانت حركة الانشقاقات بالغة الأهيمة حيث خلقت كوادر بين المعارضين في ليبيا كانوا في اشد الحاجة لوجودها وساعدت في تنظيم معسكر المعارضة اكثر كما اضاف اعلان قبائل كبرى في المنطقة الشرقية كقبلية ترهونة والورفلة تأيدهم للانتفاضة بعدا اجتماعيا وثقافيا ودلك في صورة دور تعبوي لعبته هده القبائل في ارض الواقع [1].

2. استراتجية النظام في التعامل مع الاوضاع القائمة:

التزم معمر القذافي ونظامه الصمت مند اندلاع الأزمة وحتي مساء 20 فيفري 2011 حين وجه نجله سيف الإسلام القذافي كلمة لشعب الليبي هدد فيها بتقسيم ليبيا لعدة الدويلات وبدخول ليبيا في حرب اهلية وتدمير منابع النفط ادا انهار نظام والده وبعدها بيومين القي

[1] Amr Elshbak Geeorge Joffé.opcit p 22.

معمر القدافي خطابه الذي توعد فيه بتطهير ليبيا (شبر شبر بيت بيت زنقة زنقة) بدا دلك معسكر القدافي واضح التوجه في عدم الاعتراف بمشروعية مطالب المحتجين بل حتي عدم الاعتراف بالمحتجين انفسهم بل اعتبرهم عصابات مسلحة تنتمي لتنظيم القاعدة وتتعاطى حبوب هلوسة كما انه لم يطرح اي حلول سياسية بل استمر في تطبيق النهج المسلح[1].

وقد كان للتدخل الدولي اثره الكبير على الاحداث في ليبيا خصوصا في ظل عدم التزام القدافي بعدم وقف إطلاق النار وتزايد عدد الدول المشاركة في العملية العسكرية فجر اوديسا ونقل قيادتها لحلف الشمال الاطلسي فأن الاحداث على ارض الواقع أدت إلي أضعاف القدافي عسكريا وتجريمه انسانيا وقانونيا وفي 20 اكتوبر تم رصد تحرك القدافي مع مجموعته من خلال طائرة تجسس تابعة لقوات حلف الناتو تم قصفه ومن ثما اغتياله في سرت، وهنا دخلت ليبيا مرحلة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار ودوامة من العنف مما زاد من تدهور والأوضاع، والتي حولت ليبيا سوقا مفتوحة لسلاح والجريمة والاقتتال، وهنا يمكن القول ان المشهد لليبي تميز بدرجة عالية من العنف المسلح الذي صاحب عملية التحول السياسي على عكس النموذج التونسي الذي كان اقل عنفا واكثر هدوءا[2].

المطلب الثالث: الدولة بين الاستقرار والانهيار

عرفت الدولة في المغرب العربي نماذج تتأرجح بين الانهيار والاستقرار، وعلى هذا الأساس تم عرض نموذجين لتبيان حالة الدولة في المغرب العربي.

أ ـ نموذج الانهيار: (ليبيـا)

ليبيا مهددة بالعودة إلى التقسيم الجغرافي الذي كانت عليه في مطلع الخمسينات: أقاليم طرابلس وبرقة (بنغازي) وفزّان، قبل استقلالها وتوحيدها للمرة الأولى في إطار المملكة الليبية المتحدة في اليوم الأول لعام 1952. أضف إلى ذلك، أن ليبيا تُعدّ ثاني دولة، بعد

[1] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، (مصر: مجلة السياسة الدولية. العدد 184، أفريل 2011)، ص 71.

[2]. .....، من وكيف قتل القذافي.. هل طوي السرّ للأبد؟ نشر الثلاثاء، 18 فبراير 2014
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/18/libya-kaddafi

سورية، من حيث تهديدها دول الجوار، فضلاً عن أوروبا. فقد بات واضحاً كيف أن «داعش» تمكّن من إقامة جيب استراتيجي مهم له حول بلدة سيرت الساحلية قرب منابع النفط. ولـ «داعش» في هذا الجيب مواقع ذات قيمة عالية، إن لجهة تدريب عناصره وجمع الأموال (من بيع النفط الخام) أو التخطيط للهجوم على الجوار بما في ذلك عبر المتوسط.

ففي ظل الفوضى العارمة، تمكّن «داعش» من نقل بعض عناصره الرئيسية من سورية والعراق إلى سيرت، ونفّذ سلسلة هجمات في طرابلس وبنغازي وبعض مراكز إنتاج النفط. ويقدر أن يكون «داعش» قد حشد بين 4000 و6000 مقاتل، معظمهم من تونس المجاورة إضافة إلى السودان ومصر.

في غياب سلطة مركزية، باتت ليبيا غارقة بالسلاح المتنوع، فيما يتحرك «داعش» بحرية شبه تامة في شمال البلاد، وأصبح خطر ليبيا على جيرانها لا يقلّ عن خطر سورية لجوارها. لكن قرب ليبيا من جنوب أوروبا يجعل خطرها أكثر حدة، لا سيما أن قاعدة «داعش» في سيرت أقرب جغرافياً إلى أوروبا مما هي عليه قواعده في الرقة أو الموصل.

فلا عجب أن تتخذ السلطات التونسية إلى الغرب من ليبيا، إجراءات احترازية باستكمال الجزء الأول من بناء خندق مائي على طول الحدود لردع هجمات إرهابية محتملة عابرة من الجوار القريب، ومماثلة لهجمات العام الماضي في العاصمة تونس ومدينة سوسة، لكن لا يزال نحو نصف مسافة الحدود قابلاً للاختراق. وفي غرب ليبيا أيضاً، هناك حدود طويلة لها مع الجزائر (989 كم) وهي أراض شبه مفتوحة، تطرح إمكان التنسيق مع إسلامييها وإعادة فتح جبهة الصراع الداخلي في الجزائر بعدما أغلقت قبل سنوات[1].

ب ـ نموذج الاستقرار: (الجزائر)

لقد كانت للإحداث السياسية التي شهدتها تونس التأثير المباشر على الجزائر حيث انتقلت الاحتجاجات يوم 5 جانفي 2011 إلى الجزائر مست العديد من المدن الجزائرية، والتي

[1] مصطفى كركوتي، ليبيا الدولة من الفشل إلى الانهيار. 2016/02/26
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/1420216

أرجعها البعض الى مطالب اقتصادية متعلقة اساسا بظروف المعيشة وغلاء الاسعار والبطالة التي تشير الأرقام الرسمية أنها في حدود 10 بالمئة[1]، في حين تقول تقارير أخرى أن الرقم أعلى بكثير، ولم تكن سياسية على خلاف ما حدث في تونس وعرفت هذه الاحتجاجات الكثير من أعمال التخريب والحرق للمؤسسات العمومية واستمرت لعدة أيام، بدأت بعدها السلطات الجزائرية في اطلاق مجموعة من الوعود ذات الطابع الاقتصادي والتي تمس فئة الشباب من اجل التهدئة وضمان الاستقرار في ظل الاحداث التي كانت تشهدها تونس والتي انتهت بسقوط نظام بن على وهنا ادرك صناع القرار في الجزائر تأزم الوضع وأعلن عن المزيد من الاصلاحات السياسية وكان أهمها الغاء حالة الطوارئ يوم 22 فيفري 2011 المعلنة في الجزائر منذ 1992.

1. **الاصلاحات السياسية:** قيام النظام السياسي بمجموعة من الاصلاحات السياسية التي تمس الجانب المتعلق بنشاط الحزبي والجمعوي[2] واحترام الحريات العامة وتجلى ذلك في الغاء قانون حالة الطوارئ واصدار قانون جديد المتعلق بإنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات والذي يضمن تسهيلات لم تكن متوفرة في القانون السابق، وحرية التظاهر السلمى وكذلك فتح مجال السمعي البصرى لأول مرة في الجزائر.
2. **العامل الاقتصادي:** يستخدم النظام السياسي الجزائري الاموال والجوانب الاقتصادية من اجل تهدئة الجبهة الاجتماعية ما يطلق عليه "شراء السلم الاجتماعي".[3]

خاصة ان الجزائر كانت تتوفر على احتياطات ضخمة من النقد الاجنبي سمح لها بإعطاء امتيازات اقتصادية لمختلف فئات المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئات الشبانية وزيادة في أجور الموظفين وامتصاص البطالة، أدى إلى ظهور نوع من القبول والرضى الاجتماعي على السياسات النظام المتعلقة بهذه القرارات الاقتصادية، ورغم انهيار اسعار

[1] كفاح عباس رمضان، الجزائر وحركات التغيير العربية، (جامعة الموصل العراق: مجلة دراسات اقليمية، العدد 28، 2012)، ص 144.

[2] الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، قانون انشاء الجمعيات، الجريدة الرسمية: 15جانفي 2012، العدد 02

[3] يزيد ضايغ، عبد النور بن عنتر، التحديات السياسية والامنية في الجزائر، المرجع السابق.

النفط مع نهاية 2014 فأن السلطة اطلقت وعودا مستمرة للشعب بأن ان لا نية لها في التخلي عن الدعم الفئات الهشة وسياسات الدعم الاقتصادي، ودعم أسعار المواد الاساسية لحماية القدرة الشرائية للمواطن، فالعامل الاقتصادي يعتبر عاملا مهما في الحفاظ استقرار الجبهة الاجتماعية كما حدث أثناء احتجاجات جانفي 2011.

3. **الخبرة في تسيير الاحتجاجات:** إن النظام السياسي أصبح أكثر خبرة في التعامل مع الاضطرابات المدنية، وضمان ألا تمتد الاحتجاجات الي مناطق اخرى والتعامل معها على أساس التهدئة، من غير المستغرب أن التظاهرات لم تستمر في التمدد الى مناطق اخرى نظرا لان السلطات الجزائرية لم تستعمل العنف المفرط من قبل القوات الامن في اخماد الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة وكانت أكثر ليونة في التعامل مع مظاهر الاحتجاج.

فكان تعامل السلطات الجزائرية مع إحداث 5 جانفي 2011 بسرعة وفاعلية (ودون إراقة دماء) من قبل قوات الأمن، ذات التدريب الجيد ومجهزة بكل الوسائل[1]، حيث بلغت القوات الأمنية درجة من المهنية التي تسمح لها بمواجهة أوضاع صعبة دون خطر[2]، إضافة إلى التعامل السليم مع الاحتجاجات المدنية فإن المنظومة العسكرية والأمنية تمتاز أيضا بخاصية الانضباط بحيث إن انضباط المؤسسة العسكرية والأمنية يشكل عامل مهم يضمن بقاء السلطة واستقرار الدولة.

ورغم حدة الأزمة ورغم الصراعات الكبرى التي عاشتها البلاد، فلم يظهر أي انشقاق لا في الجيش ولا في مؤسسات الأمن. وهذا لا يعني أنه لا توجد خلافات ووجهات نظر متعددة في صفوف الجيش، لكن تجربة التسعينات، التي كانت الأصعب في تاريخ الجزائر المستقلة، أكدت أن الضباط الذين لا يوافقون على الخيارات السياسية يكتفون بالقيام بواجبهم

[1] Yahia H. ZoubirAlgeria After the Arab pringhttps://www.foreignaffairs.com/articles/algeria/2016-02-09/algeria-after-arab-spring

نشر يوم 9 فيفري 2016 واطلع يوم 10 ماي 2016

[2] كفاح عباس رمضان، الجزائر وحركات التغيير العربية، ص 163.

دون أي عصيان أو التذمر، مما يؤكد نمو الاحترافية عندهم. وقد جرت العادة أن الضباط لا يعبرون عن مواقفهم الشخصية إلا عند مغادرة الجيش لأنهم يعلمون هم كذلك أن جيشا منضبطا وموحدا أفضل من أية مغامرة. نفس الشيء بالنسبة لباقي قوات الأمن[1]. فخاصية الانضباط والاحترافية في التعامل مع الاحتجاجات سمحت بتجنب صدامات دموية مع الحركات الاحتجاجية المدنية وساهم في إضفاء الهدوء.

تعتبر موجة الربيع العربي سياقا جديدا على المنطقة المغاربية، إلا أنه سار بمسارين مختلفين، مسار التغيير والذي تمثل في ليبيا وتونس، حيث تم اسقاط نظامي الحكم فيهما، ومسار الاستمرارية الذي تمثل في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا، حين قامت هاته الأنظمة بإصلاحات سياسية تنافيسية مكنتها من الحفاظ على استمرارها.

المبحث الثاني: رهان الهوية

تحيط بمسألة الهوية العديد من الرهانات في الظروف العادية لكل مجتمع، وتزداد هذه الرهانات تعقدا في الظروف غير العادية، خاصة في فترات التحول التي تمر بها مختلف المجتمعات. من هنا كانت المسألة الهوياتية واحدة من الإشكالات التي أرقت المجتمع المغاربي باعتباره مجتمع يعيش حالة تحول مزمن إن صح التعبير.

المطلب الاول: مكونات الهوية المغاربية

لقد وظف مفهوم الهوية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وفقا لأبعاد متنوعة وذلك حسب الفضاءات والمجالات الحيوية. حيث نجدها تتمظهر في عدة مستويات:

- على المستوى الفردي تتجسد الهوية عندما يشعر الفرد بالانتماء إلى جماعة أو إطار إنساني يشاركه في بنية من القيم والمعايير الاجتماعية، فقي هذا المستوى يعتبر الفرد ذاتا فردية ونفسية مرتبطة بالثقافة السائدة وبعملية التنشئة الاجتماعية

[1] نفس المرجع، ص 164.

- على المستوى السياسي تدخل الهوية في شكل مشاريع مجتمع للتنظيمات والأحزاب والهيئات، إذ يندمج الفرد بإرادته فيها حسب توافق إيديولوجيته مع إيديولوجية الجهة التي يفضل الانتماء إليها، وهنا تتعقد الأمور كثيرا خاصة عندما تطرح مسألة الأيديولوجية ضمن مسألتي الوطنية والإقليمية
- على المستوى الثقافي تبرز رهانات الهوية باعتبارها القاسم المشترك بين عدد من المجموعات الإثنية والثقافية التي تدعي كل واحدة منها أحقية تمثيل الهوية المغاربية، وهنا يبرز رهان شكل الهوية الثقافية التي يمكن تبنيها، وهل يتم تبني هوية مركبة وجامعة مكونة من كل الهويات الثقافية الجزئية، أم تفضيل هوية وتغليبها على باقي الهويات الجزئية، من خلال إقصاء كل الهويات الأخرى، باعتبارها هويات غير رسمية.
- على المستوى الديني يعتبر رهان الهوية الدينية رهانا ملحا نظرا لارتباطاته الوثيقة مع باقي مجالات المجتمع، فالتحولات التي عرفها الشأن الديني في المغرب العربي، طرحت إشكالية الهوية الدينية للمجتمع بحدة على مستويين على الأقل، يتمثل المستوى الأول في الفروق الجيلية، باعتبار أن جيل الشباب هو الذي تبنى التحولات الدينية، في حين ظلت باقي الأجيال محافظة على مرجعياتها الدينية التقليدية؛ ويتمثل المستوى الديني في بروز الاختلافات المذهبية الطائفية، في مجتمع كان يعتقد دائما بوحدته الدينية، أدت هذه التحولات إلى بروز تصنيف هوياتي جديد زاد من تعقيد المشهد الهوياتي المغاربي

أ. الاسلام:

يعتبر الدين الاسلامي دين الاغلبية العظمى من سكان الدول المغاربية حيث بدأ الفتح الاسلامي للمنطقة المغاربية في القرن التاسع وذلك مع البعثة الاولى بقيادة الصحابي الجليل عبد الله بن السرج ثم تمكن المسلمون من القضاء على التواجد البيزنطي في قرطاج على يد حسان بن نعمان، ثم خلفه الصحابي الجليل عقبة بن نافع الذي تمكن من فتح المغرب

الأوسط، وبذلك أصبح المغرب قاعدة لتوسع الفتوحات الاسلامية غربا[1]، حيث اعتمدت مختلف الدول التي ظهرت في المنطقة على الدين الاسلامي كدين للدولة ومصدرا لشرعية الحكم الى غاية ظهور الدول القومية الحالية.

والجزائر ككل الدول الاسلامية تتخذ من الدين الاسلامية مقوما هاما لشخصيته فكما تمسكت به عبر الفترات التاريخية السابقة كالاستعمار الفرنسي، اتخذت منه شعارا لدساتيرها ومواثيقها بعد الاستقلال، فللإسلام ثقله الخاص وأهميه كبيرة في الجزائر وهذا ما يؤكده الميثاق الوطني لسنة 1976 "الشعب الجزائري مسلم، والإسلام هو دين الدولة وهو احد المقومات الاساسية لشخصيتنا التاريخية "فاتخاذ الاسلام كهوية للشعب والدولة الجزائرية يجعل منه وسيلة لتوحيد جميع اطياف وفئات المجتمع، حيث تم سنة 1987 اقرار قانون الاسرة محافظ ونابع من الشريعة الإسلامية وهذا للتأكيد على الهوية الإسلامية والحضارية للشعب الجزائري.

كما استغلت النخبة الحاكمة في الجزائر الدين الاسلامي كوسيلة لبلوغ الوفاق وتحقيق الاجماع، فالدين بصفة عامة عامل من عوامل تحقيق الاستقرار، فالارتباط الإسلامي بالجزائر ودور الاسلام في وحدة المجتمع الجزائري تاريخيا واختلاط السكان الامازيغ مع الوافدين العرب وتشكيل أمة اسلامية موحدة ساهم في تكوين العديد من الدول في المنطقة وأيضا سابقا، كما كان للإسلام دور في استقلال البلاد.[2]

أما في المغرب فلم يعرف طيلة الاربعة عشر قرنا الماضية من تاريخه العربي الاسلامي أي مذهب غير المذهب المالكي ولا عقيدة اخرى غير عقيدة اهل السنة وبغياب المذاهب الاخرى بالمغرب بمختلف فروعها جعل العلاقة بين السياسي والديني في المغرب تخلو تماما من تلك العلاقة الموجودة في اقطار المشرق العربي، حيث لم يتم طرح اي

[1] عمر عسوس، ازمة الهوية لدى البربر في الجزائر، (جامعة سكيكدة، مجلة العلوم الانسانية، العدد، السنة) ص 50.

[2] لونيس فارس، سياسات الهوية لدى الاحزاب السياسية الجزائرية 1989-2012، (سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2013)، ص ص 71-72.

اشكال ديني من ذاك النوع الذي تعرفه المجتمعات ذان الأقليات الدينية، فبدخول الاسلام المغرب تمت اسلمته وذابت العرقيات في روح الاسلام وسماحته، حتى اصبح هناك تطابق بين الإسلام والعروبة، كما إن النظام السياسي في المغرب وسلطة الدولة مازالت تقوم على أساس عقد بيعة الملك، التي يبرمها معه اهل الحل والعقد، وهذا يدل على أن الاسلام مازال يمثل عنصرا اساسيا من عناصر خصوصية الشخصية الوطنية في المغرب وكذلك الوحدة والوطنية بالمغرب.[1]

ان الدين الاسلامي يعد أساس التقارب العربي الامازيغي في المغرب وكانت الانتاجات الامازيغية رافدا للثقافة الإسلامية، فالأمازيغ عبر التاريخ لم يندمجوا في إطار حضارة معينة، غير انهم اندمجوا في الحضارة الإسلامية [2]،

تونس لم يكن الدين بعيدا عن السياسة أيضا فمن ناحية اعتبرته الحركة الوطنية (بمعناها الواسع) احد أهم الأسس التي تتشكل منها الهوية الحضارية للشعب التونسي(العروبة والإسلام) فدافعت عنه بـ:«بشراسة» أمام كل عمليات التشويه والتبخيس في الوقت الذي وظفته بتفاوت وبمرونة ودون تعصّب في خطابها السياسي وفي تعبئة الجماهير من اجل القضية الوطنية بأبعادها المختلفة فكان أول احتجاج سلمي منظم في تونس سنة 1885 على خلفية دينية دفاعا عن بعض العادات والقيم الإسلامية المتوارثة، بالإضافة إلى بعض المطالب ذات الطابع المادي والاقتصادي، التي حاول الاستعمار ترسيخها دون اعتبار لخصوصيات الشعب التونسي، وكانت تلك المطالب تتماشى ومستوى فهم النخبة الدينية آنذاك لطبيعة التحولات الذي بدا الاستعمار بإنجازها.

كما دافعت حركة الشباب التونسي على الهوية العربية الإسلامية وتصدت، عبر كتابة المقالات الصحفية، لكل محاولات التشويه التي تعرضت لها بالإضافة لمساهمتها في بعض

[1] محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي، (المجلة العربية للعلوم السياسية) ص ص 168,169

[2] رفيق بن حصيرة، الامن الهوياتي في شمال افريفيا، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، السنة)، ص123

التحركات ومنها مساندتها لإضراب طلبة الزيتونة سنة 1910 والتصدي لتجنيس التونسيين (1909-1910)، ورغم أن اغلب مؤسسي الحزب الحر الدستوري التونسي هم من الزيتونيين غير ان برنامج هذا الحزب لم يكن ذا طابع ديني اذ كان الانضمام إليه يهم كل التونسيين مسلمين ويهودا بل خصص المؤسسون مناصب قيادية ليتولاها من يمثل الأقلية اليهودية التونسية (أمين المال...).

واتخذ جملة من الإجراءات لا علاقة لها بالإسلام: حلّ الأوقاف (1956-1957) وإصدار مجلة الأحوال الشخصية (1956) وإلغاء التعليم الزيتوني (قانون 1958)، حيث تم اغلاق جامع الزيتونة وحضر التعليم الشرعي فيه بموجب امر الصادر 1960، كما تم إلغاء المحاكم الشرعية وإغلاق الديوان الشرعي، إضافة الى حل جميع الأوقاف والاحباس الموقوفة على جامع الزيتونة[1]، واعتماد الحساب الفلكي في تحديد تواريخ المناسبات الدينية بدل الرؤية بالعين المجردة كما جرت العادة، والتنظير للأمة التونسية والوحدة القومية (بالمفهوم اليعقوبي)، واستفزّ كل ذلك قطاعا واسعا من المتدينين الذين اعتبروا تلك الإجراءات وبعض الممارسات منافية للدين ومسّا بالمقدّسات(الصوم) معتبرين ان إجراءات الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تجرؤ على اتخاذها فكيف يفعل بورقيبة ذلك، وتونس دولة مستقلة، ورغم كل ذلك لم تبرز في البلاد معارضة سياسية ذات مرجعية دينية لنظام بورقيبة الا في حدود ضيقة جدا (مظاهرة القيروان 1961)[2]

ان مسألة الهوية في الدستور التونسي تعرف محاولات كثير من اجل مراجعتها وتعديلها خاصة ما تعلق بالهوية الدينية، سواء بهدف طرح نمط جديد للتركيبة المجتمعية وحياتها داخل الدولة أو بهدف تعظيم دور الدين في الحياة السياسية. فيحدث في تونس عدم اتفاق بين العلمانيين وبين الدينيين فيما بينهم من أنصار المذهب الوهابي وأنصار المذهب

[1] يوسف القرضاوي، التطرف العلماني في مواجهة الاسلام النموذج التونسي والتركي، (القاهرة: دار الشروق، 2001)، ص126

[2] http://www.turess.com/assabah/82938

المالكي حول مسألة تعديل صياغة الفصل الاول المتعلق بهوية الدولة التونسية في دستور 1959.[1]

لكن ما يمكن قوله هو انه وبالرغم من كل الجدل الحاصل حول مسألة الهوية المغاربية فإن الاسلام يعد اهم مكون هوياتي للشخصية المغاربية وذلك لما يلعبه من دور في تماسك كل عناصر الهوية بمختلف مكوناتها، لاسيما وان الدين الإسلامي في المغرب العربي يكتسي طابع الاغلبية وفق المذهب المالكي[2].

بـ اللغة العربية:

تواجدت اللغة العربية في المنطقة المغاربية مع الفتح الاسلامي، حيث أصبحت تكتسي بعدا وطنيا وقوميا وحضاريا في المغرب العربي إذ كانت ولا تزال أداة للحفاظ على الهوية الوطنية وللتجانس الثقافي والدليل على ذلك انه على الرغم من كل ما مرت به الدول المغاربية من محاولات الفرنسة والقضاء على معالم اللغة العربية إلا أنها ظلت صامدة وأحد مكونات الهوية[3]

وبعد استقلال الدول المغاربية سعت هذه الاخيرة الى محو الاثار الثقافية للاستعمار وهذا من خلال اعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية، إلا أن التعريب لم يكن بالقضية السهلة نظرا لتغلغل النخب ذات التكوين الفرنسي داخل الادارة والسلطة بعد الاستقلال[4].

ورغم هذا فإن الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وفي إطار نظرته للتخلص النهائي من رواسب المستعمر الفرنسي عملت الدولة على الدمج الكامل لتعريب

---

[1] يحياوي هادية، قواسم مشتركة بين الدساتير العربية: الهوية ومبدأ الفصل بين السلطات، (قسنطينة: مجلة علوم انسانية، عدد3، جانفي 2015) ص149.

[2] نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي تونس الجزائر المغرب. (عمان: الجنان للنشر والتوزيع، 2010)، ص 45.

المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، (تونس: سلسلة آفاق مغرية، سراس للنشر، 1995) ص 151[3]

[4] نازلي معوض احمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، (بيروت: السلسلة لثقافية القومية،، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص ص 42، 43.

المجتمع والإدارة، رغم التناقضات الحادة التي كانت تشق الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية، حيث نجد أن عملية التعريب عرفت تطورا كبيرا في مرحلة الستينيات والسبعينيات قابلها انحصار للمد الفرنكفوني، ولكن رغم التطور السياسي في الثمانينيات والحرص على مشروع التعريب إلا أن الشرائح المعربة كانت قليلة الحضور على المستوى السياسي والاقتصادي [1]

حيث نصت كل الدساتير الجزائرية بداية من دستور 1963[2]، دستور 1976[3]، دستور 1989[4]، دستور 1996[5]، دستور 2008[6] ودستور 2016[7].والتي نصت على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة الجزائرية واحد المكونات الهوياتية للمجتمع الجزائري، وفي سبيل تطوير اللغة العربية تم دسترة المجلس الأعلى للغة العربية وتم الحاقه بمؤسسة الرئاسة والذي يهدف لتطوير وتعزيز مكانة اللغة العربية في شتى المجالات.

أما في المغرب الاقصى والذي بدوره تعرض لاستعمارين الفرنسي والاسباني وحرص هو الاخر على التعريب بعد الاستقلال، فاللغة العربية في المغرب تعتبر احد الجوانب المتعلقة بشرعية الملك على اساس الشرعية الدينية لان الملك في نظرهم هو امير المؤمنين فلذلك ولابد ان تكون لغة الاسرة الحاكمة هي اللغة العربية على انها لغة الاسلام وهذا ما يفسر حرص الملك الحسن الثاني على مسألة التعريب وكذلك الاحزاب الاخرى كحزب الاستقلال وعليه كانت اللغة العربية مصدرا لهذه الاطراف لكسب المزيد من الشرعية والتأييد بين مختلف الشرائح في المجتمع [8].كما لم تخلو الدساتير المغربية من التأكيد على ان اللغة

[1] المنصف وناس، نفس المرجع، ص 160.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 1963.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 1976.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 1989.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 1996.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 2008.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، بتاريخ 07 مارس 2016.

[8] المنصف وناس، المرجع السابق، ص ص 156-159.

العربية هي اللغة الرسمية للمملكة فآخر دستور للمغرب 2012 في فصله الثاني يؤكد على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد. كما يشير في الفصل الثالث، على ان اللغة العربية هي احد مكونات الهوية المغربية [1].

أما في تونس فهناك تردد كبير في تبني التعريب بعد الاستقلال نظرا لارتباط الدولة بشخص الرئيس لحبيب بورقيبة آنذاك وبأسلوب ممارسته للسلطة وتأثير النخب فرنسية التكوين في مسار صناعة القرار في تونس، هذا ما يفسر عدم التركيز على التعريب كخيار اساسي. اذ ان التعليم الاساسي في تونس في طوره الاول معربا في حين كان في طوره الثاني والجامعي مفرنسا وتم تعريبه[2].

ان مكون اللغة العربية في المغرب العربي بعد موجات التحرر ارتبط بمسألة التعريب واعتبر من الازمات الثقافية وتحديا اجتماعيا حقيقيا، بحيث شكل رهانا في سبيل تحقيق عنصر من عناصر امنها القومي وهو الأمن الحضاري، وذلك نتاج فترات الاستعمار الطويلة التي تعرضت لها دول المنطقة، اضافة الى ركود الثقافة العربية بالمنطقة وإهمالها وعدم إعطائها مكانتها بعد الاستقلال [3].

وبصفة عامة يمكن القول ان بعد اللغة العربية يشكل أحد اهم روافد الشخصية الوطنية في الهوية المغاربية الى جانب الإسلام والامازيغية.

جـ ـ الأمازيغية:

أما بخصوص القضية الامازيغية فقد بدأت تحتل القضايا المهمة الخاصة بالمجتمع الجزائري، حيث شكلت إحداث ربيع 1980 و2001 احد اعنف الإحداث في تاريخ القضية الامازيغية، حيث يرى نشطاء القضية الامازيغية أن إقصاء المكون الامازيغي في مؤتمر طرابلس 1962 ثم دستور 1963 و1976 هو إقصاء لمقومات ثقافية وحضارية متأصلة لدى

[1] الدستور المغربي

[2] المنصف وناس، المرجع السابق، ص 156.

[3] محمد على حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتاثيرها على الامن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 360.361.

الشعب الجزائري 1. لكن النظام الجزائري استوعب تدريجيا ضرورة إدراج المكون الامازيغي الى جانب المكونات الهوياتية الاخرى، فكانت البداية بتأسيس المحافظة السامية للامازيغية 1995 ثم ادراج اللغة الامازيغية في التعليم الابتدائي سنة 2003 ليتم بعد ذلك ترسيمها كلغة وطنية ورسمية سنة 2016[2].

إن موضوع الامازيغية في المغرب انتقل من الهامش الى المركز بعد عدة محطات تراكمية، انطلقت منذ نهاية الستينات مع الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ثم تطورت في بداية التسعينيات مع ميثاق الحقوق اللغوية والثقافية.

أما في المغرب فقد ارتبط اول تحول ساهم في بروز المسألة الامازيغية الى السطح بحدثين رئيسيين، الحدث الاول ذو بعد خارجي وهو مرتبط بإحداث الربيع الامازيعي بالجزائر خلال شهر افريل 1980، اما الحدث الثاني ذو بعد داخلي يرتبط باحداث الفاتح من ماي 1994 في الراشدية حيث تم اعتقال سبعة اساتذة يحملون لافتات مكتوبة بحرف التيفيناغ، لقد كانت لهذه الاحداث الداخلية والخارجية تداعيات على المسألة الامازيغية من خلال ظهور حملة تضامن واسعة للمطالبة بالحقوق الثقافية للامازيغ. ولقد توج هذا المسار الطويل بترسيم اللغة الامازيغية، حيث ورد في الدستور المغربي سنة 2011 في الفقرة الثانية: (المملكة المغربية دولة اسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والامازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الافريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية)[3]، حيث ان مقاربة التعددية اللغوية في المغرب تم التعامل معها على اساس ارتباطها بالاستقرار السياسي الذي يشكل وجهة نظر الدولة شرطا اساسيا لتأمين بقاء واستمرار النظام، فالملاحظ ان معالجة الاشكالات المرتبطة بالقضايا اللغوية لا يتم الانتباه إليها إلا اذا شكلت تهديدا

[1] فارس الونيسي، المرجع السابق، ص 75.

[2] الدستور 2016 المادة 4.

[3] محمد مصباح، الامازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج، (البلد: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 04.

للاستقرار السياسي. كما ان القضايا المرتبطة باللغة والثقافة تعتبر حساسيات ذات طابع اندماجي والتعامل معها لا يتم بطريقة الاقصاء بل بدأ التعامل معها عن طريق الاحتواء[1]. وظهر هذا بداية من وصول محمد السادس الى سدة الحكم سنة 1999 والذي اكد على رغبته في حل مشاكل حقبة والده الحسن الثاني ومن بينها القضية الامازيغية[2].

ويمكن القول ان الجزائر والمغرب تتطابق الى حد كبير في مكونات الهوية، فالدستور الجزائري والدستور المغربي يقران ان المكونات الاساسية لهوية الدولتين هي عبارة عن ترابط وثيق بين الإسلام والعروبة والامازيغية.

المطلب الثاني: تأثير التدفقات الخارجية على الهوية المغاربية

تؤكد الدراسات السوسيولوجية ان لكل جماعة او أمة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والنفسية والتاريخية المتماثلة والتي تعبر عن كيان ينصهر فيه قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص يستمد الفرد احساسه بالهوية والانتماء، ومما لاشك فيه ان التفاعل الراهن مع العمق الحضاري والتاريخي لا مفر منه، فكل هذا التفاعل سيؤدي الى تطور الامة وتجددها بما يسمح لها بمواكبة العصر والحركة الحضارية [3].

لكن المنطقة المغاربية لا تتعرض الى موجات التجديد بل الى تدفقات خارجية تهدف الى تغيير مسار الهوية الحضارية للدول المغاربية:

أولا- فرنسا ومآربها حول الهوية المغاربية:

حيث لم تتخلى فرنسا عن المنطقة حتى بعد الاستقلال، ولم تكف يوما على اعتبار ان المنطقة المغاربية هي امتداد طبيعي لها وعملت على جعل الهوية المغاربية هوية فرنسية، وحرصت منذ الاستعمار على نشر لغتها وجعلها اولى من اللغات لوطنية كما اعتمدت على تزويد هذه البلدان بالمعلمين والخبراء وتقديم المنح الدراسية في المعاهد

[1] رفيق بن حصيرة، مرجع سابق، ص 130.

[2] محمد مصباح، مرجع سابق، ص 06.

[3] سليمة فيلالي، الهوية الجزائرية ازمات وتحديات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، 2013/12، ص 186.

والجامعات الفرنسية لربط هذه الدول نفسيا وثقافيا بفرنسا، واعتمدت فرنسا لنجاح سياستها الثقافية ولتأثير على المكونات الهوياتية لمغاربية على السياسات التالية:

1. السياسات اللغوية:

من خلال نشر الفرنكفونية على حساب اللغة والوطنية ودعم التقارب الفرنسي المغاربي باستخدام المنظمة الفرنكفونية، هذه المنظمة تهدف الى دعم وجود وبقاء القيم لفرنسية في الدول التي كانت تستعمرها، من خلال دعم الوجود اللغوي الفرنسي. فدور المنظمة الفرنكفونية يعتبر ذات دور بارز حيث تعد بعض دول المغرب العربي في هذه المنظمة وتعتبر تونس من اهم اعضائها، حيث كان الرئيس التونسي السابق لحبيب بو رقيبة احد المؤسسين للمنظمة، والمغرب ايضا اصبح عضوا في المنظمة منذ ديسمبر 1981، اما الجزائر فهي حتى الآن لم تنظم إلى المنظمة الفرنكفونية، بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا، لكنها مع ذلك تشارك في القمم بصفتها مدعو خاص من طرف فرنسا عامي 2002 و2004، كما دفعت فرنسا في سبيل توسيع برامجها الفرنكفونية وفق مسارين اثنين: الاول الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بهته البلدان كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا، اما المسار الثاني فهو محاولة لتخطي وتجاوز الهيئات الحكومية بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني والمدارس الخاصة ودور النشر وأيضا مع الباحثين والأساتذة كشخصيات فردية [1].

2. تغيير القيم:

وذلك من خلال المحاولة في تغيير مبادئ وقيم وطرق تفكير شعوب هذه المجتمعات وقبول النموذج الفرنسي وذلك عن طريق المساعد في التأطير والتكوين البعثات العلمية ودعم الادوات الاعلامية.

[1] صفية نزاري، الامن الثقافي في دول المغرب العربي، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، السنة). ص ص 118-120.

3. زعزعة وتشويه الدين:

من خلال المحاولات المستترة للتنصير في المنطقة من جهة، ومن جهة ثانية فان الوضع الراهن بالنسبة للشباب المغاربي تسيطر عليه الثقافة ذات الطابع العلماني التي تستبعد الدين، بمعنى إن المحتوى الذي يقدم من خلال وسائل الاعلام او الممارسات الاجتماعية او الافكار الفلسفية يتسم بغلبة الأصل الغربي، مما أدى إلى ظهور ازدواجية على الصعيد الثقافي، من خلال تبني ثقافتين في مجتمع، ثقافة تقليدية تدفع إلى حالة من الانطواء على الماضي والتمسك بالعقيدة الدينية ومبدأ القومية، وثقافة حديثة استمدت جذورها من الثقافة الغربية وهي منتشرة بين اوساط الشباب بحيث يعتبرونها السبيل الوحيد للتقدم والمعاصرة، وعلى ضوء هاتين الثقافتين ظهرت إيديولوجياتين متصارعين في المغرب العربي تمزق الاجيال الناشئة تمزيقا كبيرا بينهما، وهو ما نلحظه من تطرف في هذه المجتمعات.

ونقصد بالتطرف هنا الأصولي الإسلامي والعلماني الليبيرالي[1].والأكيد إن الدور الفرنسي لا يخرج عن نطاق دعم كل ما يزعزع الدين الاسلامي في نفوس المسلمين المغاربيين سواء دعم الجانب العلماني او الحركات الدينية المناوئة.

ولا تقتصر السياسة الفرنسية في المغرب العربي على الشكل المباشر كما اسلفنا سابقا، بل تعتمد ايضا سياسة غير مباشرة اي في اطار الاتحاد الأوربي من خلال المشاريع الموجهة للمنطقة كمشروع الشراكة الأورومتوسطية الموجه للمتوسط ككل، بما فيه منطقة المغرب العربي التي تعد ذات اهمية بالغة لأوربا وفرنسا، وفي هذا الصدد يتضمن مشروع الشراكة الاورومتوسطية ثلاث سلاّت إحداها السلة الثقافية، والتي تعمل فرنسا من خلالها على دفع العجلة الثقافية بهدف تحقيق اجندتها وذلك من خلال تركيزها على الأبعاد اللغوية والقيمية والثقافية، والتي تعد الاداة الفاصلة لبسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة المغاربية[2].

[1] صفية نزاري، مرجع سابق، ص 138.

[2] المرجع السابق، ص124.

ثانيا- تأثيرات العولمة على الهوية المغاربية:

أما الشق الثاني من التدفقات فهي مرتبطة بما افرزته العولمة الثقافية، حيث يتفق اغلب الباحثين أن العولمة الثقافية ماهي إلا عملية للتعميم للثقافة الامريكية، حيث يعرفها عبد الإله بلقزيز انها سلوك اغتصابي ثقافي عدواني على سائر الثقافات وإنها رديف للاختراق الذي يجري بالعنف المسلح. فيهدد السيادة الثقافية في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة[1]. تظهر هذه الاثار الناتجة عن العولمة على مستويات عدة متعلقة بالهوية.

1. **اللغة والعولمة الثقافية:** اللغة هي مقوم أساسي لأي امة وهي جهاز الاجتماع عند الانسان وهي الموقع في صياغة وحدة الأمة فاللغة والأمة أمران متطابقان، وما يهددها إن العولمة الثقافية لا ترضى بوجود لغات اخرى غير اللغة الانجليزية[2]، وظهر هذا جليا في المنطقة المغاربية من خلال التقزيم لدور اللغة العربية سواء في المعاملات الرسمية أو في الحياة اليومية، حيث غزت المصطلحات اللغوية الاجنبية النسق اللغوي المغاربي خصوصا لدى الشباب، الذي بدأ ينفر من اللغة العربية التي تم تشويهها من طرف جهات خارجية.

وظهر هذا من خلال الاستخدام المفرط والعشوائي للغات غير اللغة الأم، كوسيلة للتخاطب والتواصل مع الآخرين وعلى رأسها الفرنسية، فمثلا اصبح الشباب الجزائري يميل اكثر الى استخدام اللغة الفرنسية أكثر فأكثر عند التخاطب مع الاقران او العامة وهو ما شكل احد التهديدات اتجاه اللغة العربية الفصحى التي اصبحت مرتبطة في نظرهم بالمستوى المتدني[3]. ونفس الشيء ينطبق على الحالة المغربية، الذي هو الاخر يتجه الى استخدام

---

[1] عبد الهادي حسين علي المحمد، العولمة وتداعياتها السلبية على الثقتفة العربية،، (البلد: مجلة كربلاء العلمية، م 14، العدد الثاني، 2016)، ص63

[2] زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية على الافراد والشعوب، (البلد: اكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 4، 2010)، ص 98.

[3] آمنة ياسمين بلقاسمس ومحمد مزيان، العولمة الثقافية وتأثيرها على الهوية لدى الشباب الجزائري، (البلد: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012)، ص 52.

اللغات الاجنبية خصوصا الفرنسية والانجليزية، على حساب العربية التي يرى فيها انها لغة عبادة بعيدة عن الادارة والعمل [1].

2. **الدين والعولمة الثقافية:** تستهدف العولمة الثقافية في احد اوجهها السلبية الديانة وعقائد المجتمعات ولعل الميدان الخصب للعولمة في المساس بحرية المعتقد والدين هو استهدافه للدين الإسلامي أساسا، من خلال التطرق إلى مجالات الحرية والحقوق بقوالب خفية من اجل قلب الامور عن حقيقتها مستعينة في ذلك بوسائل الاعلام والاتصال[2]. ونظرا لان المنطقة المغاربية تدخل ضمن العالم الإسلامي فإنها لم تسلم من الموجات التي تستهدف القيم الاسلامية في المنطقة، ويتم هذا من خلال اما نشر ديانات اخرى كالمسيحية او تشجيع الحركات اللادينية او مساعدة بعض الفرق والمجموعات التي نسب نفسها للإسلام كالاحمدية والكركرية، ويهدف كل هذا الى تمزيق الهوية الاسلامية.

3. **المنظومة التربوية والاخلاقية:** تفرض العولمة صياغة المناهج والبرامج التعليمية في المدارس والجامعات وفقا للتطور العالمي، حيث تكون تلك المناهج موجهة من طرف الغرب وفق ما يساير تطلعاته وتوجهاته، ويهدف ايضا الى تغيير ذهنية الافراد وشعوب العالم اتجاه الغرب وتوسيع نطاق العولمة الثقافية خصوصا بين دول العالم الثالث[3]، ونظرا لان الدول المغاربية تعتبر في نطاق العالم الثالث فهي لمتسلم من هذا التأثير التربوي الغربي، كما مس الجانب الاخلاق الذي نلمسه من خلال رغبة بعض الشباب في تبني النموذج الغربي في طريقة العيش، والتي تتعارض غالبا مع القيم الاخلاقية الاصيلة للمجتمعات المغاربية الإسلامية.

فانبهار الشباب بأسلوب ونمط العيش الامريكي، من حرية مطلقة (كالتمرد على سلطة الآباء، والعلاقات غير الشرعية والعلنية، انتشار الكهول والمخدرات....) كل هذه المظاهر لم

[1] صفية نزاري، المرجع السابق، ص 130.

[2] نفس المرجع، ص 99.

[3] المرجع السابق، ص 99.

تكن قبلا، بل هي امتداد للاختراقات العولمية التي مست النسيج المغاربي والتي اصبحت تشكل هاجسا في أنفس العائلات. وفي هذا الصدد يقول احمد المديني "أحسب ان موضوع الهوية يمثل قطب الرحى في اشكال تلقي وضع العولمة وتبعاتها ذلك انها ولدت فزعا شديدا لما تسببه من خلخلة للثوابت والتقاليد وإحداث أنماط سلوكية دخيلة على لطبيعة الاصلية للسكان ومعتقداتهم خاصة اذا كان يتسمون بالمحافظة "[1]

4. **اضعاف الولاء الوطني:** حيث بدأ يلاحظ تراجع في الولاء الوطني لدى الشباب وظهر هذا من خلال عدم اقباله على الرموز الوطنية، وفقدان واضح للثقة في الذات الوطنية، هذا ما ادركته وزارة التربية الوطنية في الجزائر سنة 2008، من خلال فرضها رفع العلم الوطني وتأدية النشيد الوطني بشكل يومي من اجل إعادة وتعزيز الحس الوطني، خصوصا بعد الحادثة الخطيرة بإحدى ثانويات العاصمة والتي تمثلت في رفع العلم الفرنسي، اضافة الى هذا فإن الشباب الجزائري أصبح لا يجد حرجا في ان يلبس قميص يحمل اعلام دول اجنبية، دون ان ننسى التزايد المذهل في معدلات الهجرة غير النظامية لبلدان اوربية [2].

والأمر نفسه نجده في تونس والمغرب فلا يختلف الامر عند الشباب في باقي الدول المغاربية فهو نتاج وضحية التدفقات والاختراقات الخارجية التي تهتك بفكره وولائه لوطنه الام. وعليه فان افضل طريقة لمعالجة ومواجهة اثار العولمة وحماية الشباب المغاربي عموما من سلبياتها وسلبياتها هو ان ينخرط كل المجتمع وبهيئاته المختلفة ومؤسساته سواؤ الرسمية وغير الرسمية وخاصة منها التعليمية التربوية في خلق مناعة ايجابية تتفاعل مع معطيات العولمة بالشكل الذي يفيد المجتمع المغاربي دون المساس بقيمه وخصوصيته المتأصلة عبر التاريخ.

[1] آمنة ياسمين بلقاسمي، المرجع السابق، ص 54.

[2] المرجع السابق، ص52.

المطلب الثالث: التصورات المغاربية لبناء الهوية

تتصور البنائية الوظيفية في معظم اتجاهاتها الفرعية المجتمع على انه نسق من الافعال المحددة ويتألف هذا النسق من مجموعة من التغييرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، وترى إن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها ارادة الانسان وتحدد شروط هذا التجاوز من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعي التي تلزم الأشخاص بالانصياع لها، الالتزام بها لان اي انحراف عنها يهدد اساسيات بناء المجتمع، الذي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيم إستمراريته غاية في حد ذاتها [1].

لاشك ان بناء مشروع مجتمع لابد له من ارساء المقومات الاساسية التي تساهم في توفير الارضية من خلالها يكون المشروع المجتمعي نتيجة حتمية لتوفير هذه الأسس، وهي في الأصل اضداد للمعوقات التي ادت الى تغيير المشروع المجتمعي واحد هذه المقومات هو التكامل السياسي الاجتماعي، اذ اننا نجد في كل من الجزائر والمغرب الاقصى ان الاغلبية لا تزال تتجادل وتتصارع حول مبادئ وثوابت الامة، فمنه من ينادي الى ادماج التيار الديني والأحكام الشرعية في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية ومنهم من يعكس وينفي هذا المقوم وينادي بفصل الدين عن الدولة ونفس الشيء يقال عن اللغة، وهي اساس الجدال القائم بين اللغة العربية والأمازيغية في ظل نسيان اللغة الفرنسية التي هي دخيلة عن مبادئ ومقومات الهوية المغاربية[2].

يمكن القول ان ما تعيشه الجزائر اليوم هو انعكاس بالدرجة الاولى لغياب المشروع المجتمعي الذي يحدد القيم الاساسية والعناصر المحورية ويجسد بذلك الانسجام والتوافق بين الحاكم والمحكوم، ومن بين الاثار المترتبة عن غياب المشروع المجتمعي هو مسألة بناء الشخصية الوطنية من منطلق الاصالة والحداثة ووفق التغيرات العالمية بما يحدد التمايز الثقافي والديني من الاخرين، فمن منطلق الاطار الجغرافي والسياسي الذي سوف تفجر فيه

[1] سليمة فيلالي، المرجع السابق، ص 190.

[2] صفية نزاري، مرجع سابق، ص 135

الامة طاقتها من خلال استثمار وتوظيف امكانياتها المادية والبشرية، فكان من المفروض أن يتم الفصل في المسألة الهوياتية للمجتمع الجزائري وإدراج هذه المقومات ضمن البرامج التنموية والمشاريع الثقافية لان ذلك يمثل راس المال الرمزي للمجتمع، فبعد ازيد من خمسين سنة من استقلال الجزائر مازالت الاطراف التي تدافع عن الهوية تطرحها في سياق يشكل تناقض كل طرف مع الطرف الأخر بسبب المغالات في تسييس خطاب الهوية، سواء من طرف السلطة او مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية فالبعض يدافع عن عروبة الهوية ويقصي الآخرين، في حين هناك من يرفض هذا الطرح ويدافع عن الهوية الامازيغية للجزائر ويطالب بترحيل العرب، وهناك من يتجاوز هذين الطرحين ويركز على الطرح الإسلامي للهوية، ومن هنا يمكننا القول ان النخبة الحاكمة ساهمت في بروز مفهوم الفشل المدني وكذا فشل بناء الدولة الوطنية الجامعة لكل مكوناتها[1].

إن أهم شروط تحقيق مجتمع ما هو الاعتراف المتبادل بين الامازيغية والعربية والإسلام، هذه المسألة هي التي تعيق صياغة مشروع الهوية في الجزائر والمغرب، اذ انه كل طرف يدافع عن آرائه وميولاته على حساب المكونات الأخرى، كذلك وجب تحديد واثبات ان كل طرف هدفه الأول والأخير المصلحة العامة التي تساهم في اعطاء مفهوم صادق وصريح للأمن الهوياتي، وهنا يمكن اثبات عدم الولاء لأجندات خارجية والتي لديها مصالحها في التفكيك المجتمعي داخل الدول المغاربية، ولهذا فإن غياب مشروع مجتمعي كان نتيجة لجملة من العوامل على غرار أزمة الهوية وأزمة الشرعية الدستورية وغياب الوعي السياسي، الى جانب غياب الارادة السياسية والتي تمثل العامل الاساسي في نجاح او فشل اي مشروع[2].

[1] عبد الاله بلقزيز، المغرب العربي ثقل الموروث ونداء المستقبل، صالح زياني، امال حجيج "الامن الثقافي والاجتماعي للجزائر التهديدات والسياسيت والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية 2013، ص2065

[2] رفيق بن حصيرة، المرجع السابق، ص 135.

المبحث الثالث: رهان السيادة ومكانتها لدى الدول المغاربية

تعد السيادة قيمة مقدسة لدى الدول كما تكتسي اهمية وحساسية بالغة فهي أحد أركان الدولة، وعليه فهي تعبر عن مدى استقلالية الدولة في قراراتها وعدم خضوعها لقوى خارجية سواء في قراراتها السياسية أو الاقتصادية او توجهاتها الإستراتيجية، فكلما حققت تحررا في المجالات السابقة كلما كانت قراراتها سيادية وتتمتع بأكبر قدر ممكن منها، لكن الإشكال المطروح هو عند قيام التكتلات الإقليمية فإنه وجب تنازل الدول عن جزء من سيادتها لصالح الكيان الإقليمي الجديد، وهو الأمر الذي لم تستصغه دول المغرب العربي وعليه فإن السيادة أصبحت تشكل عائقا كبيرا في مسألة الاندماج الإقليمي المغاربي.

المطلب الأول: مفهوم السيادة

وعليه فإننا سوف نتناول السيادة من حيث المفهوم ثم مظاهر اختراق السيادة من طرف القوى الاجنبية في منطقة المغرب العربي.

أ. تعريف السيادة في الموسوعة السياسية: وتعني السلطة العليا التي تعلو سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة لوسائل القوة، ولها حق استخدامها لتطبيق القانون.[1]

ب. تعريف السيادة من طرف محكمة العدل الدولية:

السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وان احترام السيادة الاقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية.[2]

مظاهر السيادة: تتلخص مظاهر سيادة الدولة في مظهرين اثنين أحدهما داخلي

[1] سليماني سهام، تأثير حق التدخل الانساني على السيادة الوطنية. دراسة حالة العراق:1991. (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير العلوم السياسية، 2005)، ص ص 13، 14.

[2] نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، (جامعة سعيدة، "مجلة دفاتر السياسة والقانون "، العدد الرابع، 2011)، ص 26.

والآخر خارجي وفق ما يلي:

1. المظهر الداخلي للسيادة: وتعني التعبير عن سيادة عن السيادة في نطاق القانون الداخلي، بمعنى أن الدولة تملك السلطة العليا وكامل الحرية في تنظيم سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.
2. المظهر الخارجي للسيادة: وهو حرية الدولة في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، وعدم خضوعها لسلطة أجنبية، وهو ما يعبر عنه بالاستقلال التام والكامل وكذا الالتزامات الخارجية المتمثلة في العلاقات مع الدول الأخرى في اطار الاتفاقيات والمعاهدات.[1]

إن الحديث عن مفهوم السيادة الوطنية أصبح حديثا نسبيا في ظل التطور التكنولوجي والعالمي وسياسات العولمة العالمية؛ لأن مفهوم السيادة الوطنية لم يعد ذلك المفهوم الذي كان في السابق، فاليوم السيادة الوطنية مخترقة بالأقمار الصناعية وأجهزة الكشف الحديثة. ولم يعد التدخل العسكري التقليدي هو من ينقص سيادة الدول الداخلية، وإنما اخترعت أجهزة متطورة، ومسببات لذلك الاختراق. ولعل مصطلح الحرب على الإرهاب والحرب بالوكالة هي أحد المسببات التي اخترعتها الإدارات الأمريكية والغربية وأجهزة الاستخبارات العالمية؛ للتدخل في سيادة الدول الداخلية والهيمنة على مقدراتها ومواقعها الجيوسياسية، ولاسيما دول منطقة الشرق الأوسط. وقد تكون مسألة تنظيم (الدولة الإسلامية في سوريا والعراق "داعش") هو إحدى محطات تلك السياسات التي أنتجها الغرب بمصطلح الحرب على الإرهاب[2].

بالإضافة لذلك نجد أيضا أن التطورات الاجتماعية الدولية الراهنة قد انعكست هي الاخرى على تطور مفهوم السيادة فالانتقال من حالة العزلة الي حالة التضامن الذي اخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة

[1] جمال بن مرار، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة، دراسة في الاتحاد الاوربي (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008)، ص 28.

[2] ميثاق مناحي العيساوي، مستقبل السيادة الوطنية في ظل سياسة التحالفات والحرب على الإرهاب، (البلد: مركز الدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، السنة)

وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي، أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على تقويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التحلي عن بعض الحقوق السيادية وفق ما يتطلب الصالح العام الدولي وهو ما يعني إفراغ السيادة من مضمونها الناضج بامتيازات السلطة المطلقة واعطائها مضمونا جديدا قائما على نشاط وظيفي لصالح الهيئة الاجتماعية الدولية ويعتبر مفهوم التدخل والذي تطور المفهوم واجب التدخل هو الاخر قيد لا يستهان به على السيادة الوطنية وقد اصبح يتخذ عدة مظاهر وصور اهمها التخل بموجب حماية حقوق الانسان والاقليات التدخل بحجة مكافحة الارهاب التدخل بدعوى نزع اسلحة الدمار الشامل وقد أضحت هذه الصور تشكل ذرائع التدخل في شؤون الدول الاخرى وهو ما يمثل انقاصا لسيادتها وشكل من اشكال التصرف الاحادي.

وإذا رجعنا إلي سياق النظام الدولي الجديد فانه يشكل تهديدا اخر لسيادة الوطنية حيث انه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والخروج من ثنائية القطبية انفردت فيها الولايات المتحدة الامريكية بمقاليد الهيمنة العالمية ما اثر تأثيرا بنيوييا على السيادة الوطنية للدول، خاصة وان البنية القيادية الراهنة لنظام الدولي أتاحت لأمريكا سيطرة حقيقة على مجلس الامن مكنتها من ان تستظل كثيرا في تدخلها في شؤون الدول بما يسمى بالشرعية الدولية واصبحت الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان لا يمثل املا حقيقا لشعوب عديدة مازلت تصبو في طريقها الطويل إلي ديمقراطية وإنما يُتخذ كذريعة من الدول العظمى وحلفائها للتدخل في شؤون الشعوب ان تجرأت حكوماتها على تحدي مصالح القوي المهيمنة في الاوضاع الدولية الراهنة واضيفت صفة الانساني الى التدخل لتبرير النكوص عن واحد من اهم مبادئ القانون الدولي وهو عدم التدخل في شؤون الداخلية لدول

إذن يمكن القول إن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه خطرا شهد تفاقم واضحا لقيود عرفتها هذه السيادة منذ وقت ليس بقصير ووصل الامر الى اتجاه بعض المحللين للقول بزوال اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية وهو حكم نرى انه مبالغ فيه وان كان ثمة اتفاق على

خطورة ما لت اليه السيادة الوطنية خاصة في الدول الصغيرة والمتوسطة فواقع الامر ان ظاهرة السيادة لم تنتهي بعد.

ورغم التأكيد الدول المغاربية على ان التكتل بينها يعد خيارا استراتجيا إلا أن الواقع يشهد لكونه مجرد اداة لحماية القطرية الضيقة ودواعي السيادة المحلية والتي حالت الى جانب عوامل اخرى دون الرقي بالتجربة التكاملية[1]

فلقد احتكرت المؤسسات الرسمية للدول المغاربية كل انواع المسؤوليات وهمشت الى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني وهو ما حال دون لعب هذه المؤسسات المتعلقة بالمجتمع المدني ذات الطابع المغاربي لدورها في الدفع نحو التوافق المغاربي، هذا نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام ويعود هذا الانغلاق والتخوف من اعطاء مجال اوسع لنشاط المجتمع المدني المغاربي الى التخوف من التعدي على السيادة القُطرية، وهو السبب الرئيسي وراء فشل أي جهود نادت بالوحدة المغاربية ويمكن تفسير هذه النزعة القُطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل لبعض الصلاحيات ومؤسسات التكامل الى عامل غياب الارادة السياسية وقد لعب هذا العامل دورا بارزا في تعميق ازمة التكامل.

وإذا كانت هذه التنازلات قد تم رفضها في ظل عمل مغاربي مشترك فهي نفسها التي تم قبولها في ظل الاتفاقيات مع الشراكة مع اوربا فلماذا تم القبول مع الشراكة مع الأخر ما لم نقبله في ظل العمل المغاربي الموحد ونسجل هنا ان من عوامل النجاح التي عرفته تجربة الاتحاد الاوربي خلال مراحله المختلفة والتي نصت عليها معاهدة روما 1957 هو مبدأ تنازل الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها القومية لصالح أجهزة التكامل، وهي أجهزة بطبيعتها فوق قومية، وهو ما يشكل حساسية مفرطة لدى الدول المغاربية المتشبثة بما تسميه السيادة الوطنية خاصة اذا تعلق الامر بقضايا السيادية البينية وهو ما شكل عائقا حقيقا امام اي عمل تكاملي مشترك.

[1] رقية بلقاسمي، التكامل الاقليمي المغاربي:دراسة في التحديات والافاق، (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2011)، ص 23.

المطلب الثاني: مظاهر اختراق السيادة المغاربية.

شكّل الفراغ في مجال بناء الأمن المغاربي وراء اختراق الفواعل الإقليمية للمنطقة المغاربية المفككة أمنيا، خاصة في ظل تصاعد وتيرة التنافس الدولي والتسارع نحو كسب المزيد من النفوذ وتعاظم المصالح التي باتت العمل الأمني محددا أساسيا في تعاطي هذه القوى مع الكثير من القضايا الدولية، تبرز هذا التنافس من خلال السياسات الأوربية والأمريكية الموجهة للمغرب العربي[1]، والذي ازداد معه الاهتمام الأمريكي والأوروبي بدول المنطقة المغاربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية وجيوبولتيكية، وتشكل سوقا استهلاكية لتصريف المنتجات الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس أمريكي . أوروبي على دولها.

حيث سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي لربط دول المنطقة المغاربية بمشاريع (اقتصادية . أمنية . سياسية) تخدم مصالحها، ووفق منظورها القيمي وفي سباق محموم تتنازع الدول المغاربية استراتيجيات قديمة نسبيا وهي الإستراتيجية الأوروبية التي تتعامل مع هذه المنطقة من منطلق توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادي والسياسي لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية، وأيضا إستراتيجية أمريكية بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر تسعينات القرن الماضي عبر مشروع شراكة أمريكية . مغاربية، وإرساء تعاون أمني عسكري وتعاون اقتصادي يقوم على التبادل الحر[2].

أولا .الاختراق الأوروبي للمغرب العربي:

أهداف مشروع الشراكة المتوسطية: يسعى مشروع الشراكة المتوسطية الأوربي إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] سعيدي ياسين، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، العلوم السياسية جامعة وهران 02، 2016، ص139

[2]

أ- وضع الدول العربية المتوسطية القريبة تحت الإشراف الأوربي المباشر من الناحية الإستراتيجية.

ب- احتواء القوى المحلية والإقليمية المعادية للغرب، سواء أكانت قومية، كما كان عليه الحال في الستينات من القرن العشرين، أو إسلامية كما هو عليه الحال، ومطلع القرن الجديد.

ج- توسيع دائرة النفوذ الأوربي في هذه المناطق واكتساب مواقع أهم وأوسع في الأسواق والاستثمارات وتكوين الموارد البشرية من جهةٍ؛ ومواجهة القوى الدولية الأخرى المنافسة في المنطقة وفي مقدمتها القوى الآسيوية من جهةٍ أخرى.

د- جعل الدول المغاربية مجالاً حيوياً للاتحاد الأوربي وتحويل جنوب المتوسط إلى "أمريكا لاتينية"أخرى، خاصة لهذا الاتحاد، الذي يزداد اتساعاً وقوة ويتطلع إلى دورٍ جديدٍ[1].

وبعد أحداث سبتمبر 2001 زادت تخوفات الإتحاد على أمنه من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وكان لزاما عليه تجديد آلياته لمواجهة زيادة تدفق المهاجرين إليه، سيما مع توسيع حدود اتفاقية شنغن' التي منحت الفرصة لأعداد كبيرة للدخول إلى أراضيه وشكلت لب المعضلة المعيارية للاتحاد. حيث أثرت الهجرة على السياسة الأمنية للاتحاد وممارسة الأمن من خلال دعم حركية الوكالات المتخصصة لضبط حركات المهاجرين ومتابعة الوسائل التكنولوجية المستخدمة في ضبطها وضبط مختلف التشريعات والأشكال للتحكم فيها.[2]

[1] جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية. دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق (قسنطينة: جامعة منتوري ـ ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، أيام 29 و30 نيسان /أبريل 2008م).

[2] صليحة كبابي، سياسات الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة شمال افريقيا. الملتقى الدولي: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار ليومي 19-20 نوفمبر2013

ثانيا .الاختراق الامريكي للمغرب العربي:

تواصل الاختراق الأمريكي للمنطقة المغاربية، خصوصا بعد انخراط هذه الدول في المنظومة العالمية لمكافحة الإرهاب ومنح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي، والجزائر دور الشريك الأمني، ولم تغير الولايات المتحدة الأمريكية من أهدافها مع التحولات التى عرفتها خلال السنوات الأخيرة، والتى أثرت على الوضع الأمني بشكل كبير، حيث إستمر النمط الأمريكي في تكثيف العلاقات الأمنية وتبادل المعلومات، والمحافظة على هدوئها حيال مختلف التطورات في مقابل تراجع النفوذ الأوروبي، وتوجيه هذه الأحداث بما يخدم المقاربة الأمنية والإقتصادية الأمريكية في المنطقة .

ويرى الباحث غسان سلامة ان هذه المشاريع هي ترتيبات اقتصادية أمنية وسياسية اقليمية جديدة تطرح بالأساس في مواجهة النظام الاقليمي العربي وكذا المغرب العربي مُجمِلا أخطارها المُستقبلية في اربعة هواجس:

1. هاجس الإلحاق: يقصد به إلحاق فلسطين والأردن باقتصاد الكيان الصهيوني، بحيث تصبح الأسواق الفلسطينية والأردنية خاضعة لهذا الكيان وفي تبعية تامة له بحيث تستعمل في مرحل في مرحلة لاحقة معبرا للأسواق العربية الأخرى والتي سوف تشمل المنطقة المغاربية.
2. هاجس الاختراق: والمقصود به مشاريع الربط الإقليمي تتم بإستراتيجية أمريكية صهيونية عبر المؤسسات المالية الدولية ومشاريع الشراكة حيث يتم ادماج هذا الكيان في منظومة التفاعلات الاقليمية في المنطقة العربية والمغاربية.
3. هاجس الاختناق: ويتحقق هذا الهاجس من خلال عزل بعض البلدان العربية وتهميشها بانتهاج سياسة الحصار مثلما حدث مع ليبيا.
4. هاجس الانسحاب: وهو ناجم عن التوازن الاستراتيجي بين العرب والكيان الصهيوني، فهذه الاخيرة تمتلك اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الاسلحة النووية علاوة على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، في الوقت الذي تم فيه تدمير القدرات العسكرية العربية

ومحاصرتها ان هذه الهواجس تمثل بحق تحديات النظام الاقليمي العربي والذي يمثل المغرب العربي عنصرا اساسيا في معادلاتها[1].

وتأسيسا على عل ما سبق طرحه في مسألة السيادة، فإنه من السهل ملاحظة أن دول المغرب العربي تتعامل مع السيادة بمكيالين، فهي تجد حساسية كبيرة في المس بسيادتها في التعاملات المغاربية البينية، ولا تتنازل عن جزء منها ولو كان بسيط، بل قد يؤدي ذلك إلى تأزم العلاقات بين بلدانها، وحالة الصراع الحاصل بين المغرب والجزائر مرده إلى مسألة الزعامة والمغاربية وكل مسعى للتقارب يحسب على أنه تنازل عن السيادة. لكن في المقابل نجدها ترضى بالكثير من الاختراقات السيادية من قبل الدول الكبرى خاصة منها الدول الأوربية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال نجد مدينتي (سبتة ومليلية) المغربيتين خاضعتان تحت السيادة الاسبانية، وشعبها يهان عند حدودها بشكل يومي إلا أنها لا تهمس ببنة شفة ولم يؤثر ذلك على علاقات البلدين في شيء.

المبحث الرابع: ضرورات – متطلبات الانتقال من حالة تشكيل الصراع الى جماعة أمنية

إن الرهانات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي تفرض عليها أن تخرج من حالة تشكيل الصراع التي لم تقدم حلولا للأوضاع الأمنية والسياسية وكذا الاقتصادية منها، خاصة في سياق التكتلات الإقليمية، بل أصبحت تجر المنطقة إلى مزيد من الخسائر والتفتت والنزاعات ذات الابعاد المتعددة والمركبة، وعليه فإنه من الواجب الانتقال إلى وضع أفضل نسبيا وهو التأسيس لنظام أمني إقليمي.

المطلب الأول: منظور تشكيل الصّراع الإقليمي

يُعَرّف تشكيل الصراع الإقليمي على أنّه " نمط من أنماط الاعتماد الأمني المتبادل المُشَكَّل بالخوف من الحرب وتوقعات استخدام العنف في العلاقات السياسية، وعليه يحيل مدخل الصراع الإقليمي إلى حال من الشكّ والريبة التي تهيمن على العلاقات البينية، وأنّ

[1] غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الأوسطية. ندوة التحديات الشرق الأوسطية الجديدة والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1994)، ص ص 32، 57.

دول الإقليم في حالة صراع مستمر تتخللها فترات سلام شبيهة إلى حدّ بعيد باستراحة المحارب، يحكمها نمط من العداء والفوضوية الهوبزية. تميل الدول ضمن هذا النمط من الاعتمادية الأمنية إلى نهج سُبُل الصّراع ضدّ بعضها البعض، على الرّغم من إمكانية وجود بعض مظاهر التعاون. كما أنّ المعضلة الأمنية تكون بارزة بشكل جليّ، وقد تحدث أعمال العنف نتيجة لذلك.

يمتلك مدخل تكوين الصراع الإقليمي مكونات عدة؛ إذ يتضمّن مختلف أنواع الأعمال العنيفة، مثل الحروب الأهلية والحدودية، والتدخلات الإقليمية. علاوة على ذلك، ينبه "ريمون فايرينن"، مطورا هذا المدخل، إلى ضرورة إبلاء الاهتمام أيضا إلى استعمال الورقة العسكرية من خارج الإقليم التي تأتي في شكل تدخلات من طرف القوى الكبرى سواء بتدخلها المباشر أو عن طريق الحرب بالوكالة.

تصاعد عمليات الإقليمية عبر العالم تعني وفقا ل " فارينن " مأسسة " إضفاء الطابع المؤسسي " الصراعات الإقليمية العنيفة. هذه الصراعات هي نتيجة عدم التجانس بين دول الإقليم، ولكن أيضا نتيجة علاقات الهيمنة بين دول القلب والمحيط داخل حدود الإقليم. لذلك يُعَدّ إقليم تكوين الصراع الإقليمي طبقا لـ " فايرينن " مزيجا مركبا من الصراعات ذات الطابع العنفي داخل الأوطان " International " وداخل الإقليم " Interaregional " وخارجه " Extraregional ". من ناحية ثانية، يعتقد ذات الباحث، أنّ تشكيلات الصراع باتت أكثر تعقيدا وتشابكا؛ بمعنى صعوبة الحديث عن صراعات فردية؛ بسبب الترابطات المنتشرة القائمة بين أشكال متباينة من الصراع [1].

وإذا كان الامر كذلك فإن حالة تشكيل الصراع الاقليمي برز جليا في منطقة المغرب العربي، فالتهديدات المشتركة التي تعرفها المنطقة ذات الطابع المركب تفرض على دول المنطقة الاعتمادية الأمنية المتبادلة بحيث لا يمكن تحقيق أمن دولة ما دون الحاجة إلى أمن الدولة المجاورة، ولا أدل على ذلك من الأزمة الليبية حيث كان لها تداعيات أمنية كبيرة على دول الجوار سواء على الجزائر أو تونس اللتان تحملتا أكبر الأعباء.

[1] عشور قشي، مركب الامن الاقليمي، مرجع سابق، ص56.

كما شهدت العلاقات الجزائرية ـ المغربية أزمة حدودية حادة ترجمت في حرب سنة 1963. وهي ما عرفت بحرب الرمال، ومنه اتسمت العلاقات بين البلدين بالخوف من الحرب أحيانا والريبة والشك أحيانا أخرى وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية فقد دخلت الدولتان في سباق وتنافس وهو ما كان له تداعيات كبرى على تشكيل الاتحاد المغاربي. بالمقابل عرفت العلاقات المغربية الموريتانية أزمة حادة بسبب ادعاء المغرب بأن أراضي موريتانيا جزأ لا يتجزأ من المملكة المغربية.

كما برز أيضا خلاف موريتاني ليبي بعد ما أقدمت موريتانيا على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والذي قوبل بوابل من الاتهامات من طرف ليبيا، واعتبر ذلك خطوة انزلاقا سياسيا خطيرا وتنكرا للقضايا المصيرية للأمة. فيما كان اتهام نواقشط لنظام القذافي ممثلا في السعي أكثر من مرة نحو الاطاحة بنظام الرئيس السابق معاوية ولد الطايع.

كما لم تقتصر الازمات في المغرب العربي على الازمات البينية والحدودية بل عرفت أيضا أزمات داخلية هزت استقرار دولها، ففي مطلع التسعينات من القرن الماضي دخلت الجزائر في أزمة سياسية وأمنية استمرت عشر سنوات، وهي ما عرفت بالعشرية السوداء، وقد كان لها تداعيات ألقت بظلالها على المنطقة ككل، ففي ظل هذه الأزمة وحالة العنف والإرهاب التي عرفتها البلاد، اتهمت المملكة المغربية الجزائر بتصدير الارهاب اليها، وقامت فورا بفرض التأشيرة على الجزائريين على حدودها. وهو ما اعتبرته الجزائر اتهاما باطلا وقرارا أحادي الجانب دفع بالجزائر الى غلق الحدود البرية تماما.

ليبيا أيضا عرفت أزمة داخلية ذات أبعاد دولية وإقليمية متداخلة وذلك في سياق الحراك العربي الذي اجتاح المنطقة مطلع الـ 2011، والذي أدى التدخل عسكري خارجي أدى الى سقوط نظام القذافي وانهيار الدولة في ليبيا، نتج عنه انفلات أمني خطير كانت نتائجه وخيمة على دول المنطقة المغاربية ككل.

إن تصاعد هذه الأزمات والصراعات هي نتيجة لعدم التجانس الحاصل بين الأنظمة السياسية لدول المنطقة، ففي السابق كان نظام القذافي يسعى لتجسيد فكرة الجماهيرية الليبية

العظمى، أما المملكة المغربية فتستند الى بعد تاريخي في إقامة دولة المغرب الكبير الذي تمتد مساحتها من المغرب شمالا الى موريتانيا جنوبا وشرقا الى غاية شمال مالي مرورا بأجزاء كبيرة من الأراضي الجزائرية من تمنراست إلى تلمسان شمالا مرورا بتندوف وبشار.

ومن اللازم هنا لفت الانتباه إلى أن أحداث "الربيع العربي" زادت المشهد تعقيدا على مستوى الوحدات السياسية المكونة للنظام الإقليمي المغاربي، حيث يتسم السياق الإقليمي بالتغير في تونس وليبيا، وبالاستمرارية في المغرب الجزائر وموريتانيا وكذلك بغياب التجانس في المجموعتين الانتقالية (الأولى) والتسلطية (الثانية). فتونس "ثورتها" محلية المنشأ والأداء، بينما "ثورة" ليبيا محلية المنشأ لكنها أجنبية الأداء في جلها نظرا للتدخل العسكري الدولي. أما إصلاحات المغرب فلم تغير العملية السياسية، وإصلاحات الجزائر بقيت حبرا على ورق، فيما لم تحرك موريتانيا ساكنا. إنها "فسيفساء" نظمية تجعل المنطقة تكتشف (بينيا) نمطا جديدا من العلاقة: العلاقة بين أنظمة تسلطية وأخرى "انتقالية" في المنظومة الفرعية ذاتها. أما على الصعيد الأمني، فإن تقاطعات الأزمتين الليبية والساحلية والتوتر الأمني في تونس أدخلت المنطقة في تفاعلات جديدة تمتزج فهيا عوامل طارئة بعوامل بنيوية مما يزيد المشهد تعقيدا.

المطلب الثاني: متطلبات الوصول الى نظام أمني إقليمي مغاربي

يُعرَّف النظام الأمني الإقليمي على أنه تفاعل أمني ديناميكي بين مجموعة من الدول في اطار منطقة جغرافية واحدة، بحيث أن هذا التفاعل يتم على مستوى اقليمي وليس على المستوى العالمي[1].

ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول

[1] مروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي السياسة الامريكية للشرق الاوسط. المكتب العربي للمعارف.2014، ص30.

المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.

ويرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون أمني، يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية أبرزها:

1. وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ومؤمنة بفوائده. وهو ما يعد دافعا مهما في عملية بناء النظام الأمني المغاربي الذي يستوجب وجود إرادة سياسية متمثلة في النخبة المؤمنة بضرورة الوصول الى تحقيق هذا النظام وما سينعكس على المنطقة ككل وفي شتى المجالات الاخرى منها الاقتصادية والسياسية وتنموية.
2. وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون. وقد يكون ممثلا في المجتمع المدني لهذه الدول التي تعبر عن طموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في الوصول إلى اتحاد مغاربي حقيقي، تشترك في الطموحات وتذوب في الهموم.
3. توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون. والمقصود هنا ليس عملية الاختراق بالمفهوم السلبي كما بيننا ذلك في الأمثلة السابقة، بل وجود قوى اقليمية تكون مستفيدة من تفعيل النظام الإقليمي المغاربي وبالتالي تدفع نحو تجسيده على أرض الواقع.

ولكن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية، وشروط استمرارها ونجاحها. من خلال تحديد السمات النظامية، التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة، والتي تشتمل على عدة أبعاد هي: وحدات النظام والتفاعل، حدود النظام، هيكل النظام.

وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن ترتيب أمني معين إلى آخر، وفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، والتوازنات القائمة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية فيه.

وبالمعايير الدولية المتعارف عليها، فإن النظام الأمني الإقليمي يحتاج إلى مجموعة من الركائز والمقومات أبرزها التالي:

1. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، أو حلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك. لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعاً للتدخل الخارجي، الذي يشكل تهديداً لأمن الإقليم وسيادته.
2. تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية، في سعيها إلى تغيير الوضع القائم، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
3. العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
4. احترام حقوق الإنسان الحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
5. اتخاذ اجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح[1].

[1] خليل حسين. نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام. موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية 2009/01/16. شوهد بتاريخ 2016.12.24 على الساعة 15:25
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

خاتمة

خاتمة:

إن الطبيعة المتفردة لمنطقة المغرب العربي وموقعه الجغرافي المميز على مستوى الجيوسياسي، جعله يحضي برصيد هائل من التراكم التاريخي الحربي وكذا الحضاري، كما أعطاه الموقع المميز بُعدا أمنيا استراتيجيا جعله يعيش تجاذبات اقليمية ودولية من خلال مشاريع أمنية تشمل المنطقة بهدف ادماجه في منظومة امنية تخدم مصالحها.

وقد أدى هذا الوضع بالحكومات المغاربية إلى الإعلان عن رغبتها في تفعيل اتحاد المغرب العربي، وذلك بهدف مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية في المنطقة، باعتبار أن مطلب الوحدة هو من صميم روح التضامن بين الشعوب المغاربية وإيمانا منها بوحدة المصير، وعليه فإن دول المغرب العربي تعطي أولوية لمعالجة التحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة، والتهريب، والاتجار بالبشر، وظاهرة الهجرة غير الشرعية؛ حيث لا تستطيع أي دولة منفردة تحمل تكاليف مواجهة هذه التهديدات بمفردها.

ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، على مستوى كل الحدود تقريبا وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، والذي يرجع لعاملين الأول الفشل الدولاتي في دول الساحل الإفريقي، والثاني سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس وليبيا، وما ترتب عن ذلك من آثار جدّ سلبية على الأمن الوطني لكل دول المغرب العربي[1].

وإجمالا يمكن ذكر التهديديات التقليدية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية عامة في النزاعات الحدودية ومشكلة الصحراء الغربية وكذا مشكلة التعدد الإثني، أما التهديدات غير التقليدية فتتمثل أهمها في الارهاب والهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة، وفي السياق نفسه تدخل تداعيات الازمة في ليبيا كتحدي ومغذي لهذه التهديدات إثر

[1] عبد العالي عبد القادر، آسي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، 2016/06/12.
http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591

الانفلات الأمني وحالة الاقتتال الداخلي والتدخل العسكري الخارجي، مما كان لها تداعيات أمنية كبيرة على دول المغرب العربي ككل.

كل هذه المشكلات الأمنية الراهنة في منطقة المغرب العربي ترسم لنا واقعا أمنيا مركبا وشديد التعقيد ناتج عن تراكمات أمنية وتاريخية مختلفة لم تجد المعالجة والحل الأنجع في الوقت الأنسب لها.

إن الاجراءات الأمنية المعتمدة من طرف دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات الامنية الراهنة تفتقد الكثير من الفعالية والعمق والنظرة الاستراتيجية الشاملة، بل وتتسم في مجملها بالظرفية وعدم التنسيق اللازم، فكل دولة تتخذ اجراءات وتعتمد سياسات أمنية أحادية الجانب لا تتناسب مع طبيعة التهديدات العابرة للحدود والتي تتطلب تنسيقا أمنيا إقليميا متعدد الأبعاد والمجالات مواكب لتطور الأحداث والتحولات الحاصلة في المنطقة، إلا أن هذا لا ينفي الجهود المبذولة في هذا الاتجاه خاصة منها الجزائر والتي تعد دولة رائدة في مكافحة الارهاب ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

إن محدودية الخطط الأمنية المواجهة للتهديدات، واختلاف الرؤى وضعف الثقة البينية وكثرة الخلافات السياسية والحدودية والأمنية بين دول المغرب العربي، وكذا البحث عن بدائل للشراكة والتعاون والتنسيق خارج الاقليم المغاربي تجاه أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد – كل دولة على حدى–تعد أهم العوائق التي تحول دون الوصول الى تنسيق أمني يرقى لمستوى ما تتطلبه التحديات الأمنية الراهنة في المنطقة.

وبالعودة إلى أسباب ضعف التّنسيق الأمني والتّعاون بين دول المغرب العربي، فإنه وبالرّغم من الاتّفاقيات المصادق عليها، إلا أنها تحتاج الى وضع اتّفاقيات أمنيّة خاصّة وتفصيليّة – ثنائيّة، ثلاثيّة وجماعيّة– تتجاوز الاتّفاقيات العامّة، وكذا تبني مفهوم الامن الشامل الذي يتضمن التنمية الاقتصادية وتعزيز المبادلات البينية والتي من شأنها تجفيف منابع التهديدات الامنية. إجراء إصلاحات سياسيّة واقتصاديّة عميقة وفعليّة في كلّ دول المغرب العربي تقوم على أساس المساواة والقانون والعدالة والشّفافية، وهذا من أجل القضاء

على الأرضيّة الصّلبة الّتي تنمو فيها المشاكل الأمنيّة لاسيما منها الإرهاب والجرائم المنظّمة.

إن تعدد المشاريع الأمنية الأوربية كالشراكة الاورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط والمشاريع الأمريكية مثل مشروع الشرق الاوسط الكبير ومشروع الافريكوم التي تستهدف منطقة المغرب العربي الذي يزخر بالمواد الطبيعية (النفط ـ الغاز– الفوسفات – الفوسفور.....) وكذا موقعه الجيوستراتيجي، إنما هو انعكاس لمدى الأهمية الإستراتيجية التي تحضاها في أجندة القوى الكبرى، فهذه المنطقة بالنسبة لأروبا عامة وفرنسا خاصة تعد المجال الحيوي لها أو الحديقة الخلفية التي تستند إليها لدعم قوتها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى أن من يسيطر على منطقة المغرب العربي يمكنه التحكم في البحر الأبيض المتوسط ومن ثمة التحكم في أوربا والعالم. وعلى هذا الاساس فإن القوى الكبرى تسعى جاهدة في دمج المنطقة المغاربية في مشاريعها كي لا تتمكن من القيام بتكتل اقليمي مستقل من شأنه المساس بمصالحها الحيوية والاستراتيجية مستقبلا.

وتبقى الرهانات التي لابد أن تكسبها الدول المغاربية هي في كيفية بناء الدولة الوطنية على أسس صحيحة وقوية بمؤسسات ديمقراطية تحترم الحريات وحقوق الانسان، الا انها لاتزال تعاني من مشكلات بنيوية وضعف مؤسساتي وهشاشة اقتصادية واجتماعية تجعل من تحقيق الدولة الوطنية المؤسسة على الحق والقانون بعيدة المنال، فالإرادة السياسية لبناء ديمقراطية حقيقية ووجود ثقافة سياسية مشاركاتية وكذا وجود احترام للإنسان والحريات كلها أسس ضرورية تجعل من قوة واستقرار الدولة المغاربية كوحدة بنيوية بإمكانها تحقيق التعاون المغاربي الذي يعد مطلبا ينسجم وتطلعات شعوب المنطقة. كما تعتبر موجة الربيع العربي سياقا جديدا على المنطقة المغاربية، إلا أنه سار بمسارين مختلفين، مسار التغيير والذي تمثل في ليبيا (العنيف) وتونس (السلمي)، حيث تم اسقاط نظامي الحكم فيهما،

ومسار الاستمرارية الذي تمثل في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا، حين قامت هاته الأنظمة بإصلاحات سياسية تنفيسية مكنتها من تمديد استمرارها وديمومتها قدر المستطاع.

والرهان الثاني الذي يعد مسألة في غاية الحساسية في المغرب العربي هو مسألة بناء الهوية المغاربية، والتي تعرف الكثير من التجاذبات ومحاولات الإلحاق والإدماج والتذويب والمسخ والتشويه، لكن من الخطأ حصر الهوية في عرق أو دين أمذهب واحد، فالهوية لابد لها أن تكون كلا مركبا من أجزاء فرعية تشترك في أمور وتفترق في أمور أخرى إلا أنها تتقاسمها هوية مشتركة تجمعهم وتجعل منهم قوة بكل تنوعهم واختلافاتهم. ان اهم شروط تحقيق مجتمع مغاربي متجانس، هو الاعتراف المتبادل بين كل مكونات الهوية المغاربية والتي تعد أهم عناصرها هي الأمازيغية والعروبة والإسلام. أما التعصب والاقصاء والتهميش فهي المسائل التي تعيق صياغة مشروع الهوية في المغرب العربي ولهذا فإن غياب مشروع مجتمعي كان نتيجة لجملة من العوامل على غرار ازمة الهوية وازمة الشرعية الدستورية وغياب الوعي السياسي، الى جانب غياب الارادة السياسية والتي تمثل العامل الاساسي في نجاح او فشل اي مشروع هوياتي جامع.

أما الرهان الآخر وهو رهان السيادة، والذي يعد ركنا من أركان الدولة وما تكتسيه من قدسية وقيمة كبيرة لدى دول المنطقة، إلا أنه من السهل ملاحظة أن دول المغرب العربي تتعامل مع السيادة بمكيالين، فهي تجد حساسية كبيرة في المس بسيادتها في التعاملات المغاربية البينية، ولا تتنازل عن جزء منها ولو كان بسيط، بل قد يؤدي ذلك إلى تأزيم العلاقات بين بلدانها، وحالة الصراع الحاصل بين المغرب والجزائر مرده إلى مسألة الزعامة والمغاربية وكل مسعى للتقارب يحسب على أنه تنازل عن السيادة. لكن في المقابل نجدها ترضى بالكثير من الاختراقات السيادية من قبل الدول الكبرى خاصة منها الدول الأوربية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى سبيل المثال نجد مدينتي (سبتة ومليلية) المغربيتين خاضعتان تحت السيادة الاسبانية، وشعبها يهان عند حدودها بشكل يومي إلا أنها لا تهمس ببنة شفة ولم يؤثر ذلك على علاقات البلدين في شيء.

ويعد تحقيق السيادة أمرا معبرا على استقلالية الدول وعدم خضوعها لأية سلطة خارجية تمنعها من ذلك، وعليه فإن تحقيق السيادة هو تحصيل حاصل لدولة قوية ذات هوية وشخصية أصيلة، تعطي شرعية وقوة للدولة في اتخاذ قراراتها بكل سيادية، وتعبر حقيقة عن تطلعات شعوبها ومطالبه. وحينها يمكن لدول المغرب العربي أن يدخل في ترتيبات عملية وجدية وبكل واقعية لإقامة نظام أمن إقليمي يحمي المنطقة.

ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقاً من: توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم**
- **المعاجم**

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية:

I. الوثائق الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، قانون انشاء الجمعيات، الجريدة الرسمية: 15 جانفي 2012، العدد 02.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 30.
- اتفاقيات دولية اتفاقية الوحدة الإفريقية لمنع الارهاب ومكافحته، 28 مايو 2000.
- القانون المتعلق بشروط دخول الاجانب وإقامتهم بالجزائر .
- القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الارهاب في المغرب.

II. الكتب

1. إبراهيم العناني، النظام الأمني الدولي (القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997م).
2. أبو خالد العملة، التحولات الدولية الراهنة (طبيعتها وانعكاساتها اقليميا وعربيا). (عمان، الاردن: دار البيروني للنشر والتوزيع، 2012).
3. إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).
4. أينيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة د- عبد الله العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، 1964).
5. حسين بوقارة، إشكاليات التكامل في المغرب العربي، (الجزائر: دار هومة، 2010).

6. خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2014).
7. دوجلاس اش فورد، تطورات سياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائدة سلمان عارف واحمد مصطفى، (بيروت، دار الثقافة، 1963 مارك نارفان، حوار مع احمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980).
8. سعيد بوشعيرة، النظام السياسي الجزائري، (الجزائر، دار الهدى، 1990).
9. سليمان الريشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999).
10. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989- 2007 (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011).
11. عادل الأزهر، المسالة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي، (الرباط: دار الخطابي للطباعة والنشر، 1988).
12. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن. (دار الكتاب الحديث، 2013).
13. عبد القادر محمودي، النزاعات العربية عربية والنظام الاقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية، (الجزائر: م وق م للنشر، 2002).
14. عبد الله حسن الجوجو، أنظمة سياسية مقارنة: دراسة مقارنة، (د، م، ن) الجامعة المفتوحة، 1997.
15. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي،) الجزائر، المكتبة العصرية، 2005).
16. عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع (الجزائر: منشورات دار طليطلة، 2010).

17. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
18. عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).
19. محمد الأمين ولد احمد جدو ولد عم، اثر المتغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007).
20. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة الاقتصادية والأزمة السياسية، (الجزائر: مطبعة حلب، 1993).
21. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: الدار المصرية للطباعة، 1971م).
22. محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
23. محمد عبد الباقي الهرماس، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز درايات الوحدة العربية، 1987).
24. محمد على حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتاثيرها على الامن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
25. محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، (سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2004).
26. محمد مصباح، الامازيغية في المغرب: جدل الداخل والخارج، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
27. محمد مقدم، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

28. محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007).
29. مختار شعيب، وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم. (القاهرة: دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر، ماي 2018).
30. مروة حامد البدري، بناء النظام الاقليمي السياسة الامريكية للشرق الاوسط. المكتب العربي للمعارف. 2014.
31. المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، (تونس: سلسلة آفاق مغرية، سراس للنشر، 1995).
32. ميثاق مناحي العيساوي، مستقبل السيادة الوطنية في ظل سياسة التحالفات والحرب على الإرهاب، (العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، جامعة كربلاء.2015).
33. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، (الجزائر: منشورات الجامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2006).
34. نازلي معوض احمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، (بيروت: السلسلة لثقافية القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
35. نغم محمد صالح، الحركات الاسلامية في المغرب العربي تونس الجزائر المغرب. (عمان: الجنان للنشر والتوزيع، 2010).
1. قادة دين. الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ. (العصور الجديدة– المجلد7 – العدد 2. اكتوبر 2018. جامعة وهران 1 أحمد بن بلة– الجزائر).
36. يوسف القرضاوي، التطرف العلماني في مواجهة الاسلام النموذج التونسي والتركي، (القاهرة: دار الشروق، 2001).

المذكــرات

1. أثير ناظم عبد الواحد، الوطن العربي في إستراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير منشورة، 2008).
2. أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، رسالة ماجستير، دراسات مغاربية، 2016).
3. برباش رتيبة، الأمن والإرهاب في المغرب العربي: مقاربة استراتيجية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,كلية العلوم السياسية والإعلام),جامعة الجزائر، 2012.
4. برد رتيبة، الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5. (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).
5. بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 163، 1988، (جامعة منتوري قسنطينة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2008/2007).
6. جمال بن مرار، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة، دراسة في الاتحاد الاوربي (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008).
7. جمعة أحمد سويسي، المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2005).
8. الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته على الجزائر، (المسيلة: جامعة محمد بوضياف، رسالة ماجستير علوم سياسية).

9. رفيق بن حصيرة، الامن الهوياتي في شمال افريفيا، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير).
10. رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2006).
11. رقية بلقاسمي، التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والافاق، (جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2011).
12. سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الاقليمي– النظام الاقليمي لشرق آسيا، (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2008).
13. سعيدي ياسين، التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، العلوم السياسية جامعة وهران 2016).
14. سليماني سهام، تأثير حق التدخل الانساني على السيادة الوطنية. دراسة حالة العراق:1991. (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير العلوم السياسية، 2005).
15. صفية نزاري، الامن الثقافي في دول المغرب العربي، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير،).
16. عباس عايشة، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس، (جامعة الجزائر: رسالة ماجيستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، تخصص رسم سياسات عامة، 2008).
17. عبد الحق زغدار، اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين استراتيجيات غربية ومواقف دول جنوب المتوسط، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2010).
18. عبد الرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر، (جامعة الجزائر: رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، 2008).

19. عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية بعد فترة الحرب الباردة، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).
20. عشور قشي، نظرية مركب الامن الاقليمي: دراسة مقارنة بين اقليمي جنوب شرق آسيا والساحل الافريقي (جامعة الجزائر 03: أطروحة دكتوراه في الدراسات الاقليمية 2017) .
21. لخضر موساوي. الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2010).
22. لونيس فارس، سياسات الهوية لدى الاحزاب السياسية الجزائرية 1989-2012، (سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2013).
23. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه، 2008).
24. مصطفى صايج. "تطور العلاقات الجزائرية-المغربية (1962-2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية". (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 1995).
25. هاني غنية، مسار التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة ماجستير، 2011).
26. اليامين بن سعدون، الحوارات الامنية في غرب المتوسط بعد نهاية الحرب البادرة، (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012).

III. المجلات .

1. آمنة ياسمين بلقاسم ومحمد مزيان، العولمة الثقافية وتأثيرها على الهوية لدى الشباب الجزائري، (**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد الثامن، جوان 2012).
2. بلهول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة؟ (بسكرة: **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09 محمد باسك منار).
3. دستور سنة 2011 بالمغرب: أي سياق؟ لأي مضمون؟ **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، جانفي 2014.
4. زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية على الافراد والشعوب، (**اكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية**، العدد 4، 2010).
5. زياد عقل، " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، 2011.
6. زياد عقل، عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية اليبية، (مصر: **مجلة السياسة الدولية**. العدد 184، أفريل 2011).
7. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19، لبنان: **مركز دراسات الوحدة العربية**، 2008).
8. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (19) صيف 2008.
9. سليمة فيلالي، الهوية الجزائرية ازمات وتحديات، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، 2013/12.
10. سيد أحمد قوجيلي "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي" **دراسات استراتيجية**، العدد (169)، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2012).

11. شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ع 5، فيفري 2014.
12. صابر بليدي، بحث الوضع الامني في ليبيا: **جريدة العربي**، لندن، العدد 105669، مارس 2017.
13. عبد الاله بلقزيز، المغرب العربي ثقل الموروث ونداء المستقبل، صالح زياني، امال حجيج "الامن الثقافي والاجتماعي للجزائر التهديدات والسياسات والافاق، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 2013.
14. عبد الهادي حسين علي المحمد، العولمة وتداعياتها السلبية على الثقتفة العربية،، (العراق **مجلة كربلاء العلمية**، م 14، العدد الثاني، 2016).
15. علي بو عنقة وعبد العلي دبلة " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، (بيروت، المستقبل العربي، العدد 225، نوفمبر 1997).
16. عمار جفال، " القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الإرتباط بالقاعدة"، في: مجلة عبد الحكيم أبو اللوز، " السلفية الجهادية في المغرب: الولادة والمسار"، في: **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.
17. عمر عسوس، ازمة الهوية لدى البربر في الجزائر، (جامعة سكيكدة، **مجلة العلوم الانسانية**).
18. غرابي ميلودة، ماهي الاستراتيجية الأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا؟ **الحوار المتمدن**–العدد: 5411

19. فاروق أبو سراج الذهب صيفور، النظام السياسي الجزائري " دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني، (الجزائر: **مجلة الدراسات السياسية**، العدد 02، جوان 2006).

20. فاروق أبوسراج " النظام السياسي الجزائري: دراسة مقارنة للنظام الجمهوري، الرئاسي، البرلماني الفرص والبدائل " (الجزائر، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 02، جوان 2006).

21. كفاح عبان رمضان، الجزائر وحركات التغيير العربية، (جامعة الموصل العراق: **مجلة دراسات اقليمية**، العدد 28، 2012).

22. مجموعة من الباحثين، الأزمة الليبية إلى أين؟، فريق الازمات العربي، (الاردن: **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد13، مارس 2017).

23. محمد غربي وابراهيم قلواز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الامن الاقليمي والامن الجزائري، (**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 7، جويلية 2014).

24. محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي (خواطري حول القرآن الكريم). أخبار اليوم، 1991.

25. محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي المغربي، (**المجلة العربية للعلوم السياسية**).

26. مصطفى كامل محمد، "الامن الاقليمي واستقرار الشرق الاوسط: المخاطر والفرص والفرص"، العدد (126)، (البلد: **مجلة السياسة الدولية**، اكتوبر 1996).

27. .....**المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.

28. نشأت عثمان الهلالي، "الأمن الجماعي"، العدد (9)، (القاهرة: **مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية**، 2005م).

29. نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، (جامعة سعيدة، "**مجلة دفاتر السياسة والقانون** "، العدد الرابع، 2011).

30. يحياوي هادية، قواسم مشتركة بين الدساتير العربية:الهوية ومبدأ الفصل بين السلطات، (قسنطينة: **مجلة علوم انسانية**، عدد3، جانفي 2015).

IV. التقـــاريـــر

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النشرة الاحصائية 2014.

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017 الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه.

3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة.

4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، http://www.amf.org.ae/ar/content/AF-2017

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017. الفصل الرابع: القطاع الصناعي. http://www.amf.org.ae/ar/content/AF-2017

6. تقرير: الجزائر تحبط هجرة أكثر من 3 آلاف شخص في 2017. https://arabi21.com/story/

7. تقرير المخذرات العالمي 2018، مشكلة المخذرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والارهاب. مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. UNDC. www.unodc.org/doc/wdr2017

8. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

9. دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن (فرع منع الارهاب)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.

V. المؤتمرات والملتقيات:

1. بوشنافة شمسة، دول المغرب العربي في الاستراتيجية الامريكية لمحاربة الارهاب. **الملتقى الدولي حول: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار**. يومي 19-20 نوفمبر 2013. جامعة سكيكدة 20 اوت1955.

2. جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** أيام 29 و30 نيسان /أبريل 2008م).

3. جاسم محمد زكريا، أمن المتوسط بين المفهوم الأوربي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية. **دراسة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق** (قسنطينة: جامعة منتوري . كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، أيام 29 و30 نيسان /أبريل 2008م).

4. زهيرة حواس. المفهوم الاستراتيجي لمنطقة شمال إفريقيا: بين التصورين المتوسطي والشرق أوسطي. (جامعة قسنطينة3: كلية العلوم السياسية، **الملتقى الدولي الأول حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار**).

5. صليحة كبابي، سياسات الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في مواجهة التهديدات الامنية في منطقة شمال افريقيا. الملتقى الدولي: التحديات والرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار ليومي 19-20 نوفمبر 2013

6. غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الأوسطية. ندوة التحديات الشرق الأوسطية الجديدة والوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1994).

7. فريمش مليكة، تونس والرهانات الأمنية الجديدة. ملتقى وطني موسوم بـ

المقربـ التحديات

يومي 19 و20 نوفمبر 2013. جامعة سكيكدة.

8. محمد الأمين لعجال أعجال،

مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية

في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق.

الجديد للمتوسط

(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 30/29/أفريل 2008).

9. منصور لخضاري، الاستراتيجيات الجزائرية العبر وطنية لمكافحة الإرهاب. الملتقى الدولي "التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا- بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار"، بجامعة 20 أوت 1955- سكيكدة يومي 19- 20 نوفمبر 2013.

VI. مقالات الجرائد

1. جعفر بن صالح، " كاميرات ودراجات نارية ومراكز مراقبة لتعزيز حراسة الحدود "، جريدة الخبر، العدد 5236، الثلاثاء 05 فيفري 2008.

2. ن. سوكو، " 43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16ولاية " جريدة الخبر، العدد 4697، بتاريخ: الاثنين 08 ماي 2006.

3. محمد لهوازي، جريدة الشروق اليومي: الجزائر: جبهة جزائرية تونسية محاربة داعش 10 مارس 2016 العدد. 5034

VII. المـواقع الإلكترونية

1. عبد المالك تلي، "اتحاد المغرب العربي"،
htpp//:telliabdemalek.maktoobblog.com/127/%D8AD%D9%88A7%D8% %

2. اتحاد المغرب العربي الاهداف والمهام . https://maghrebarabe.org

تقرير: الجزائر تحبط هجرة أكثر من 3 آلاف شخص في 2017 www.arabi21.com/story

3. ريما صالحة، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من: www.alarabiya.net

4. د. محمد قيراط، "وقفة نقدية مع اتحاد المغرب العربي"
www.alraialaam.com/20.08.2005/ie5/raiaamforyou.htm

5. الحسين الشيخ العلوي. مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته. (مركز الجزيرة للدراسات. الأربعاء، 13 ديسمبر 2017)
http://studies.aljazeera.net/ar/report

6. فائزة لعموري، جامعة أدرار تحتضن الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية: أكثر من 180 ألف هاجروا إلى أوروبا في 2016. المساء. يومية وطنية
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/2123

6. عبد العالي عبد القادر، بومليك نوال، الاخطار الامنية للجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية. 27 فيفري 2014 .http://rdoc.univ- sba.dz/handle/123456789/4

7. المهدي صالح أحميد الجريمة المنظمة والإرهاب في ليبيا
libyaalmokhtar.com/2017/12/23

8. تحليل: تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة لليبيا. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=2780

إدريس الكنبوري. قانون 'مكافحة الإرهاب' في المغرب: مخاوف ومحاذير. 2003/04/17. http://alasr.ws/articles/view/3886

9. يسرى وناس. تونس.. ملف "الإرهاب" يهيمن على اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، تونس https://www.aa.com.tr/ar.

10. واقع الارهاب في تونس. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية. http://www.csds-center.com/article/

11. عقار قردود، تقرير أمريكي يكشف: الشبح الجهادي لا يزال يطارد تونس ودول المغرب العربي. في 27-09-2018 http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2018/09/27/%

12. مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078

13. جريدة الجزائر اليومية: الجزائر: الناتو ينتقد غياب التنسيق الامني بين الجزائر والمغرب: http://www.eldjazaironline.net/Accueil

14. عثماني لحياني، جريدة العربي الجديد: الدوحة، الجزائر تدفع لتعاون امني بين الجزائر والمغرب ونشر 24 ماي 2016 4https://www.alaraby.co.uk/politics2016/5/2

15. احمد مالك، جريدة الخبر: الجزائر، الجزائر تغلق حدودها مع ليبيا. http://www.elkhabar.com/press/article/42655/#sthash.69Ot5fYM.dpbs

16. مصطفى القلعي، الاتحاد الأوروبي يبتلع اتحاد المغرب العربي. يونيو 2017 http://cnpnews.net/ar/

17. مجموعة حوار 5 زائد 5. أرضية ملائمة لتعميق الحوار السياسي ولتعزيز التعاون بين البلدان الشريكة.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/22

18. مراد رشحماط، المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية. الحوار المتمدن.
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=151994&r=0

19. أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط.
http://berkouk-mhand.yolasite.com

20. "الحوار الأطلسي– المتوسطي"، وثيقة صادرة عن منظمة الحلف الأطلسي.
https://digitallibrary.un.org/record/500492/files/A_58_132-AR.pdf

21. "الجزائر – الحلف الأطلسي"، موقع وزارة الخارجية الجزائية،
http://193.194.78.233/ma_ar/stories.php?story=05/11/09/0088191

22. م بوسلان، المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية. المساء يوم 05–07 –2012
https://www.djazairess.com/elmassa/61946

23. إدريس الشامخ " قراءة نقدية في التجربة الدستورية المغربية من الموقع الالكتورني
https://www.hespress.com/opinions/16921.html 2013/7/22

24. عبد الإله بلقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية، سياقاتها والنتائج. نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 21 – 12 – 2011 .
https://www.maghress.com/alittihad/14015

25. خميس بن بريك، لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس، موقع الجزيرة نت .
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/11

26. كيف تغيرت تونس بعد ثلاث سنوات من الثورة؟ 14 جانفي 2014
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2014/01/140114_comments_tunisia_3years_revolution

27. المنصف المرزوقي www.wikiepedia.org

1. آية يوسف عبد السلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربى المركز الديمقراطى العربى 23 مايو 2014 https://democraticac.de/?p=1393

2. محمد الشيوخ، اسباب اندلاع الربيع العربي نشر في مارس2013
http://middle-east-online.com/?id=146507

3. أحمد جمعة، أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير فى ليبيا. 17 فبراير 2015 .
https://www.youm7.com/story/2015/2/1/

4. زياد عقل، الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي الى التدخل الاجنبي، ملف الاهرام الاستراتيجي الرقمي htt://digital/ahram/org/eg/art/eles/

5. أحمد جمعة، أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير فى ليبيا. 17 فبراير 2015
https://www.youm7.com/story/2015/2/1/

6. بيان من صفحة انتفاضة 17 فيفري 2011 بتاريخ 2011/12/12
www/facebook/com17/02/2011.libya

7. ... .، من وكيف قتل القذافي.. هل طوي السرّ للأبد؟ نشر الثلاثاء، 18 فبراير 2014
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/18/libya-kaddafi

8. مصطفى كركوتي، ليبيا الدولة من الفشل إلى الانهيار.
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/1420216

9. خليل حسين. نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام. موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية 2009/01/16.
drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

ثانيا: المـراجع باللغة الأجنبية

I. Books

1. Achyarya, Amitav, and Alistair Iain Johnston. “Comparing Regional Institutions: An Introduction. ” In Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective. Edited by Amitav Achyarya and Alistair Iain Johnston, 1–31. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003.

2. Arnold Wolfers, "National Security" as an Ambiguous Symbol', Political Science Quarterly, 67 (1952).

3. Barry buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde, Security: A new Framework for Analysis, (America: Lynne rienner publishers, 1998).

4. Barry Buzan. An Introduction to Strategic Studies Military Technology and International Relations, OpCit.

5. Bill Mc Sweeney. Security, Identity and Interests A Sociology of International Relations. Cambridge University Press and the British International Studies. 2004.

6. Buzan, Barry, and Ole Wæver. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge.

7. Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, 2nd edn (Boulder, CO, 1991)

8. DAVID A. BALDWIN. The concept of security.) Review of International Studies. British International Studies Association. 1997)

9. Fawn, Rick. Globalising the Regional, Regionalising the Global. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2009.

10. Félix GAFFIOT. Dictionnaire LATIN FRANÇAIS. Nouvelle édition revue et augmentée, dite GAFFIOT 2016.

11. Johan Galtung. PEACE BY PEACEFUL MEANS Peace and Conflict, Development and Civilization. International Peace Research Institute, Oslo 1996.

12. Kenneth N. Waltz. Man, the State and War A theoretical analysis. columbia university press. New York. 2001.

13. KennethE. Bouldlng. Stable peace. University of Texas Press. 1978.

14. Lake, David, and Patrick M. Morgan, eds. Regional Orders: Security in the New World. University Park: Pennsylvania State University Press, 1997.

15. Lemke, Douglas. Regions of War and Peace. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002

16. Nye, Joseph S., Jr. International Regionalism: Readings. Boston: Little, Brown, 1968.

17. Paul batta et claudinerulleau. le grondmaghreb des lmdependancesa l an 2000,Alger, editionlaphonic 1990.

18. Paul D. Williams. security studies: an introduction. 2008. by Routledge USA and Canada.

19. Paul D. Williams. SECURITY STUDIES:AN INTRODUCTION. This edition published in the Taylor & Francis e-Library, USA and Canada 2008.

20. Thierry Balzacq, Securitization TheoryHow security problems emerge and dissolve Series: PRIO New Security Studies, Series Editor: J. Peter Burgess, PRIO, Oslo.

21. Žaneta Ozoliņa, Societal Security inclusion-Excusion Dilemma A portait of the Russian-speaking community in latvia. Zinātne Publishers, 2016.

II. Masters and PhD theses

1. Ieva Karpavičiūtė. analysis of regional security dynamics. internal and external factors and their interplay. PhD Dissertation, Social Science, Political Science (02 S), vytautas magnus university, Kaunas, 2010.

III. magazines

1. Abderazak Bel Hadj, (Les politiques migratoires, les institutions compétentes et leur en tunisie). Notes d'analyse et de synthèse - module politique et social CARIM-AS 2004/02
2. Aleksandra kusztal. theoretical foundations of regional securityin international relations. journal of science of the military academy of land forces. number 1. 2017.
3. Amr Elshbak Geeorge Joffé. the Arab democratie Wave How the EU can Seize the moment. Report N 09. edeted by Alvaro de vaseeos Los. Marche 2011.
4. ber BRUGGER, des frontières de l'Algérie, la revue africaine, N: 24, octobre 1860.
5. Branka Panić, "Societal security – security and identity"; western balkans security observer; No 13 · APRIL–JUNE 2009.
6. Fakhreddin Soltani Reza Ekhtiari Amiri. Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory. Journal of Public Administration and Governance. October 2015.
7. Guido de Marco. A council for the Mediterranean. Wednesday, June 13, 2007. Timesofmalta.
8. Hawre Hasan Hama. State Security, Societal Security, and Human Security. Jadavpur Journal of International Relations 21. 1. 2017.
9. Jenaiah, raidh" les –èlestionsprisidentiel et legislatives tunisiennes le scrutin du 03/11/1994"intègratioms N 10/1978/.
10. Khadija Elmadmad, « La gestion des frontières au Maroc », Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des émigrés, à la migration et à la circulation des personnes, 04/2007.
11. LAURENCE Aida Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie, Bulletin de la sécurité Africaine, NO 18 / Fevrier 2012.
12. Marianne STONE. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis.) SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES,

Spring09). Groupe d'Etude setd ' Expertise " Sécurité et Technologies" GEEST – 2009.

13. Ole waever « securitization and desecurization »In On security, ed. Ronnie D. Lipschutz,.
14. Rayhana Chabbouh El Asmi(. Trade and Conflict: The Case of the Arab Maghreb Union). Topics in Middle Eastern and African Economies Proceedings of Middle East Economic Association Vol. 20, Issue No. 2, September 2018
15. Stephen M. Walt. The Renaissance of Security Studies. Blackwell Publishing on behalf of The International Studies Association. International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2 (Jun., 1991).
16. Stephen WALT, " The Renaissance of Security Studies", International Studies Quarterly, vol. 35, n°2, June 1991
17. Vincent Thébultrédacteur, Géopolitique de l'Afrique et de Moyen- orient) Paris: Nathan,2006)
18. Zine Cherfaoui, « Lutte contre le phénomène de la migration clandestine: l'Afrique veutprendre le taureaupar les cornes », le quotidien d'El Watan, N° 4677, en date du: Mardi 4Avril 2006, 3.

IV. Reports

1. Akram, Susan M. "Self- Determination, Statehood, and the Refugee Question under International Law in Namibia, Palestine, Western Sahara, and Tibet," in Syring, Tom and Akram, Susan Musarrat, eds. Still Waiting for Tomorrow: The Law and Politics of Unresolved Refugee Crises Boston University School of Law, Public Law Research Paper No. 14–66. (Boston: Cambridge Scholars Publishing, September 2014).

2. Bichara Khader, le partenariat euro-mediterraneen. working paper 9523. econo. mic re $earc t q ru1 kh for the aras countries, iran & turkey1995

3. Bjørn Møller. the concept of security: the pros and cons of expansion and contraction. ipra Secretary General Paper for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research

Association (IPRA) A Secretary General. Tampere, Finland, 5-9 August 2000.

4. declaration' of principles on western sahara by spain,morocco and mauritania 1975.

5. Hakim Darbouche and Silvia Colombo. The EU, Civil Society and Conflict Transformation in Western Sahara: The Failure of Disengagement. MICROCON Policy Working Paper 13. Brighton: MICROCON.

6. Pine Roehrs, weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity. research institute for european and american studies. research paper. No. (2005). www. rieas. Gr

7. Pine Roehrs, weak states and implications for regional security: a case study of georgian instability and caspian regional insecurity, research paper no. 97(2005), research institute for european and american studies (rieas).

8. Western Sahara, Advisory Opinion, I. C. J. Reports 1975

V. Newspaper articles

1. Ayse Ceyhan, « Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres », Cultures & Conflits [Enligne], 31-32 | printemps-été 1998, mis en ligne le 16 mars 2006, consulté le 30 avril 2019. URL:

http://journals.openedition.org/conflits/541;DOI:10.4000/conflits.541

VI. net sites

1. Exa von Alt. The Three Levels of Analysis in International Relations. Classroom. Updated June 27, 2018.

2. https://classroom.synonym.com/the-three-levels-of-analysis-in-international-relations-12081975. html
3. http://www. moqatel. com/openshare أسس توازن القوى
4. https://unstats. un. org/unsd/mi/africa. htm

5. https://www. statista. com/study/41591/algeria-statista-dossier/
6. Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power Upon History, 1660−1783.

http://ekladata.com/vouloir.eklablog.com/perso/DOCUS/Mahan-The-Influence-Of-Sea-Power-Upon-History. pdf

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص

مقدمة: .....أ

الفصل الأول

الأمن الإقليمي مقاربة معرفية

المبحث الأول: الأمن: مقاربة مفاهمية 9

المطلب الأول: مفهوم الأمن 9

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن حسب المقاربات النظرية..... 10

أولا: الأمن حسب المنظور التقليدي الضيق 10

ثانيا: الأمن الموسع حسب المنظور غير التقليدي 12

المطلب الثالث: مستويات التحليل 18

المطلب الرابع: القطاعات الخمسة للأمن..... 22

أولا: الأمن العسكري 22

ثانيا: الأمن السياسي..... 23

ثالثا: الأمن الاقتصادي 24

رابعا :الأمن البيئي..... 24

خامسا الأمن المجتمعي. 25

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي. 26

في هذا المبحث نحاول التعريج على مفهوم الأمن الاقليمي من حيث مختلف التعاريف بهدف ضبطه .

..... 26

المطلب الأول:تعريف الأمن الإقليمي..... 27

المطلب الثاني: تصورات حول الأمن الإقليمي. 30

المطلب الثالث: النماذج النظرية للأمن الإقليمي..... 33

الفصل الثاني

الواقع الجيوسياسي والأمني للمغرب العربي

المبحث الأول: الموقع الجغرافي وأبعاده..... 46
المطلب الأول: الموقع الجيوستراتيجي. 46
المطلب الثاني: البعد التاريخي 51
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي..... 56
المبحث الثاني: الواقع الأمني للمغرب العربي 58
المطلب الاول: التهديدات الأمنية التقليدية 58
المطلب الثاني: التهديدات الامنية الجديدة..... 66
أولا: التهديدات الإرهابية..... 66
ثانيا. الهجرة غير النظامية: 71
ثالثا . الجريمة المنظمة 82
رابعا. تداعيات اللأزمة اليبية على أمن دول المغرب العربي:..... 89

الفصل الثالث

التحديات الأمنية بين السياسات المغاربية والاستراتيجية الأجنبية

المبحث الأول: طبيعة مواجهة الدول المغاربية للتهديدات الأمنية..... 94
المطلب الأول: السياسات الأمنية لدول المغرب العربي. 94
أولا: السياسة الأمنية المعتمدة من طرف الجزائر 94
ثانيا: الإجراءات الأمنية المعتمدة في المغرب 103
ثالثا – السياسة الأمنية المعتمدة من طرف تونس: 104
المطلب الثاني: عوائق التنسيق والتعاون الأمني في منطقة المغرب العربي 106
أولا: عوائق التنسيق الأمني الجزائري المغربي وأسبابه 108
ثانيا: عوائق التنسيق الأمني الجزائري الليبي وأسبابه.....112
المبحث الثاني: مستويات التنسيق الأمني المغاربي..... 115
المطلب الأول: مستوى التنسيق الجزائري المغربي 115

المطلب الثاني: مستوى التنسيق الجزائري التونسي..... 118
المطلب الثالث: مستوى التنسيق الجزائري الليبي..... 120
المبحث الثالث: المغرب العربي ومشاريع الأمن الخارجية..... 123
المطلب الأول: المشاريع الأمنية الأوربية في المنطقة..... 123
أولا: الندوة حول الامن والتعاون في المتوسط (CSCM): 124
ثانيا: الندوة البرلمانية حول الأمن والتعاون في المتوسط 125
ثالثا: المنتدى المتوسطي:(Forum Méditerranéen) 127
رابعا: مجلس المتوسط (Le Conceil de la Méditerranie) 127
خامسا: مسار التعاون غرب حوض المتوسط (5+5) 128
سادسا ـ مشروع الشراكة الأورومتوسطي 129
سابعا: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.....130
المطلب الثاني: المشاريع الأمنية الامريكية في المغرب العربي..... 131
أولا: الحوار الاطلسي 135
ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير 137
ثالثا: مشروع الافريكوم 138

الفصل الرابع
الرهانات المهندسة للأمن المغاربي

تمهيد:..... 141
المبحث الاول: رهان الدولة الوطنية بين الانهيار والاستقرار 142
المطلب الاول: مسار وتطور الدولة في المغرب العربي 142
اولاً: طبيعة النظام السياسي الجزائري 142
ثانيا: طبيعة النظام السياسي المغربي.....148
المطلب الثاني: الحراك المغاربي 157
أولا: مسار الحراك الشعبي في تونس: 157
ثانيا: الحراك الليبي 162
المطلب الثالث: الدولة بين الاستقرار والانهيار 165

فهرس المحتويات

أ ـ نموذج الانهيار: (ليبيا) 165
ب ـ نموذج الاستقرار: (الجزائر) 166
المبحث الثاني: رهان الهوية 169
المطلب الاول: مكونات الهوية المغاربية 169
المطلب الثاني: تأثير التدفقات الخارجية على الهوية المغاربية 178
أولا– فرنسا ومآربها حول الهوية المغاربية: 178
ثانيا– تأثيرات العولمة على الهوية المغاربية: 181
المطلب الثالث: التصورات المغاربية لبناء الهوية 184
المبحث الثالث: رهان السيادة ومكانتها لدى الدول المغاربية 186
المطلب الأول: مفهوم السيادة 186
المطلب الثاني: مظاهر اختراق السيادة المغاربية. 190
أولا .الاختراق الأوروبي للمغرب العربي: 190
ثانيا .الاختراق الامريكي للمغرب العربي: 192
المبحث الرابع: ضرورات – متطلبات الانتقال من حالة تشكيل الصراع الى جماعة أمنية 193
المطلب الأول: منظور تشكيل الصّراع الإقليمي 193
المطلب الثاني: متطلبات الوصول الى نظام أمني إقليمي مغاربي 196
خاتمة: 200
قائمة المصادر والمراجع 206
فهرس المحتويات 230